أعلام المحدثين ومناهجهم

في القرن الثاني والثالث الهجري

إعـــداد

د/ رجاء مصطفى حُزين

عميدة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

بجامعة الأزهر – القليوبية

المقدمة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى فتح أمام عباده أبواب الرحمة والغفران، وخص أولياءه وأصفياءه بمزيد من رضوانه وعفوه، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ولا حول ولا قوة إلا به ولا توكل ولا إعتماد إلا عليه، ولا توفيق ولا سداد إلا منه، ولا أمل ولا رجاء إلا فيه، هو حسبنا ونعم الوكيل.

والصلاة على رسوله الذى بلغ عن ربه ما أحيا به القلوب، وملأ به النفوس، وأشرف من دعا الله علي بصيرة، فبث الرشد فى الضمائر، وبعث الطهر فى السرائر، وألقى النور فى البصائر، فانقادت له نفوس، وإستقام على سنته رجال.

اللهم صل وسلم وبارك على رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى أصحابه الأولياء الأتقياء الطاهرين، ومن اتبعهم بصدق وإحسان الى يوم الدين .

وبعــد :

فإن فى معاشرة السنة ومعايشتها على أثر استماعها ما ينقل المستمع إلى الرحاب الطاهرة ، حتى لكأنه يشاهد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بقلبه بعد الإنتفاع بهذا الهدى الحكيم، الذى تركه الرسول صلى الله عليه وسلم لدينا ميراثاً عزيزاً علينا ليكون زاد الحياة، مادمت فى الحياه حياة .

فهو الرسول الخاتم ، وكلمته هى الكلمة الخاتمة، وما أوحى به اليه هو آخر اتصال بين السماء والأرض، أى أنه آخر ما أفرغت الأولى فى أذن الثانية، من توجيه وتعليم ستكون قائدة رائدة لركب تقدمه وتطورها.

لقد قال الله سبحانه وتعالى (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم) (١)، وقال صلى الله عليه وسلم : «نضر الله أمرءاً سمع مقالتى فوعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع».

---

(١) سورة النحل : ٤٤

وفي رواية : «فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه »(١).

وإن كان الله جل جلاله قد تعهد بحفظ القرآن الكريم وصيانته من العبث والتحريف، وضمن بقاءه على مر الدهر وسائر العصور إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها تصديقاً لقوله عز وجل في محكم كتابه « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» (٢).

ولقد قيض الله عز وجل لحفظ السنة وصيانتها من الدس عليها أو الغمط لبعضها، أناساً اتسموا بسعة الحافظة وذكاء القريحة والتفاني في حراسة هذا الميراث النبوي الكريم.

فلا عجب أن شمر العلماء عن ساعد الجد من لدن الصحابة في جمع الأحاديث والسنن، وحفظها في الصدور والسطور، وتبليغها للناس .

وقد انقطع الى هذا العمل الجليل، أئمة من العلماء لا يشق لهم غبار في فقه الأحاديث، ونقدها، ومعرفة صحيحها من سقيمها، أفنوا حياتهم في خدمة السنة، وتحملوا في سبيل ذلك المشاق، وما زالوا يرحلون ويرتحلون، ويحفظون ويكتبون، حتى تنوعت فيها المصنفات من جوامع، وسنن، ومعاجم، وأجزاء، وأطراف، وغيرها مما جادت قرائح العلماء وأريحتهم، من بيان غريبها، وتوضيح مشكلها، ومعرفة عللها وناسخها ومنسوخها، حتى تركوا لنا في باب الرواية موسوعات ضخمة وثروة طائلة في هذا العلم النبوي .

وسنتناول في بحثنا هذا بمشيئة الله تعالى، أشهر المحدثين الذين أسهموا في هذا الميراث العزيز ومناهجهم في التأليف .

وقد تناولت بالبحث ما يأتي :

- نبذه عن مراحل تدوين السنة ومناهج العلماء في كتابتها قبل ظهور صحيح البخاري وغيره من الكتب .

- أشهر المؤلفين والمؤلفات في القرن الثاني الهجري.

- أشهر المؤلفين والمؤلفات في القرن الثالث الهجري.

---

(١) سورة أصحاب السنن وغيرهم .

(٢) سورة الحجر :٩

- مناهج المحدثين فى التأليف .

- توضيح مناهج العلماء فى الكتب :-

١- موطأ الإمام مالك رحمه الله، مع ترجمة للإمام، وسبب تسميتة بالموطأ -- ومرتبة أحاديثه، وبيان منهجه، ونماذج من الموطأ .

٢- مسند الإمام أحمد رحمه الله، مع الترجمة للإمام، وبيان عدد أحاديث المسند، وسبب تسميته بالمسند، وطريقة تصنيف الكتاب، وترتيب مسانيد الصحابة، ونماذج من المسند.

٣- صحيح الإمام البخارى رحمه الله، ويبدأ بالترجمة الموجزة للمؤلف وذكر اسم الكتاب الذى وضعه المؤلف له، وسبب تأليفه له، ومنهجه فى التأليف، وشرطه فى تخريج أحاديثه، وترتيب الأحاديث على الموضوعات والأبواب واهتمامه بالفوائد الفقهية، وعدد أحاديثه الموصولة والمعلقة، وبيان حكم الأحاديث المتعلقة فيه، ومميزات صحيح البخارى على غيره من الكتب ونماذج من الصحيح .

٤- صحيح الإمام مسلم، ويبدأ بالترجمة للمؤلف ، وذكر عدد أحاديث الكتاب وشرطه فى كتابه ورجاله وطريقة جمعه للمتون، والفرق بين شرطه وشرط البخارى والتعاليق التى وردت فيه، وبيان حكمها، والتعريف بالكتب المستخرجة على الصحيحين ونماذج من صحيح مسلم.

٥- سنن أبى داود، التعريف بالمؤلف وبكتابه، أنواع الأحاديث التى أوردها فى كتابه ، ودرجتها، وعددها، وشرطه فى كتابه، وبعض النماذج منه .

٦- جامع الترمذى (سنن الترمذى)، التعريف بالمؤلف، وعدد أحاديث الكتاب، ودرجتها، ومنهجه فى نقد الأحاديث وأسانيدها، وطريقة ايراده للأقوال الفقهية والتعريف بكتاب العلل الذى ورد بآخره، شروح سنن الترمذى، ومختصراته، نماذج منه .

٧- سنن النسائى، الترجمة لصاحب السنن، منهجه فى الرواية منهجه فى كتابيه : السنن الكبرى والصغرى، شروح السنن، نماذج من السنن الصغرى (المجتبى).

٨- سنن ابن ماجة، الترجمة للمؤلف ، منهجه فى كتابه الأحاديث المنتقدة على السنن، شروح ابن ماجه نماذج من كتاب سنن ابن ماجه .

وأخيراً فإنى أسأل الله سبحانه وتعالى أن يبصرنا بديننا وأن يهدنا سبيل سلفنا، وأن يجعلنا ممن يكون لهم شرف خدمة سنة نبينا صلى الله عليه وسلم، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهك، لا نبغى به إلا خدمة دينك ورفعة سنة نبيك صلى الله عليه وسلم، وألا يجعل علمنا حجة علينا بين يديه يوم القيامة، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وأن يجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

د. رجاء مصطفى حزين

قسم الحديث وعلومه

بسم الله الرحمن الرحيم

معنى السنة ومراحل تدوينها

أولاً : معنى السنة :

السنة فى اللغـة :

الطريقة والمنهج والسيرة، حسنة كانت أو سيئة . قال صاحب المصباح المنير : (السنة الطريقة، والمنهج، والسيرة، حميدة كانت أو ذميمة).

ولكنها عند الأطلاق تنصرف الى الحميدة، فإذا استعملت فى غيرها قيدت .

ومنه قوله عز وجل (قد خلت من قبلكم سنن فسيروا فى الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين) (١)

وقوله صلى الله عليه وسلم :«من سن فى الاسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة» (٢)

السنة عند المحدثين :

وهم الذين عنوا بنقل كل ما يتصل به صلى الله عليه وسلم من سيرة، ومن خلق، ومن شمائل، وأخبار، وأقوال، وأفعال، سواء أثبتت ذلك حكماً شرعياً أم لا .

فالسنة عندهم هي : ما أثر عن النبى صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خَلقية أو خُلقية أو سيرة، سواء أكانت قبل البعثة أم بعدها . وأضاف بعضهم : أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم .

---

(١) سورة آل عمران : ١٣٧

(٢) أخرجه مسلم فى صحيحه ، كتاب العلم : باب من سن سنة حسنة أو سيئة ٤/ ٢٠٥٩

السنة عند الأصوليين:

وهم الذين عنوا فى أبحاثهم برسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث هو مشرع عن الله عز وجل (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى (١) ومن حيث هو الذى يضع القواعد للمجتهدين من بعده، ويبين للناس ما نزل اليهم، وهدف الأصوليين من دراسة ذلك هى أدلة الأحكام وأصولها من الكتاب والسنة والأجماع والقياس .... وغيرهم .

ويقصد بالسنه عندهم : ما صدر عن النبى صلى الله عليه وسلم غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير .

وبعض الأصوليين يطلق لفظ السنة على ما عمل عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكان ذلك فى الكتاب العزيز أم عن النبى صلى الله عليه وسلم أم لا، كما فعلوا فى جمع المصحف، وتدوين الدواوين ونحو ذلك .

ويدل على هذا الأطلاق قوله صلى الله عليه وسلم «عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى »(٢)

السنة عند الفقهاء :

وهم إنما بحثوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى لا تخرج أفعاله وأقواله وأحواله، عن الدلالة على أحد الأحكام الشرعية التى هى الوجوب والجواز والحرمة والكراهة والندب أو السنة، وهذه الأحكام تتعلق بأفعال المكلفين .

فالسنة عندهم : تطلق ويراد بها ما يقابل الواجب، وعرفوها بأنها ما يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها .

وقيل هى عندهم : الطريقة المسلوكة فى الدين من غير إفتراض ولا وجوب، فكل ما ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب . أو هى : ما واظب عليه النبى صلى الله عليه وسلم ولم يدل دليل من الكتاب على وجوبه .

---

(١) سورة النجم : ٣، ٤

(٢) أخرجه أبو داود والترمذى فى سننهما ، وقال الترمذى حديث حسن صحيح . وهذا جزء من حديث طويل عن العرباض بن سارية

السنة عند علماء الوعظ والإرشاد :

وهم أولئك الذين يعنيهم أن يردوا الناس الى المنهج الإسلامى القويم، بعد أن ينفوا عنه الدخيل من الأهواء والبدع.

فالسنة عندهم : تطلق على ما يقابل البدعة، فيقال عندهم فلان على سنة، إذا عمل على وفق ما عمل عليه النبى صلى الله عليه وسلم سواء كان ذلك مما نص عليه فى الكتاب العزيز أم لا، ويقال فلان على بدعة اذا عمل على خلاف ذلك .

(والبدعة) اعتبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ضلالة، وكل ضلالة فى النار، لأنها تخالف ما عليه هو وأصحابة، وذلك قوله صلى الله عليه وسلم «من أحدث فى أمرنا ما ليس منه فهو رد »(١).

الحديث :

فى اللغة : ما كان ضد القديم، وهو الجديد .

ويراد به أيضاً : كل كلام يتحدث به وينقل ويبلغ الإنسان من جهة السمع أو الوحى فى يقظته أو منامه، ومن ذلك قول الله تعالى : (ومن أصدق الله حديثاً) (٢).

وفى الإصطلاح :

(هو أقوال النبى صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وتقريراته، وصفاته الخَلقية والخُلقية) ويشمل عند الجمهور (ما أضيف الى النبى صلى الله عليه وسلم أو الصحابى أو التابعى).

ومثال القول : حديث «إنما الأعمال بالنيات ..» (٣)

---

(١) أخرجه البخارى ومسلم فى صحيحيهما ، وأبوداود فى سننه.

(٢) سورة الطور : ٣٤

(٣) أخرجه البخارى ومسلم فى صحيحيهما ، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه

والفعل : ما روى عن عائشة رضى الله عنها «كان النبى صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله» (١).

أما التقرير : وهو أن يفعل أحد فعلاً أو يقول قولاً، أمام النبى صلى الله عليه وسلم ولا ينكره، سواء أكان ذلك فى حضرته، أو مما بلغه، فيسكت عليه، فسكوته هذا تقرير له . ويكون الإقرار بسكوت مع دلالة الرضا، أو بإظهار استحسان وقبول، يكتسب صفة الشرعية .

ومثاله : ما ثبت «من أن النبى صلى الله عليه وسلم أقر الحبشة على اللعب فى مسجده بالحراب» (٢)

أما الصفة الخَلقية : فمثل ما ورد فى الأحاديث من كونه أبيض اللون مشرباً بحمرة، ليس بالطويل البائن، ولا بالقصير المتردد، وإذا مشى فكأنما ينحط من صبب .

ومثاله أيضاً : ما رواه مسلم (٣) بسنده من حديث البراء بن عازب رضى الله عنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس وجهاً وأحسنه خلقاً، وليس بالطويل الذاهب، ولا بالقصير»

وأما صفاته الخُلقية : فمثل كونه صلى الله عليه وسلم أشجع الناس، وأشدهم تواضعاً، وعطفاً على الفقراء والمساكين والأرامل واليتامى، وكونه أحلم الناس ... وغير ذلك من محاسن أخلاقه صلى الله عليه وسلم.

ومنه ما رواه مسلم بسنده من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد حياء من العذراء فى خدرها، وكان إذا كره شيئاً عرفناه فى وجهه».

وكذلك «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم دائم البشر، سهل الخلق، لين الجانب، ليس بفظ ولا غليظ، ولا صخاب ولا فحاش ولا عياب .

---

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه

(٢) رواه البخارى ومسلم فى صحيحيهما ، وأحمد فى مسنده

(٣) أخرجه مسلم فى صحيحه ، كتاب الفضائل باب صفة النبى صلى الله عليه وسلم ٤/١٨١٩

منزلة السنة وحجيتها

القرآن الكريم هو الأصل الأول فى الدين، والسنة هى الأصل الثانى من مصادر الشريعة الإسلامية .

ومنزلة السنه من القرآن، أنها مبينة له وشارحة : تفصل مجمله، وتوضح مشكله، وتقيد مطلقه، وتخصص عامه، وتبسط ما فيه من إيجاز، قال الله تعالى : (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون)(١).

وقال عز وجل (وإنك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله)(٢).

والسنة النبوية من الوحى، بذلك جاء القرآن الكريم فى قوله تعالى (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى).

وبذلك جاءت السنة السنة نفسها، فقد روى أبو داود والترمذى وابن ماجة فى سننهم عن المقدام بن معد يكرب أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ألا إنى أوتيت القرآن ومثله معه إلا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا وأن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حرم الله ».

وروى أيضاً عن حسان ابن عطية أنه قال (كان جبريل عليه السلام ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن».

وعن مكحول قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أتانى الله القرآن ومن الحكمة مثله».

وقد كان النبى صلى الله عليه وسلم يبين أحياناً بالقول وأخرى بالفعل وثالثة بهما معاً، ففى مقام التفسير، فقد ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه فسر الظلم فى قوله تعالى (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون) (٣). بالشرك .

---

(١) سورة النحل : ٤٤

(٢) سورة الشورى : ٥٢ ، ٥٣

(٣) سورة الأنعام : ٨٢

كما أنه صلى الله عليه وسلم فسر الحساب اليسير بالعرض فى قوله تعالى (فأما من أوتى كتابه بيمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً، وينقلب إلى أهله مسروراً) (١).

وفى السنة النبوية المطهرة، روى البخارى بسنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «صلوا كما رأيتمونى أصلى» كما روى الإمام مسلم بسنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى حجة الوداع «خذوا منا سككم عنى فلعلى لا ألقاكم بعد عامى هذا».

كما أن الله سبحانه وتعالى قد وكل الى نبيه صلى الله عليه وسلم أن يبلغ القرآن الكريم للناس، وأن يبين لهم بالقول أو الفعل ما يحتاج الى بيان فقال عز وجل (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم).

حيث أن النبى صلى الله عليه وسلم يبين للناس كتاب الله، لا يصدر عن نفسه كما سبق أن وضحنا -- ولكنه يتبع فى ذلك ما يوحى إليه من ربه عز وجل حيث قال عز من قائل (وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحى يوحى) وقال أيضاً فى محكم كتابه (من يطع الرسول فقد أطاع الله).

وعلى هذا، فالسنة النبوية من حيث دلالتها على الأحكام التى أشتمل عليها القرآن الكريم إجمالاً أو تفصيلاً لا تخرج عن كونها :

أولاً : موافقة السنة لما جاء فى القرآن الكريم، فتكون تارة واردة فى هذه الحالة مورد التأكيد، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم «اتقوا الله فى النساء فانهن عوان عندكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله» فإن ذلك يوافق قوله تعالى :(وعاشروهن بالمعروف).

وأيضاً قوله صلى الله عليه وسلم «ان الله ليملى للظالم فإذا أخذه لم يفلته» يوافق قوله تعالى (وكذلك أخذ ربك اذا أخذ القرى وهى ظالمة).

ثانياً : أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى (والزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله (٢).

---

(١) سورة الانشقاق : ٧-٩

(٢) سورة النور : ٢

فجاءت السنة فبينت أن هذا الزانى غير المحصن، أما المحصن فحده الرجم.

وقد يكون الحديث بياناً لما أجمل من القرآن الكريم، مثل الأحاديث التى جاءت مبينة للعدد فى الصلاة، وكيفيتها، وأوقاتها، فيما أجمل فى قوله تعالى (وأقيموا الصلاة) وكذلك فى قوله تعالى (وآتوا الزكاة) فهذه الآية مجملة فلم تبين متى تجب الزكاة؟

ومقدارها وأنصبتها، وفيم تجب؟ فجاءت السنة وبينت ذلك.

وأيضاً تأتى السنة فتقيد المطلق فى مثل قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءاً بما كسبا نكالاً من الله، والله عزيز حكيم) (١). فلم تبين هذه الآية ما هى السرقة؟ وما النصاب الذى يحد فيه السارق، وما المراد بالأيدى؟

فجاءت السنة فبينت المراد من اليد فى الآية المذكورة، وأنها اليمنى، وأن القطع من الكوع لا من المرفق.

وكذلك تأتى السنة فتخصص العام، كالحديث الذى بين أن المراد من الظلم - كما سبق أن أشرنا - فى قوله تعالى (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون)(٢) هو الشرك، فإن بعض الصحابة فهم منه العموم حتى قال (أينا لم يظلم) فقال النبى صلى الله عليه وسلم (ليس بذاك انما هو الشرك).

وأيضاً تأتى السنة النبوية توضيحاً لمشكل، كالحديث الذى بين المراد من الخيطين فى قوله تعالى (وكلوا وأشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) فهم منه بعض الصحابة العقال الأبيض والعقال الأسود فقال صلى الله عليه وسلم (هما بياض النهار وسواد الليل).

ثالثاً : أن تكون السنه دالة على حكم سكت عنه القرآن الكريم ومن ذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم فى البحر «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم

---

(١) المائدة : ٣٨

(٢) سورة الأنعام : ٨٢

فى الجنين الخارج ميتاً من بطن أمه المذكاة «ذكاة الجنين ذكاة أمه» والقضاء باليمين مع الشاهد .

رابعاً : وأحياناً أخرى تكون السنة ناسخة لحكم ثبت بالكتاب - على رأى من يجوز نسخ الكتاب بالسنة - ومثال ذلك حديث «لا وصية لوارث» فأنه ناسخ لحكم الوصية، للوالدين والأقربين الوارثين الثابت بقوله عز وجل (كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين)(١) على أحد الوجوه فى تفسير هذه الآيه.

ثانياً : حجية السنة :

وقد أتفق العلماء الذين يعتد بهم على حجية السنة سواء منها ما كان على سبيل البيان أو على سبيل الاستقلال. قال الإمام الشوكانى رحمه الله : «أن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ، ولايخالف فى ذلك إلا من لاحظ له فى الإسلام (٢).

ولم يخالف فى الاحتجاج بالسنة إلا الخوارج والروافض، فقد تمسكوا بظاهر القرآن ، وأهملوا السنن، فضلوا وأضلوا، وحادوا عن الطريق المستقيم .

وقد قامت الأدلة القطعية على أن السنة بمعنى ما أثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، حجة فى الدين، ومصدر من مصادر الشريعة الإسلامية، تلى فى الرتبة والمنزلة كتاب الله عز وجل، وقد ثبت ذلك بالقرآن الكريم والسنة النبوية، وعمل الصحابة فى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته.

أولاً : ففى القرآن الكريم كثير من النصوص الثابتة بحجية كل ما ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم، من ذلك ما جاء صريحاً من قرن طاعة الله بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم واعتبار طاعة رسول الله من طاعة الله، قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) (٣).

---

(١) سورة البقرة :١٨٠

(٢) ارشاد الفحول ص ٢٩

(٣) سورة النساء :٥٩

وقوله تعالى (وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون)(١) وقوله تعالى (من يطع الرسول فقد أطاع الله (٢) وقوله عز وجل (قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين (٣).

وقد جعل الله سبحانه وتعالى طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم من طاعته ، وحذر من مخالفته، فقال الله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم)(٤) فلولا أن أمره حجه ولازم لما توعد على مخالفته بالنار.

كذلك نجد الأمر صريحاً بالأخذ بما جاء به صلى الله عليه وسلم والانتهاء عما نهى عنه، وذلك قوله عز وجل (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)(٥).

ويكثير من الاهتمام والحرص على هذا الالتزام جاء قوله تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذ قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) (٦) .

كما ربط الله سبحانه وتعالى بين الإيمان وبين تحكيم رسول الله صلى الله عليه وسلم والرضا بحكمه، وأن فتنة الدنيا وعذاب الآخرة، هما المصير المرتقب لأولئك الذين يتبعون غير سبيل النبى، ويميلون الى مخالفته، قال الله تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً)(٧). وقوله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) (٨).

ثانياً : والأحاديث التي تدل على مكانة السنة وحجيتها كثيرة، منها : ما رواه أبو داود والترمذى فى سننهما عن المقداد بن معد يكرب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ألا اننى أوتيت الكتاب ومثله معه ....».

---

(١) سورة آل عمران : ١٣٢

(٢) سورة النساء : ٨٠

(٣) سورة آل عمران : ٣٢

(٤) سورة النور : ٦٢

(٥) سورة الحشر : ٧

(٦) سورة الأحزاب : ٣٦

(٧) سورة النساء : ٦٥

(٨) سورة النور : ٦٣

ولقد حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قد يداخل البعض من دعوى الكفاية فى الأخذ بالكتاب دون السنة، مبيناً أن الأخذ بحديث رسول الله، هو من الأخذ مما يجئ عن رسول الله إعراض عن الأخذ بالقرآن نفسه، فقد روي عن أبى رافع رضى الله عنه

أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((لاألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الامر من أمرى ، مما أمرت به ونهيت عنه يقول : لا أدرى ما وجدنا فى كتاب الله اتبعناه » (١)

وروى أبو هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :« من اطاعنى فقد أطاع الله ومن عصانى فقد عصى الله» (٢)

وكذلك روى عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع قال:

«إن الشيطان قد يئس أن يعبد بأرضكم ولكن رضى أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أمركم ،فاحذروا ، إنى تركت فيكم ماإن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً، كتاب الله وسنه نبيه» (٣) وأيضا حديث العرباض بن سارية مرفوعا :« عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ»(٤).

وهذه الأحاديث صريحة فى أن السنة كالكتاب يجب الرجوع اليها فى استنباط الأحكام .

ثالثاً : عمل الصحابة وأخذهم بالسنة : قد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على الاحتجاج بالسنن والأحاديث والعمل بها ولو لم يكن لها أصل على الخصوص فى القرآن الكريم . وهذا ما كان يطبع حياتهم وتصرفاتهم مما يدل على حجيتها وعظيم ما عرفوا مكانتها .

ولم نعلم أحداً من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم خالف ذلك، فكان الصحابى اذا عرض له أمر طلب حكمه فى كتاب الله، فإن لم يجده فيه طلبه فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) أخرجه ابو داود فى سننه ، والحكم فى المستدرك .

(٢) أخرجه البخارى ومسلم فى صحيحيهما

(٣) أخرجه الحكم فى المستدرك ، وروى مثله الإمام مالك فى الموطأ

(٤) أخرجه أبو داود والترمذى ، وقال : حديث حسن صحيح

فإن لم يجد فيهما ، اجتهد برأيه ،ولكن فى حدود القرآن والسنة .

وقد أقر ذلك النبى صلى الله عليه وسلم حين بعث معاذا الى اليمن فقد قال له: «بم تقضى اذ عرض لك قضاء؟ قال: بكتاب الله . قال فإن لم تجد . قال: بسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال: فإن لم تجد ؟ قال : اجتهد رأيى ولاآلو ، فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صدره وقال : الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى الله ورسوله ورسوله .

نعم اتخذ الصحابة رضى الله عنهم أجمعين من قوله تعالى (وما أتاكم الرسول فخذوه ومانهاكم عنه فانتهوا) وجوب الرجوع الى السنه والاحتجاج بها ، فلو كان القرآن فى غنى عن السنة لماكان هناك معنى لقوله تعالى (وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس مانزل اليهم) .

قيل لمطرف بن عبد الله بن الشخير لاتحدثونا إلاباالقرآن ،فقال والله مانبغى بالقرآن بدلاً ، ولكن نريد من هو أعلم منا بالقرآن وروى البخارى بسنده عن عبد الله بن مسعود وقال «لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله » فقالت أم يعقوب : ماهذا ؟ قال عبدالله : ومالى لاألعن من لعن رسول الله وفى كتاب الله قالت : والله لقد قرأت مابين اللوحين فما وجدته فقال : والله لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه قال الله تعالى (وما أتاكم الرسول فخذوه ومانهاكم عنه فانتهوا) وهذه الآية تعتبر أصلا أصيلا لكل ماجاءت به السنة ممالم يرد له فى القرآن الكريم ذكر.

وروى أن طاوساً كان يصلى ركعتين بعد العصر فقال له ابن عباس اتركهما ،فقال انما نهى عنهما أن تتخذا سنة .فقال ابن عباس قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة بعد صلاة العصر ،فلا أدرى أتعذب عليهما أم تؤجر لأن الله تبارك وتعالى قال (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم)

وعلى هذا الطريق وتلك المنهج سار من جاء بعد الصحابة فنهجوا منهجهم وساروا على دربهم، من جاء بعدهم من أئمة العلم والدين .

روى عن الإمام الشافعى رضى الله عنه أنه كان جالساً فى المسجد الحرام يحدث الناس فقال : لا تسألونى عن شئ إلا أجبتكم فيه من كتاب الله . فقال رجل : ما تقول فى المحرم إذا قتل الزنبور؟ فقال لا شئ عليه فقال الرجل : أين هذا من كتاب الله؟ فقال :

(وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) ثم ذكر إسناداً إلى سيدنا عمر أنه «للمحرم قتل الزنبور» .

كما ذكر ابن عبد البر فى كتاب العلم (١) له عن عبد الرحمن بن يزيد : أنه رأى محرماً عليه ثيابه فنهى المحرم، فقال ائتنى بآية من كتاب الله تنزع ثيابى قال : فقرأ عليه (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا).

---

(١) راجع كتاب « جامع بيان العلم وفضله » لابن عبد البر ١٨٨/٢

مراحل تدوين السنة

أولاً : تدوين السنة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم :

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعيش بين أصحابه ، يخالطهم في داخل المسجد وخارجه: في السوق، في السفر، في الحضر، وكان كل ما يقوله، وما يفعله، محل عناية الصحابة، واهتمامهم وتقديرهم، حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم محور حياتهم الدينية والدنيوية.

ولقد بلغ من حرصهم - رضوان الله عليهم - على السنة وعلى تتبعهم لأقوال وأفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كان بعضهم يتناوبون ملازمة مجلسه صلى الله عليه وسلم يوماً بعد يوم، فقد روى البخاري في صحيحه (١) عن عمر قال :«كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد - وهي من عوالي المدينة - وكنا نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره وإذا نزل فعل مثل ذلك .... »

وفي هذا ما يدل على أن الصحابة بذلك جمعوا بين خيري الدين والدنيا، كذلك يدل على مدى حرصهم رضوان الله عليهم على التفقه في أمر الدين، وأخذه من الرسول الأمين مباشرة إتباعاً برأيه واسترشاداً بعمله .

وعلم الصحابة للسنة مكانها ومكانتها، وأنها الركن الثاني في بناء هذا الدين القويم، وعلموا ووعوا وصية الله تعالى لهم باتباعها، وتحذيره الشديد من مخالفتها - كما سبق أن بينا - وأن من فرط في أمرها أو تهاون في شأنها، فهو محروم، ومن حفظها رعمل بها، فهو سعيد مشكور.

كما لم يخف عليهم رضوان الله عليهم أن القرآن الكريم رفع من شأن العلم والعلماء، وانتقص بل حط من شأن الجهل والجهلاء، حيث قال في كتابه العزيز (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون)(٢)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب العلم : باب التناوب في العلم ١٦٧/١

(٢) سورة الزمر : ٩

وقال أيضاً فى محكم كتابه (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)(١).

كما حث على تعلم الدين وعلى التفقه فيه، وعدم كتمانه وتبليغه للناس كافة فقال عز وجل (وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون)(٢).

وقوله تعالى : (أن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بينا للناس فى الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون) (٣).

كما وجد الصحابة - رضوان الله عليهم - أيضاً فى الأحاديث النبوية ما يدعوهم الى التفقه فى الدين وحمل العلم إلى الناس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من يرد الله به خيراً يفقه فى الدين).

وقوله صلى الله عليه وسلم «الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه وعالماً ومتعلماً» وكذلك «نضر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع» و«من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً الى الجنة».

وهكذا كان الصحابة مع الرسول صلى الله عليه وسلم فى حياته، يعتبرون قوله وفعله وتقريره حكماً شرعياً لا يختلف فى ذلك واحد منهم، ولا يجيز أحدهم لنفسه أن يخالف أمر القرآن، وما كان الصحابة يراجعون رسول الله فى أمر إلا إذا كان فعله أو قوله اجتهاداً منه فى أمر من أمور الدنيا، وذلك كما حدث فى غزوة بدر حين راجعه الحباب بن المنذر فى مكان النزول، أو إذا كان ذلك اجتهاداً منه فى بحث دينى قبل تقرير الله تعالى له أو نهيه عنه، كما راجعه عمر فى أسرى بدر وصلح الحديبيه، أو إذا كان غريباً عن عقولهم فيناقشونه لمعرفة الحكمة فقط، أو كانوا يظنونه فعله خاصاً به فلا يلزمون أنفسهم أتباعه، أو إذا أمرهم بأمر فظنوا أنه للإباحة وأن غير المأمور به أولى، أما ما عدا ذلك فكان منهم التسليم المطلق والاتباع التام، والالتزام الكامل .

---

(١) سورة المجادله : ١١

(٢) سورة التوبه : ١٢٢

(٣) سورة البقرة : ١٥٩

بل كان الصحابى يقطع المسافات البعيدة الواسعة ليسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حكم شرعى، ثم يرجع لا يلوى على شئ، روى البخارى بسنده عن عقبة بن الحارث أنه أخبرته امرأة بأنها أرضعته هو وزوجه، فركب من فوره - وكان بمكة - قاصداً المدينة حتى بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسأله عن حكم الله فيمن تزوج امرأة لا يعلم أنها أخته من الرضاع ثم أخبرته بذلك من أرضعتهما، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم «كيف وقد قيل؟» ففارق زوجته لوقته فتزوجت بغيره.

كما كان من عاداتهم أن يسألوا زوجات النبى صلى الله عليه وسلم فيما يتعلق بشئون الرجل مع زوجته لعلمهن بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاصة، كما حدث فى قصة الصحابى الذى أرسل امرأته تسأل عن تقبيل الصائم لزوجته فأخبرتها أم سلمة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم.

كما كانت المرأة تذهب الى النبى صلى الله عليه وسلم تسأله فى شأن من شئونها، فإذا كان هنالك ما يمنع النبى صلى الله عليه وسلم من التصريح بالحكم الشرعى وإفهام المرأة ذلك أشار الى إحدى زوجاته أن تفهمها ذلك الحكم، كما حدث لأم سليم عندما جاءت الى النبى صلى الله عليه وسلم تسأله كيف تتطهر من الحيض؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم «خذى فرصة ممسكة فتوضئى بها» فقالت : يا رسول الله كيف أتوضأ بها؟ فأعاد كلامه السابق عليها فلم تفهم، فأشار الى عائشة أن تفهمها ما يريد، فأفهمتها المراد، وهو أن تأخذ قطعة قطن نظيفة فتمسح بها أثر الدم (١).

ومما تجب الاشارة اليه أن الصحابة لم يكونوا جميعاً على درجة واحدة من العلم بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقواله، لأن فيهم الحضرى والبدوى، ومنهم المنقطع للعبادة، ومنهم من يشغله عمله بعض الحين سواء أكان ذلك فى التجارة أو الزراعة، كما انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يجلس للتعليم مجلساً عاماً يجتمع إليه فيه الصحابة جميعاً إلا أحياناً نادرة كما فى أيام الجمع والعيدين وفى الوقت بعد الوقت. فطبيعى أن يكون أكثر الصحابة علماً

---

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه، كتاب الحيض : باب دلك المرأة نفسها اذا تطهرت من الحيض وكيف تغتسل وتأخذ فرصه ممسكة فتتبع بها أثر الدم ١/٣٥٢ - ٣٥٤ .

بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هم الذين كانا أسبقهم الى الأسلام كالخلفاء الراشدين، وعبد الله بن مسعود، أو أكثرهم ملازمة له وكتابة عنه كأبى هريرة وعبد الله ابن عمرو بن العاص وغيرهم.

أما عن كتابة السنة، لم تكن الأحاديث مدونة فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم وذلك لأمرين

الأول : الأعتماد على قوة الحفظ والذاكرة، وعدم توفر أدوات الكتابة فيهم .

الثاني : لما ورد من النهي عن كتابة الأحاديث والإذن فى كتابة القرآن وقد جاء فى النهى عن كتابة الأحاديث :

– روى مسلم(١) فى صحيحه من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لا تكتبوا عنى، ومن كتب عنى شيئاً إلا القرآن، فليمحه».

ولهذا الحديث كره بعض السلف كتابة الحديث والعلم، وقد كان هذا فى بادئ الأمر لكيلا يختلط القرآن بالسنة، وهم حديثو عهد بالقرآن وأسلوبه، ولم يذع القرآن ولم يجر على ألسنتهم بعد . ولا سيما والقوم كانوا أميين، أو أن النهى كان بالنسبة لمن يوثق بحفظه، أما من أمن عليه الالتباس، بأن كان قارئاً كاتباً أو خيف عليه النسيان وعدم الضبط لما سمع فلا حرج عليه فى الكتابة .

– كما ورد كذلك فى النهى عن الكتابة ما رواه أبى سعيد الخدرى قال «استأذنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الكتابة فلم يأذن لنا» (٢).

– وكذلك ما رواه الامام أحمد بسنده من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال :«كنا قعوداً نكتب ما نسمع من النبى صلى الله عليه وسلم، فخرج علينا فقال : ماذا تكتبون؟ فقلنا : ما نسمع منك؟ فقال : أكتاب مع كتاب الله؟ محضوا كتاب الله وخلصوه، قال : فجمعنا ما كتبناه فى صعيد واحد، ثم أحرقناه بالنار، قلنا : أى رسول الله .. أنتحدث عنك؟ قال : نعم،

---

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه ، كتاب الذهد:باب التثبت فى الحديث وحكم كتابة العلم١٢٩/١٨

(٢) أخرجه الترمذى فى سننه ، كتاب العلم : باب ماجاء فى كراهية كتابة العلم ٣٨/٥ وقال : وقد روى هذا الحديث من غير الوجه ايضاً عن زيد بن أسلم ، رواه همام عن زيد بن أسلم

حدثوا عنى ولا حرج ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

ولما أن شاع القرآن بين المسلمين، وأصبحوا يتلونه آناء الليل وأطراف النهار، ويحكمونه فى حياتهم بالتطبيق العملى، ويقيسون مجتمعهم ودولتهم نسخ ذلك النهى بأحاديث أخرى وروايات ثابتة دالة على الأذن لبعض الصحابة بالكتابة للسنة فمن هذه الأحاديث ما رواه البخارى ومسلم وغيرهما من أن أباشاه اليمنى التمس من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب له شيئاً مما سمعه من خطبته عام فتح مكة، فقال صلى الله عليه وسلم «أكتبوا لأبى شاه»(١).

ومن هذه الأحاديث ما رواه البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة قال : ما من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب (٢).

ومن هذه الأحاديث أيضاً ما رواه أحمد وأبو داود والحاكم وغيرهم عن عبد الله بن عمرو قال : قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله أنى اسمع منك الشئ فأكتبه . قال : «نعم» قال عبد الله : فى الغضب والرضى؟ قال صلى الله عليه وسلم :«نعم» فإنى لا أقول إلا حقاً .

وأيضا ما أخرجه البخارى ومسلم فى صحيحيهما عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لما اشتد بالنبى صلى الله عليه وسلم وجعه قال : «أئتونى بكتاب، أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده».

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب العلم : باب كتابة العلم ٢٨/١

وكتاب اللقطة : باب كيف تعرف لقطة أهل مكة ١١٠/٣

وكتاب الديات : باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ٦/٩

ومسلم فى صحيحه ، كتاب الحج : باب تحريم مكة وصيدها ١١٠/٤

وأحمد فى مسنده ٢٣٨/٢

وأبو داود فى سننه ٢٨٦/٢ ، ٤٣٥/٣ ، ٢٤٨/٤

والترمذى فى سننه ٣٧٥/٣ (تحفة الأحوذى)

(٢) أخرجه البخارى فى صحيحه ،كتاب العلم:باب كتابة العلم٢٨/١والترمذى فى سننه٣٧٥/٣

ومن العلماء من يرى أن أحاديث الإذن ناسخة لأحاديث النهى، فلو نظرنا فى هذه الأحاديث لوجدنا أنها متأخرة زمنا، فأبو هريرة رضى الله عنه من اللذين دخلوا فى الاسلام فى وقت متأخر، اذ أسلم فى السنة السابعة للهجرة، وكذلك فإن حديث أبى شاه كان فى السنة الثامنه، إذ أن الفتح كان فيها، مما يؤيد الرأى بنسخ حديث أبى سعيد.

وأيضاً يقولون : إن النهى الوارد فى حديث أبى سعيد كان لعامة الناس، فيمكن أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم أذن بالكتابة لمن كان يثق بضبطه ودقته، وعدم خلطه بين القرآن والحديث كعبد الله بن عمرو، وعلى بن أبى طالب وغيرهم.

وروى البخارى فى صحيحه أن علياً رضى الله عنه سئل : هل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم شئ سوى القرآن ؟ فقال لا والذى فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطى الله عبداً فهماً فى كتابه . وما فى هذه الصحيفة قلت وما فى الصحيفة؟ قال العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر، وكتب رسول الله صلي الله عليه وسلم كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره .

وبعض العلماء يؤول حديث النهى الذى رواه أبو سعيد بأن المنع هو من كتابة الحديث مع القرآن فى صحيفة واحده .

ومما يؤيد نسخ الأحاديث السابقه لحديث أبى سعيد ما استقر عليه عمل العمل عند أكثر الصحابة والتابعين من كتابة الحديث، أما القلة من الصحابة والتابعين الذين كانوا يكرهون كتابة الحديث فلهم رأيهم، وقد يكون عذر بعضم أنه لم يبلغهم أحاديث النسخ.

ونستطيع أن نقول بعد هذه الجولة فى موضوع تدوين السنة، أن كتابه الحديث بدأت فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم من قبل بعض الصحابة ، ولكن بشكل محدود وقد جاء نتاج هذا التدوين بعض الصحف لنفرمن الصحابة، من أشهر هذه الصحف، صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص التى كان يسميها الصادقة.

وصحيفة على بن أبى طالب، وهى صحيفة صغيرة تشتمل على العقل - أى مقادير الديات - وعلى أحكام فكاك الأسير، وكذلك كتبه صلى الله عليه وسلم الي امرائه وعماله، وكذلك كتبه صلى الله عليه وسلم الى الملوك والامراء، ككتابه الى هرقل ملك الروم، والى

المقوقس بمصر، وعقوده ومعاهداته التي أبرمها مع الكفار واليهود .

ثانياً : تدوين الحديث بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم :

كان التدوين في عهد الخلفاء الراشدين عملاً فردياً يقوم به الصحابة الذين يرون جواز الكتابة، وتلامذتهم من التابعين الذين يروون أحاديثهم .

روى عن سعيد بن جبير أنه كان يكون مع ابن عباس فيسمع منه الحديث فيكتبه فى واسطة الرجل فإذا نزل نسخه، وعن عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه قال : كنا نكتب الحلال والحرام وكان ابن شهاب يكتب كل ما يسمع، فلما احتج اليه علمت أنه أعلم الناس »

وعن هشام بن عروة أنه احترقت كتبه يوم الحرة فى خلافة يزيد وكان يقول : لو أن عندى كتبى بأهلى ومالى».

ولقد طرحت فكرة جمع الحديث فى عهد عمر بن الخطاب، فقدهم الفاروق عمر رضى الله عنه أن يجمع الأحاديث ويقيدها بالكتابة، واستشار الصحابة فى ذلك، ويبدو أن عدداً من الصحابة أشار عليه بكتابة الحديث، ولبث شهراً يستخير الله فى ذلك، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال: " إنى كنت قد تذكرت من كتاب السنن ما قد علمتم، ثم تذكرت، فإذا أناس من أهل الكتاب قبلكم، قد كتبوا مع كتاب الله كتباً فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله، وانى والله لا ألبس كتاب الله بشىء أبداً » (١)

ويبدو أن موضوع كتابة القرآن فى الصحف ثم كتابته فى المصحف شغل بال الخلفاء الثلاثة رضى الله عنهم، حتى استطاع الخليفة عثمان أن ينجز كتابة المصحف، ففى هذه الفترة لم يكونوا يرون أن يشغلوا أنفسهم بشىء غير كتابة القرآن، هذا الى جانب انشغالهم بالفتوحات التى كادت أن تشمل الدنيا فى ذاك الوقت.

أما الخليفة الرابع على رضى الله عنه فقد كانت خلافته مشحونة بالحروب والخلافات التى شغلته كثيراً وأخذت الكثير من أهتمامه، ولم تكن الفرصة متاحة لتدوين السنة فى عهده وخاصة

(١) البيهقى فى المدخل من حديث عروة بن الزبير ، جامع بيان العلم وفضله ٦٤/١ ، تقييدالعلم ص ٥٠

أنه كان ممن يروا جواز الكتابة بل كانت له صحيفة تتضمن بعض الأحاديث التى سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

يقول ابن حجر العسقلانى (١) « أعلم علمنى الله وإياك أن آثار النبى صلى الله عليه وسلم لم تكن فى عصر الصحابة وكبار تابعيهم مدونة فى الجوامع ولا مرتبة... »

ثالثاً : تدوين السنة

(ونقصد بها هنا التدوين الرسمى من قبل الدولة)

استمر الأمر على ما سبق أن بينا ، البعض يكتب والبعض لا يكتب أى بين مجيز للكتابة ومانع لها الى أن كان عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز الذى رأى أن الحاجة ملحة لحفظ السنة وخاصة بعد ضعف ملكة الحفظ فى الناس، وطول الاسانيد وتشعبها بسبب بعد العهد وكثرة حملة الحديث، وكثرة الفرق المنحرفة عن جادة الصواب والمنهج الذى كان عليه الصحابة والتابعون، فرأى الخليفة عمر بن عبد العزيز جمع السنن وتدوينها خشية أن يضيع منها شىء أو يلتبس الحق بالباطل، وكان ذلك على رأس المائة الاولى .

روى البخارى فى صحيحه (٢)، أن عمربن عبد العزيز كتب الى أبى بكر بن جزم (١٢٠ هـ) : « انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه فإنى خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا يقبل إلا حديث النبى صلى الله عليه وسلم ، وليفشوا العلم، وليجلسوا حتى يُعلم من لا يعلم فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً)

وأخرج أبو نعيم فى تاريخ أصبهان عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى أهل الآفاق : أنظروا الى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجمعوه « وممن كتب إليه الخليفة عمر بن عبد العزيز، الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى (١٢٤ هـ)، الذى دون له فى ذلك كتاباً.

وكذلك كتب عمر الى عماله فى أمهات المدن الإسلامية لجمع الحديث.

وقد قام العلماء فى كل مصر بما ندبوا إليه خير قيام، وأقبلوا على جمع الأحاديث

(١) هدى السارى ص ٦

(٢) فتح البارى ١/١٧٤

وتمحيصها، وتمييز صحيحها من سقيمها، ومقبولها من مردودها، ولم يعد من السلف من كان يتحرج من الكتابة، وبذلك ارتفع الخلاف الذى كان بينهم أولاً فى كتابة الحديث، واستقر الأمر وانعقد الإجماع على جواز كتابته، بل على استحبابه، بل لا يبعد وجوبه على من خشى عليه النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم (١).

وبذلك أخذت الحركة العلمية لتدوين الحديث فى الأزدهار، ونهض لهذا العمل العظيم جماعة عرفوا بالامانة والصدق والتحرى والتثبت، جافوا المضاجع، ولازموا الدفاتر والمحابر، حرصوا على لقاء الشيوخ، والأخذ منهم مباشرة، وسهروا فى سبيل ذلك الليالى الطوال، تحملوا المشاق، رحلوا فى سبيل العلم.

ثم شاع التدوين فى الطبقة التى تلى الزهرى، وأبى بكر بن حزم، فكان أول من جمعه ابن جريج بمكة (١٥٠ هـ) وابن إسحاق (١٥١ هـ) ومعمر بن راشد باليمن (ت ١٥٣ هـ) وأبو عمرو الأوزاعى بالشام (١٥٦ هـ) وسعيد بن أبى عروبة (١٥٦ هـ) والربيع بن صبيح (١٦٠ هـ) وحماد بن سلمه (١٧٦ هـ) بالبصرة، ومالك بن أنس بالمدنية (١٧٩ هـ) وأبو عبد الله سفيان الثورى بالكوفة (١٦١ هـ) وعبد الله بن المبارك بخراسان (١٨١ هـ) وهشيم بن بشير بواسط (١٨٨ هـ) وجرير بن عبد الحميد بالرى (١٨٨ هـ) وليث ابن سعد بمصر (١٧٥ هـ) وغير هؤلاء من أهل القرن الثانى الهجرى.

واتسم منهج المؤلفين فى هذا القرن بأنهم جمعوا الأحاديث مختلطة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، كما يرى ذلك جليا فى موطأ الامام مالك.

أشهر الكتب المؤلفة فى القرن الثانى الهجرى :

من أشهر الكتب المؤلفة فى المائة الثانية : الموطأ للإمام مالك ابن أنس (١٧٩ هـ) ومسند الإمام الشافعى (٢٠٤ هـ) ومختلف الحديث له أيضاً، والجامع للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعانى (٢١١ هـ) ومصنف شعبة بن الحجاج (١٦٠ هـ) ومصنف سفيان بن عيينه (١٩٨ هـ) ومصنف الليث بن سعد (١٧٥ هـ) ومجموعات من عاصرهم من حفاظ الحديث ومقيدى أوابده كالأوزاعى والحميدى (٢١٩ هـ)

---

(١) انظر فتح البارى ١/١٦٥

أشهر الكتب المؤلفة فى القرن الثانى الهجرى:

من أشهر الكتب المؤلفة فى المائة الثانية الموطأ للإمام مالك بن أنس المدنى إمام دار الهجرة (ت ١٧٩ هـ).

ولم يصل إلينا من مؤلفات علماء هذا القرن إلا موطأ الامام مالك ووصف لبعض المؤلفات الأخرى.

ولما كان موطأ مالك أسير هذه الكتب ذكراً وأبعدها صيتاً وأجلها قبولاً، فسوف نتحدث عنه فى هذه الصفحات بما يجلى شأنه ويوضح مالا قاه من عناية الأمة وأئمة الدين.

موطأ الإمام مالك

الموطأ كتاب ألفه الإمام مالك مشتملاً على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

وقبل الحديث عن الموطأ ومكانته العلمية، لابد أن نذكر نبذة يسيرة من تاريخ صاحب الموطأ حتى نعرف من سيرته على قيمة مؤلفه.

نسبه ومكانته العلمية : هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر ابن عمرو بن الحارث بن غيلان بن حشد بن عمرو بن الحرث الأصبحى الحميرى، قيل فى مولده أنه ولد عام ٩٣ هـ ، وقيل ٩٥، وقيل ٩٧ هـ ولد بالمدينة المنورة ونشأبها وتوفى فيها عام ١٧٩ هـ عن ستة وثمانين سنة وهو إمام دار الهجرة وكان من أتباع التابعين، أورده الحافظ فى التذكرة فى الطبقة الخامسة من الحفاظ، ووصف بأنه شيخ الإسلام، فقد وصفه الحافظ الذهبى بأنه الإمام الحافظ فقيه الأمة وشيخ الإسلام وإمام دار الهجرة، وهو أحد الأئمة الأربعة الأعلام المعروفين الذين سارت بذكرهم الركبان، وطبقت شهرتهم الآفاق والأمصار ، كان رحمه الله عظيم المحبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم مبالغاً فى تعظيمه، حتى كان لا يركب فى المدينة مع ضعفه وكبر سنه ويقول لا أركب فى بلد فيها جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدفون وإليه انتهت الإ مامه فى الحجاز فى الفقه والحديث، وكفاه فخراً أنه تتلمذ عليه الإمام الشافعى رحمه الله، وحضر مجلسه أمام الأئمه أبو حنيفة النعمان وتناقشا وتجادلا فى بعض المسائل، وأثنى كل

منهما على الآخر.

والإمام مالك يمثل المدرسة الحجازية في العلم، ومن أهم خصائص أهل هذه المدرسة أخذهم من الحديث بقسط كبير، وتقديمهم للحديث إذا ثبت، على الرأى والقياس، والإمام مالك رحمه الله ممن جمعوا بين الفقه والحديث فهو من فقهاء المحدثين.

تلقى العلم عن ربيعة بن عبد الرحمن المعروف بربيعة الرأى ، وأخذ عن كبار الفقهاء من التابعين، وسمع كثيراً من الإمام بن شهاب الزهرى حتى ليعتبر من أشهر تلاميذه، كما سمع من نافع مولى عبد الله بن عمر، واشتهر بالرواية عنه حتى أصبحت روايته تسمى في عرف المحدثين بالسلسة الذهبية وهى (مالك عن نافع عن ابن عمر).

وممن أخذ عنهم أيضاً يحيى بن سعيد الأنصارى، وهشام بن عروة، ومحمد بن المنكدر، وسعيد بن أبى سعيد المقبرى وغيرهم كثير. وروى عنه خلائق كثيرون منهم الإمام ابو حنيفة، والإمام الشافعى، ومحمد بن الحسن صاحب الإمام أبى حنيفة، وابن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدى، وعبد الله بن مسلمه القعنبى ويحى بن يحيى النيسابورى شيخ البخارى ومسلم، ويحيى بن يحيى الأندلس وغيرهم.

انتشر صيته فى الآفاق، فهرع إليه أهل العلم من مختلف بقاع الأرض، وكان يعقد للحديث مجالساً فى مسجد النبى صلى الله عليه وسلم فى وقار وأدب وحشمة، وكان من تعظيمه لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه إذا أراد أن يحدث توضأ وجلس على صدر فراشه، وسرح لحيته، واستعمل الطيب، وتمكن من الجلوس على وقار وهيبة ثم حدث، فقيل له فى ذلك ، فقال : أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان من أدبه الفائق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يركب دابة بالمدينة ويقول : إنى لأستحى من الله أن أطأ تربة فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بحافردابة.

أصول مذهبه :

عرف الإمام مالك بالفقه والحديث معاً وقد عرف بإحتجاجه بالمرسل، وقد أخرج من المراسيل عدداً فى موطئه.

والإمام مالك يأخذ بالكتاب والسنة والإجماع والقياس، كمعظم أئمة الفقه والاجتهاد، وزاد عليها شيئين : عمل أهل المدينة والمصالح المرسلة، وأما المصالح المرسلة فقال بها أكثر الأئمة، وأما عمل أهل المدينة من الصحابة والتابعين، لامن دونهم فقد اعتبره حجة دالة على ما كان عليه النبى صلى الله عليه وسلم من فعل أو حال، ولا يعتبر عملهم حجة إلا إذا كانوا مجمعين عليه متوارثين العمل به جيلاً بعد جيل حتى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وعمل أهل المدينة عنده أقوى من حديث الآحاد، فإذا تعارض خبر الواحد مع عمل أهل المدينة رجع الثانى، مما جعل الليث بن سعد يستدرك عليه ترك الأخذ بها وهى فى الموطأ، ولم يوافقه بقية الأئمة والعلماء من بعد على ذلك وقد ناقشه فى ذلك الإمام الشافعى، ومن أشهر من رد حجية عمل أهل المدينة الإمام ابن حزم. (١)

منهجه في الحديث والرواية :

كان الإمام مالك رحمه الله من المتشددين فى الرواية، لأنه كان لا يقبل رواية الراوى، إلا إذا حدث من حفظه، ويدل على حرصه فى قبول المرويات قوله : « لقد أدركت فى هذا المسجد سبعين ممن يقول : قال فلان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو أؤتمن على بيت مال لكان أميناً عليه، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، وقدم علينا ابن شهاب فكنا نزدحم على بابه»، وقال : « لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ ممن سواهم : لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو إلى بدعته، ولا من كذاب يكذب فى أحاديث الناس، وإن كان لايتهم على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحمل،وما يحدث به ».

وروى عن الشافعى أنه قال : « كان مالك بن انس إذاشك فى الحديث طرحه كله.

---

(١) انظر الاحكام فى أصول الاحكام ٩٧/٢ - ١٢٠ ، إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك الى موطأ الإمام مالك ص ٩٧، ٩٨

اعتزازه بعلمه وثناء العلماء عليه (١) :

ومن اعتزازه بعلمه ما روى أن هارون الرشيد وهو خليفة المسلمين زار مالكاً فى بيته ومعه بنوه ورغب إليه أن يقرأ عليهم الموطأ. فقال مالك : ما قرأت على أحد منذ زمان، وأنما يقرأ علىّ. فقال هارون : أخرج الناس عنى حتى أقرأ أنا عليك، فقال مالك : إذا منع العام لبعض الخاص لم ينتفع الخاص، وأمر معن بن عيسى أن يقرأ فقرأ » وروى عبد الله بن وهب قال : سمعت مالكاً يقول : « دخلت على أبى جعفر المنصور فرأيت غير واحد من بنى هاشم يقبل يده المرتين والثلاث، ورزقنى الله العافية فلم أقبل له يداً »

وقد أثنى عليه الأئمة منهم الإمام الشافعى رحمه الله. فقال : « إذا ذكر العلماء فمالك النجم، وقال : « من أراد الحديث فهو عيال على مالك ».

وقال يحيى القطان : « كان مالك بن أنس إماماً فى الحديث » وقال : « مافى القوم أصح حديثاً من مالك ".

وقال أبو بكر الأثرم : سمعت أحمد بن حنبل يقول : « مالك بن أنس أحسن حديثاً عن الزهرى من ابن عيينة. قلت : فمعمر ؟ قال : مالك أتقن ومعمر أكثر حديثاً عن الزهرى ».

وقال عبد الرزاق فى الحديث الذى رواه الترمذى مرفوعاً : « يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة ».

محنة الإمام مالك :

ما أصاب الإمام من المحنة كان فى عهد المنصور أيام أن خرج عليه محمد ابن عبد الله بن الحسن وأخوه ابراهيم، سعى به إلى عامل المنصور بالمدينة فجرده وضربه سبعين سوطاً، فقد ضرب وأهين بسبب ثباته على رأيه، وقيل فى السبب الحامل لهم على ضربه، أن مالكاً كان يروى حديث « ليس على مستكره طلاق » ويفتى الناس بعدم وقوع طلاق المكره، ولم تكن هذه الفتوى تحيز إعجاب العباسيين لأنها تبيح لمن بايعهم مكرهاً أن يتحلل من بيعته ويبايع من خرج عليهم.

---

(١) الانتقاء فى فضائل الثلاثة الائمة الفقهاء ص ١٦ - ١٩ ، تذكرة الحفاظ ١/١٩٧

وقد روى أن المنصور نهى الإمام عن التحدث به ثم دس إليه من يسأله فحدث به على رؤوس الناس فضربه بالسياط.

ولما بلغ ذلك المنصورغضب على عامله وعزله وأقدمه الى بغداد على قتب، والتقى المنصور مالكاً من قابل فى موسم الحج فاعتذر إليه واستسمحه، وفاتحه فى كثير من مسائل الدين وطلب منه أن يجمع ما ثبت لديه ويدونه فى كتاب ويوطئه للناس، فاعتذر فلم يقبل منه عذراً فألف كتابه الموطأ فى الحديث والفقه، فجاء المهدى من قابل حاجاً فسمعه منه وأمر له بخمسة آلاف دينار وألف لتلاميذه، ولم يلبث أن مات المنصور، وزاحم فقه أهل العراق فقهه، ولكن ذلك لم يمنع الرشيد أن يرحل هو وأولاده إليه بالحجاز ليسمع موطأه.

الموطأ (موطأ الإمام مالك) :

أشهر ما عرف به الإمام مالك رحمه الله ، كتابه (الموطأ) الذى ألفه بإشارة من المنصور حين حج وطلب اليه أن يدون كتاباً جامعاً فى العلم يتجنب فيه شدائد ابن عمر ورخص ابن عباس وأن يوطئه للناس، فألف كتابه هذا ، وسماه « الموطأ ».

وقيل أن سبب تسميته بذلك أنه لما ألفه عرضه على شيوخه فواطؤوه عليه فسمى الموطأ، ذكر السيوطى فى مقدمته لشرح الموطأ أن مالكاً قال : (عرضت كتابى هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأنى عليه فسميته الموطأ)

وقيل لأنه بصنيعه هذا قد وطأ العلم والحديث ويسرهما للناس.

وقيل أن الرشيد بعد سماعه الموطأ من الإمام مالك، ورغب أن يعلقه فى الكعبة ويحمل الناس على العمل بما جاء به فأجابه الإمام مالك رحمه الله : « لا تفعل يا أمير المؤمنين فإن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا فى الفروع وتفرقوا فى البلدان، وكل مصيب » فعدل الرشيد عن ذلك . رواه ابو نعيم فى الحلية.

وقد وضع الله له القبول فى قلوب الناس، فأقبلوا عليه دراسة وسماعاً، ومن أشهر الأئمة الذين سمعوه من مالك : الأوزاعى والشافعى، ومحمد، ورواية محمد له هى إحدى روايات الموطأ المشهورة والمعتبرة.

تحرى مالك فى موطئه القوى من حديث أهل الحجاز، حتى قالوا أنه مكث فى تأليفه أربعين سنة كاملة ينقحه ويهذبه.

روى السيوطى فى مقدمته لشرح الموطأ عن الاوزاعى أنه قال : عرضنا على مالك الموطأ فى أربعين يوماً، فقال : « كتاب ألفته فى أربعين سنة أخذ تموه فى أربعين يوماً ؛ ما أقل ما تفقهون فيه »

وقد جرى فى الموطأ على أن يبوبه على أبواب العلم المختلفة ويذكر فى كل باب ما جاء فيه من الحديث المرفوع عن النبى صلى الله عليه وسلم، ثم ما ورد من الآثار عن الصحابة والتابعين، وكانوا فى جمهرتهم من أهل المدينة، لأن مالكاً رحمه الله لم يغادرها، وأحياناً يذكر ما عليه العمل أو الأمر المجمع عليه بالمدينة، وأحياناً يفسر كلمات الحديث بعد سرده، ويبين المراد من بعض عباراته، وكان ينص على أهل المدينة فى الأبواب التى جاء فيها من حديث الآحاد ما يعارض ذلك العمل،وأحياناً يذكر بعض الآراء الفقهية له، وذلك مثل ما صنعه بعد ذكر أحاديث السرقة، فقد قال :«ليس على الأجير ولا على الرجل يكونان مع القوم يحذ ما نهم إن سرقاهم قطع، لأن حالهما ليست بحال السارق وإنما حالهما حال الخائن وليس على الخائن قطع» . « والأمر عندنا فى السارق يوجد فى البيت قد جمع المتاع ولم يخرج به أنه ليس عليه قطع، وإنما مثل ذلك كمثل رجل وضع بين يديه خمراً ليشربها فلم يفعل فليس عليه حد ».

ومثل قوله :«سئل مالك عن الحائض تطهر، فلا تجد ماء هل تتيمم؟» قال : نعم، لتتيمم فإن مثلها الجنب اذا لم يجد ماء تيمم»

ولم يتقيد فيه الإمام مالك بالمسند المتصل، بل ذكر فيه المرسل والمنقطع والبلاغات (وهى ما يقول فيها مالك بلغنى أونحوه من غير أن يعين من روى عنه) وذلك مثل قوله : بلغنى عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «للمملوك طعامه وكسوته» أو يقول بلغنى عن الثقة عندى عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العريان».

وقد روى أن عبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلمة الماجشون سبق مالكاً فعمل كتاباً ذكر فيه ما اجتمع عليه أهل المدينة وأنه عمل ذلك كلاماً وآراء بغير حديث، فلما رآه مالك نظر فيه

وقال : ما أحسن ما عمل، ولو كنت أنا الذى عملت لابتدأت بالآثار ثم شددت ذلك بالكلام»
ويبدو أن هذا هو الذى قوى عزم الإمام مالك على إخراج كتابه كما أراد .أثنى على الموطأ الإمام الشافعى رحمه الله فقال : «ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك». وفى رواية :«ما بعد كتاب الله أنفع من الموطأ» وفى ثالثة :«ما وضع على الأرض كتاب أقرب الى القرآن من كتاب مالك».

ووصفه الحافظ السيوطى فى مقدمته لشرح موطأ مالك - نقلاً عن القاضى أبى بكر بن العربى - بأنه الأصل الأول واللباب، وكتاب البخارى هو الأصل الثانى فى هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذى».

درجة حديثه :

فى هذا المقام يقول الحافظ ابن حجر : كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما .

وقال المحدث الدهلوى صاحب كتاب (حجة الله البالغة) : أما على رأى غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا قد اتصل السند به من طرق أخرى، فلا جرم كانت صحيحة من هذا الوجه، وقد صنف ابن عبد البر كتاباً فى وصل ما فى الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل قال : وجميع ما فيه من قول "بلغنى"، ومن قوله عن "الثقة" عنده مما لم يسنده واحد وستون حديثاً كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة لا تعرف :

أحدها : فى باب العمل فى السهو، حديث «إنى لا أنسى ولكن أنسى لأسن».

والثانى : وهو فى باب ما جاء فى ليلة القدر من كتاب الاعتكاف «أن النبى صلى الله عليه وسلم أرى أعمار أمته ألا يبلغوا من العمل مثل الذى بلغ غيرهم فى طول العمر فأعطاه الله ليلة القدر .

والثالث : وهو فى كتاب الجامع «قول معاذ : اخر ما أوصانى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الغرز(١) أن قال «حسن خلقك للناس».

---

(١) مفرده : غَرْزٌ . وهو ركاب كَوْر الجمل إذا كان من جلد أو خشب وقيل هو الكور مطلقاً مثل الركاب للسرج .

والرابع : وهو فى باب الاستمطار بالنجوم فى أواخر كتاب الصلاة «إذا نشأت بحرية(١)، ثم تشاءمت فتلك عين غديقة(٢)».

وهذه الأحاديث - كما قال ابن عبد البر - ليس منها حديث منكر ولا ما يدفعه أصل، وقد وصل هذه الأحاديث الأربعة ابن الصلاح وغيره، كما ذكر لها شواهد بعض العلماء (٣).

وهذه الأحاديث الأربعة ثبت ما يشهد بوصلها أيضاً، قال ابن عبد البر فى الحديث الأول أن معناه صحيح فى الأصول وقد قال سفيان : اذا قال مالك بلغنى فهو إسناد صحيح، وأما الحديث الثانى، فقد قال السيوطى فى كتابه «تنوير الحوالك» : له شواهد من حيث المعنى مرسلة ثم سردها، وأما الثالث، فقد ورد معناه عند الترمذى، وأما الحديث الرابع، فيشهد له ما ذكره الإمام الشافعى فى الأم بسنده من غير طريق مالك، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (إذا نشأت بحرية ثم استحالت شامية فهو أمطرها).

هذا - وكما سبق أن ذكرنا - قد تناول العلماء تلك الأحاديث الأربعة بالبحث والتمحيص، وحكموا بوصلها، فأفردها الحافظ ابن الصلاح بالتأليف وحكم بوصلها، وكذلك الحافظ بن مرزوق المعروف بالخطيب أفرد جزءاً فى أسانيدها، وكذلك ابن أبى الدنيا أسند اثنين منها فى أقليد التقليد.

ومما يدل على أن هذه الأحاديث الأربعة متصلة كغيرها من أحاديث الموطأ قول سفيان بن عيينه «كان مالك لا يبلغ من الحديث إلا صحيحاً ولا يحدث إلا عن ثقات الناس (٤)».

وقد صنف فى زمان مالك موطآت كثيرة فى تخريج أحاديثه ووصل منقطعه مثل كتاب ابن أبى ذئب وابن عيينه والثورى وغيرهم ممن شارك مالكاً فى الشيوخ .

---

(١) بحرية : أى سحابة بحرية

(٢) غديقة : كثيرة الماء

(٣) دليل السالك الى الموطأ مالك ص ٦٥

(٤) انظر اضاءة الحالك ص ٦٣ ومابعدها

عدد أحاديث الموطأ :

ذكر ابن الهباب أن مالكاً روى مائة ألف حديث جمع منها فى الموطأ عشرة آلاف حديث ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويختبرها بالآثار حتى رجعت الى خمسمائه .

وقال الإمام أبو بكر الأبهرى : جملة ما فى الموطأ من الآثار عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ألف سبعمائة وعشرون حديثاً : المسند منها ستمائه حديث ، والمرسل مائتان وإثنان وعشرون حديثاً والموقوف ستمائة وثلاثة عشر، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون .

وقال الإمام السيوطى نقلاً عن ابن حزم : أحصيت ما فى الموطأ لمالك وما فى حديث سفيان بن عيينة فوجدت فى كل منهما من المسند خمسمائة حديث ونيفا، وثلثمائة مرسلاً ونيفا، وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل بها، وفيها أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء.

وذكر الإمام ابن عبد البر (١)، أن عدة أحاديث الموطأ من رواية يحيى ابن يحيى ثمانمائة حديث وثلاثة وخمسون حديثاً.

ولامنا فاة بين هذه الأقوال، لأن روايات الموطأ كثيرة وتختلف بالزيادة والنقصان.

وهذا الخلاف بينهم انما هو راجع لاختلاف آخر فى روايات الموطأ فالعادون لحديثه انما قال كل منهم على حسب الرواية التى وقعت له فقد نقل السيوطى فى التدريب(٢) عن الحافظ صلاح الدين العلائى أنه قال :«روى الموطأ عن مالك جماعات كثيرة وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقص، ومن أكبرها زيادات راوية ابن مصعب قال ابن حزم : فى موطأ ابن مصعب هذا زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث .

كذلك فى رواية محمد بن الحسن مائة وخمسة وسبعون حديثاً زادها من غير طريق مالك منها ثلاثة عشر عن أبى حنيفة وأربعة عن أبى يوسف والباقى عن غيرهما .

---

(١) التقصى لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك ص ٢٥٨

(٢) تدريب الراوى ٨٣/١

ومن ذلك اختلفت أقوال الناس فى عد أحاديث الموطأ وكل حكم بما علم .

رجال الموطأ

قال الحافظ صلاح الدين العلائي : « عدة رجال مالك الذين روى عنهم فى هذا المسند وسماهم خمسة وتسعون رجلاً، وعدة من روى له فيه من رجال الصحابة خمسة وثمانون رجلاً وعشرون أمرأه، ومن التابعين ثمانية وأربعون رجلاً كلهم من أهل المدينة إلا سته رجال وهم : أبو الزبير من أهله مكة، وحميد الطويل من أهل البصرة، وأيوب السختيانى من أهل البصرة، وعطاء بن عبد الله من أهل خراسان وعبد الكريم بن مالك من أهل الجزيرة، وابراهيم بن أبى عبلة من أهل الشام».

والأحاديث التى يرويها عن هؤلاء الستة قليلة جداً، فمنهم من يروى له الحديث، ومنهم من يروى له الحديثين، وقد لقيهم مالك إما فى المدينة أو فى مكة .

وأما المدنيون فتختلف الرواية عنهم قلة وكثرة، فمنهم من يروى له كثيراً مثل ابن شهاب الزهرى فله فى الموطأ - رواية يحيى بن يحيى - من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة واثنان وثلاثون حديثاً منها اثنان وتسعون مسنده وسائرها منقطعة ومرسلة، وكنافع فله فى الموطأ ثمانون حديثاً، ويحيى بن سعيد فله ستة وسبعون حديثاً منها ثلاثون مسنده فى بعضها انقطاع، ومنها تسعة موقوفة وسائرها مرسلة ومنقطعة وبلاغات وكلها مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم نصاً أو معنى(١).

وبعضهم يروى له الحديث الواحد، مثل يزيد بن رومان مولى الزبير ابن العوام، وبعضهم يروى له الحديثين ، مثل يزيد بن زياد القرظى وبعضهم يروى له الثلاثة، مثل يزيد بن الهادى، وحتى الصحابة الذين يروى لهم أكثرهم ممن أقام بالمدينة طويلاً .

عناية الناس به :

أخرج ابن عبد البر عن عمر بن عبد الواحد صاحب الأوزاعى قال : عرضنا على مالك

---

(١)التقصى لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك ص ١٠٦

الموطأ فى أربعين يوماً فقال : كتاب ألفته فى أربعين سنة أخذتموه فى أربعين يوماً ما أقل ما تفقهون فيه».

وقال على بن أحمد الخلنجى سمعت بعض المشايخ يقول : قال مالك : عرضت كتابى هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأنى عليه فسميته الموطأ، وقد روى الموطأ عن مالك بغير واسطة أكثر من ألف رجل، وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل الى مالك من أقاصى البلاد مصداقاً لقول النبى صلى الله عليه وسلم (يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل فى طلب العلم فلا يجدون بأعلم من عالم المدينة).

قال عبد الرزاق : هو مالك بن أنس، رواه الترمذى فمنهم المبرزون من الفقهاء كالشافعى، ومحمد بن الحسن، وابن وهب، وابن القاسم، ومنهم شيوخ المحدثين كيحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدى، وعبد الرزاق بن همام، ومنهم الملوك والأمراء كالرشيد وابنيه الأمين والمأمون.

وقد أشتهر فى عصره حتى بلغ على جميع ديار الإسلام، ثم لم يأت زمان إلا وهو أكثر به شهرة وأقوى به عناية .

وعليه بنى فقهاء الأمصار مذاهبهم حتى أهل التراق فى بعض أمرهم ولم يزل العلماء يخرجون حديثه ويذكرون متابعاته وشواهده ويشرحون غريبه ويضبطون مشكله ويبحثون عن فقهه ويفتشون عن رجاله إلي غاية ليس بعدها غاية .

روى ابن سعد فى الطبقات عن مالك بن أنس قال : لما حج المنصور قال لى : قد عزمت على أن آمر بكتبك هذه التى وضعتها فتنسخ ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة وآمرهم أن يعملوا بما فيها ولا يتعدوه الى غيره، فقلت : يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل وسمعوا أحاديث ورووا روايات وأخذ كل قوم بما سبق إليهم ودانوا به، فدع الناس وما أختار اهل كل بلد منهم لأنفسهم .

وعنى به العلماء عناية فائقة، فمنهم من وصل مرسله ومنقطعه وبلاغاته ومنهم من ذكر متابعاته وشواهده، ومنهم من ألف فى رجاله، ومنهم من شرحه أو شرح غريبه الى غير ذلك مما يدل على جلالته فى نفوس علماء الأمة .

روايات الموطأ :

نسخ الموطأ كثيرة والذى اشتهر منها يبلغ نحو الثلاثين نسخة وكثيراً ما يقع بينها الاختلاف بالتقديم والتأخير والزيادة والنقصان حسب تزيد الرواة فيها .

وقد ذكر القاضى عياض أن الذى اشتهر من نسخ الموطأ نحو عشرين نسخة، وذكر بعضهم أنها ثلاثون .

وقال أبو القاسم بن محمد بن حسين الشافعى : الموطأت المعروفة عن مالك أحد عشر معناها متقارب، والمستعمل منها أربعة : موطأ يحيى بن يحيى، وموطأ ابى بكير، وموطأ أبى مصعب، وموطأ ابن وهب ثم ضعف الاستعمال فى الأخيرين .

وبين الروايات اختلاف كبير من تقديم وتأخير وزيادة ونقص ومن أكبرها زيادات رواية أبى مصعب، فقد قال ابن حزم : إنهاتزيد على سائر الموطآت نحو مائة حديث.

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوى المتوفى سنة (١١٣٩ هـ) فى كتابة « بستان العارفين » المؤلف بالفارسية : إن نسخ الموطأ التى توجد فى بلاد الغرب فى هذه الأيام متعددة عد منها ست عشر نسخة، كل نسخة عن راو خاص (١).

وقد ذكر الإمام السيوطى أن المشتهر عن الرواة أربع عشرة نسخة ثم سردها، منها :

١- نسخة يحيى بن يحيى الليثى الاندلسى، (ت ٢٣٤ هـ) سمع الموطأ أولاً عن عبد الرحمن المعروف بشبطون ثم رحل الى مالك مرتين وسمع منه الموطأ بلا واسطة إلا ثلاثة أبواب فى آخر كتاب الاعتكاف.

٢- نسخة أبى مصعب أحمد بن أبى بكر القاسم قاضى المدينة، قالوا أن موطأه آخر الموطآت التى عرضت على مالك ويوجد فى موطئه زيادة نحو مائة حديث عن سائر الموطآت.

٣- نسخة الإمام محمد بن الحسن الشيبانى (ت ١٨٩ هـ) صاحب أبى حنيفة، وهو من أجل أصحاب مالك فى الحديث، كما أنه من أعظم أصحاب أبى حنيفة فى الفقه، ونسخته تزيد كثيراً على نسخة يحيى الليثى، لكنه شحنها بآثار من غير طريق مالك يحتج بها لفقه أبى

(١) مفتاح السنة ص ٢٦

حنيفة، وهى مطبوعة فى الهند وإيران، ولها هناك وفى الحرمين شهرة عظيمة وقال فى كشف الظنون: قال أبو القاسم محمد بن حسين الشافعى الموطآت المعروفة عن مالك آحد عشر موطأ معناها متقارب والمستعمل منها أربعة: موطأ يحيى بن يحيى، وموطأ ابن بكير وأبى مصعب الزهرى. وابن وهب. ثم ضعف الاستعمال إلا فى موطأ يحيى ثم موطأ ابن بكير (١)

وهذه النسخ تختلف فيما بينها تقديماً وتأخيراً وزيادة ونقصاً، لاختلاف الزمن الذى رويت فيه عن مالك، مع ما كان عليه الإمام مالك رحمه الله من إدامة النظر فى موطئه، وكان دائم التهذيب والتنقيح لموطأه. فلا يبعد أن يزيد فيه أحياناً، وأن ينقص منه أحيانا حسبما يتراءى له من النظر.

مختصرات الموطأ :

اختصره كثير من العلماء منهم مختصر الإمام أبو سليمان الخطابى (٣٨٨ هـ) ومختصر أبى الوليد سليمان خلف الباجى (٤٧٤ هـ) وابن رشيق القيروانى (ت ٤٥٦ هـ).

وابن عبد البر وسمى كتابه (التقصى فى مسند الموطأ ومرسله) وابى القاسم عبد الرحمن الغافقى الجوهرى (٣٨٥ هـ) اشتمل مختصره على ستمائة وستة وستين حديثاً مسنداً (٢).

شروح الموطأ :

ممن شرح الموطأ أبو مروان بن عبد الملك بن حبيب المالكى (ت ٢٣٩ هـ) ومن أجل شروح الموطأ وأوسعها كتاب « التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد » للحافظ أبو عمر بن عبد البر النمرى القرطبى (٤٦٣ هـ) رتبه على أسماء شيوخ مالك على حروف المعجم لم يتقدمه أحد الى مثله قال فيه ابن حزم « التمهيد لصاحبنا أبى عمر لا أعلم فى الكلام على فقه الحديث مثله أصلا فكيف أحسن منه »

كما ألف أيضاً فى شرح الموطأ كتاب « الاستذكار فى شرح مذاهب الأمصار ».

وكذلك شرح الموطأ أبو محمد بن عبد الله بن محمد النحوى البطليموسى المتوفى سنة

---

(١) راجع كشف الظنون ١/ ٣٧٠ ، اضاءة الحالك ص ٤٠ - ٥١

(٢) كشف الظنون ٢/ ٣٧٠ ، الرسالة المستطرفة للكتانى ص ١٦

(٥٢١ هـ) والقاضي الحافظ أبو بكر محمد بن العربي المغربي (٥٤٦ هـ) وسماه (القبس).

ومن شرحه أيضاً الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١ هـ) وسمى شرحه (كشف المغطا في شرح الموطأ) واختصره في شرحه (تنوير الحوالك) وطبع هذا الشرح مع المتن بمصر في ثلاثة أجزاء صغيرة.ومحمد بن عبد الباقي الزرقاني المصري المالكي (١٠١٤ هـ) شرحه شرحاً بسيطاً في ثلاث مجلدات.

وكذا شرحه الشيخ ولي الله المحدث الحنفي الدهلوي قطب الدين أحمد بن عبد الرحيم (١١٧٦ هـ) شرحه شرحين أحدهما باللسان الفارسي سماه (المصفى) جرد فيه الأحاديث والآثار وحذف أقوال مالك وبعض بلاغاته وتكلم فيه كلام المجتهدين، وثانيهما بالعربية سماه (المسوى) اكتفى فيه بشرح الغريب وذكر اختلافات المذاهب وغير ذلك مما لابد منه (١).

وشرحه أيضاً الشيخ علي القارىء الهروي المكي (١٠١٤ هـ) وشرحه يقع في مجلدين وفيه نفائس لطيفة وغرائب شريفة، ولا يخلوا كلامه في نقد الرجال من مسامحات كثيرة.

وشرحه أيضاً الشيخ عبد الحي محمد الهندي (المولود ١٢٦٤ هـ) في كتابه (التعليق المجد على موطأ الإمام محمد »

مؤلفات أخرى على الموطأ :

ألف في شرح غريبه : البرقي وأحمد بن عمران الأخفش وأبو القاسم العثماني المصري.

وألف في رجاله : القاضي أبو عبد الله الحذاء وأبو عبد الله بن مفرج والبرقي وأبو عمر الطلمنكي، وجلال الدين السيوطي في كتاب أسماه « إسعاف المبطأ برجال الموطأ»،وقد طبع مع شرحه (تنوير الحوالك) كما ألف القاضي إسماعيل شواهد الموطأ.

وألف أبو الحسن الدارقطني كتابه(كتاب اختلاف الموطآت» وكذا القاضي أبو الوليد الباجي.

ولأبي بكر بن حبيب أطراف الموطأ، ولا بن عبد البر (التقصي في مسند حديث الموطأ ومرسله) وغير هذا كثير.

---

(١)راجع : كشف الظنون ١/ ٣٧٠ ، مفتاح السنه ص٢٧

الانتقاء لابن عبد البر ص ٥-٧

« وممن ألف من المتأخرين فى كل ما يتعلق بالموطأ من بيان أصحيته وتقدمه على غيره ورواته، وعدد أحاديثه إلى غير ذلك أستاذنا المحدث الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطى المتوفى سنة (١٣٦٣ هـ) فقد ألف فى ذلك نظماً سماه « دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك » وعلق عليه فى حاشية سماها « إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك ». (١)

بعض الأحاديث والاثارمن موطأ مالك :

الأول : قال حدثنى يحيى بن مالك عن ابن شهاب عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة »[٢]

الثانى : حدثنى يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن ابن السباق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى جمعه من الجمع : « يا معشر المسلمين إن هذا يوم جعله الله عيداً فأغتسلوا، ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه وعليكم بالسواك ». (٣)

الثالث : حدثنى يحيى عن مالك عن سُمَىّ مولى أبى بكر بن عبد الرحمن عن أبى صالح السمان عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فى الساعة الأولى فكأنما قرب بدنه، ومن راح فى الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح فى الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً، ومن راح فى الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح فى الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر». (٤)

الرابع : وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمى أن عائشة أم المؤمنين قالت:كنت نائمة إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم ففقدته من الليل

(١) راجع كتاب إعلام المحدثين د. أبو شهبه ص ٦٢. ٦٣

(٢) موطأ مالك،باب الرجل يسبق ببعض الصلاة ص٦٢(ط المجلس الاعلى للشئون الإسلامية)

(٣) الموطأ : باب الاغتسال يوم الجمعة ص ٤٦

(٤) الموطأ باب العمل فى غسل يوم الجمعة ٩٢/١ (ط. الحلبى)

فلمسته بيدى فوضعت يدى على قدميه وهو ساجد يقول : « أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك، وبك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ». (١)

الخامس : وحدثنى عن مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والذى نفسى بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك إنما يذر شهوته وطعامه من أجلى. فالصيام لى وأنا أجزى به كل حسنة بعشر أمثالها الى سبعمائة ضعف إلا الصيام فهو لى وأنا أجزى به » (٢)

السادس : وحدثنى عن مالك عن نافع ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى فى بعض مغازية امرأة مقتولة فأنكر ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان. (٣)

السابع :وحدثنى عن مالك أن بلغه أن عمر بن عبد العزيز كتب الى عامل من عماله أنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية، يقول لهم : اغزوا باسم الله، فى سبيل الله، وتقاتلون من كفر بالله، لا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليدًا، وقل ذلك لجيوشك، وسراياك - إن شا الله - والسلام عليك. (٤)

الثامن :حدثنى يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تقول : لغو اليمين قول الإنسان : لا و الله لا والله. (٥)

التاسع :حدثنى مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الأيم أحق بنفسها من وليهاوالبكر تستأذن فى نفسها وإذنها صماتها ». (٦)

---

١)الموطأ : باب ما جاء فى الدعاء ١/١٦٦ ، ١٦٧

(٢) الموطأ : كتاب الصوم : باب جامع الصيام ١/٢٢٦

(٣) الموطأ : كتاب الجهاد : باب النهى عن قتل النساء والولدان فى الغزو ١/٢٩٧

(٤) الموطأ : كتاب الجهاد : باب النهى عن قتل النساء والوالدان فى الغزو ١/٢٩٨

(٥) الموطأ : كتاب الأيمان والنذور : باب اللغو فى اليمين ١/٣١٦

(٦) الموطأ : كتاب النكاح : باب استئذان البكر والأيم فى انفسيهما ٢/٢

العاشر : حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام عن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن » يعني بمهر البغي ما تعطاه المرأة على الزنا، وحلوان الكاهن رشوته وما يعطى على أن يتكاهن. قال مالك : أكره ثمن الكلب الضاري وغير الضاري لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب (١).

الحادي العاشر : حدثني يحيى عن مالك عن عمرو مولى المطلب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلي الله عليه وسلم طلع أُحد فقال : هذا جبل يحبنا ونحبه، اللهم إن ابراهيم حرم مكة، وأنا أحرم ما بين لابتيها » (٢)

الثاني عشر : حدثني عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعه أن عمر بن الخطاب خرج الى الشام فلما جاء سرغ بلغه أن الوباء قد وقع بالشام ، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا فراراً منه فرجع عمر بن الخطاب من سرغ ». (٣)

الثالث عشر : حدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن أباقتادة الأنصاري قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إن لي جمة أفأرجلها ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم وأكرمها »، فكان أبو قتادة ربما دهنها في اليوم مرتين لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم وأكرمها». (٤)

الرابع عشر : حدثني عن مالك عن زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد، فدخل رجل ثائر الرأسي واللحية، فأشار اليه

---

(١) الموطأ : كتاب البيوع : باب ماجاء في ثمن الكلب ٧١/٢

(٢) الموطأ ، كتاب الجامع : باب ماجاء في تحريم المدينة ٢٠٣/٢

(٣) الموطأ ، كتاب الجامع : باب ماجاء في الطاعون ٢٠٧/٢

(٤) الموطأ ، كتاب الجامع : باب إصلاح الشعر ٢٣٢/٢

رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده : أن أخرج كأنه يعنى إصلاح شعر رأسه ولحيته، ففعل الرجل ثم رجع، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أليس هذا خيراً من أن يأتى أحدكم ثائر الرأس كأنه شيطان ».(١)

إفراد الحديث بالتأليف (من مبتدأ القرن الثالث)

فى أول هذا القرن حدثت خطوة أخرى فى تدوين الحديث، وهى إفراد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة، فبعد أن كانوا يجمعونه ممزوجاً بأقوال وفتاوى التابعين، أخذوا يفردونه بالجمع والتأليف من أئمة الحديث من جمع فى مصنفه كل ما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم من غير تمييز بين صحيح وسقيم.

ومن هؤلاء من ألف على المسانيد.(٢) وذلك بأن يجمع أحاديث لكل صحابى على حدة من غير تقييد بوحدة الموضوع كمسند الإمام أحمد، وعثمان بن أبى شيبة، واسحق بن راهوية وغيرهم.

ومنهم من ألف على الأبواب الفقهية، وذلك كأصحاب الكتب، وهولاء منهم من تقيد فى جمعه الأحاديث بالصحيح كالإمامين البخارى ومسلم ومنهم من لم يتقيد به كباقى أصحاب الكتب الستة ابى داود والترمذى والنسائى وأبن ماجة.

وقد كان القرن الثالث الهجرى، العصر الذهبى في تاريخ السنة وجمعها، كما كان أجل عصور الحديث وأسعدها بخدمة السنة، ففيه ظهر كبار المحدثين وجهابذته، وحذاق الناقدين، وفيه أشرقت شموس الكتب الستة وأمثالها التى كادت لا تغادر من صحيح الحديث إلا النزر اليسير، والتى عليها يعتمد المستنبطون وبها يعتضد الناظرون، وعن محياها تتجاب الشبه، وبضوئها يهتدى الضال ويبرد يقينها تثلج الصدور.

---

(١) الموطأ ، كتاب الجامع : باب إصلاح الشعر ٢٣٢/٢

(٢) جمع مسند ،وهى الكتب التى موضوعها جعل حديث كل صحابى على حده ، صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً ، مرتبين على حروف الهجاء من أسماء الصحابة ، أو على القبائل أو السابقة فى الإسلام أو الشرافة النسبية أو غير ذلك .

انظر : « الرسالة المستطرفة للكتانى »

وبانتهاء هذا القرن كاد يتم جمع الأحاديث وتدوينها، وبعد ذلك عصر ترتيبها وتهذيبها وتسهيلها على رواتها.

مناهج المحدثين فى التأليف

نهج المحدثون فى كتاباتهم وتصنيفهم طرائق شتى تختلف باختلاف الأغراض من وراء ذلك، فمن مؤلف يقتصر همه على تدوين الحديث فقط دون نظر الى الموضوعات كالذى نراه فى طريقة المسانيد، مثل مسند أحمد بن حنبل وغيره، ومن مصنف فى موضوع من الموضوعات، وآخر حسب الأبواب : من العقيدة والأحكام و الأخلاق والسيرة والتفسير وما الى ذلك، فيضع كل حديث فى موطنه تحت الموضوع الذى يناسبه من هذه الموضوعات.

وتخلص من ذلك الى أن للعلماء فى التصنيف طرائق عدة هى :

١-التصنيف على الأبواب على غرار ما صنع الفقهاء فى كتب الفقه مع اختلاف يسير فى الترتيب وذكر الأبواب، وهى أقدم طرق التصنيف، ولعل أقدم كتاب يمثلها موطأ مالك، والداعى لهذه الطريقة أن تكون عوناً للفقهاء ، وتسهيلا لهم فى الوقوف على الأحاديث التى هى موارد الاجتهاد والاستنباط. وأصحاب هذه الطريقة منهم من اقتصر على تخريج الصحيح فقط كالبخارى ومسلم، ومنهم من لم يتقيد بالصحيح كأصحاب السنن الأربعة : أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه.

٢- التصنيف على المسانيد، والمسند كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابى على حدة من غير النظر الى الموضوع الذى يتعلق فيه الحديث، فحديث فى الصلاة بجانب حديث فى النكاح بجانب حديث فى الجهاد وهكذا، ولم يلتزم مصنفوها فيها الصحة، وأصحاب هذه الطريقة ينهجون فى ترتيب مسانيدهم مناهج متعددة فمنهم :

أ- من يرتب الصحابة على حسب السبق فى الاسلام فقدم العشرة المبشرون بالجنة، ثم أهل بدر ثم أهل الحديبية، ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح ثم من أسلم يوم الفتح ثم أصاغر الصحابة سناً ثم النساء ، كما فعل الامام أحمد فى مسنده.

ب- ومنهم من يرتبهم على القبائل فيقدم بنى هاشم ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله فى النسب.

جـ- ومنهم من رتبهم على حروف المعجم كالطبرانى فى المعجم الكبير، وهذا أسهل تناولا.

٣- التصنيف بترتيب الأحاديث على الأوامر والنواهى والأخبار والإباحات وأفعال النبى صلى الله عليه وسلم، ونوع كل واحد من هذه الخمسة الى أنواع، وسلك هذه الطريقة أبن حبان فى صحيحه، وهى طريقة معقدة لا يسهل الكشف بها على الحديث.

٤- ومن أعلى المراتب فى تصنيف الحديث تصنيفه معللاً بأن يجمع فى كل حديث طرقه وأختلاف الرواه فيه، فإن معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث، وبها يظهر ارسال بعض ما عدا متصلا أو وقف ما ظن مرفوعاوغير ذلك من الأمور المهمة.

والذين صنفوا فى العلل منهم من رتب كتابه على الأبواب كأبن أبى حاتم وهو أحسن لسهولةتناوله ، ومنهم من رتب كتابة على المسانيد كالحافظ الكبير يعقوب بن شيبة البصرى (ت ٢٦٢ هـ) فإنه ألف مسنداً معللاً غير أنه لم يتم، ولو تم لكان فى نحو مائتى مجلد، والذى تم منه مسند العشرة والعباسى وابن مسعود وعتبة بن غزوان وبعض الموالى وعمار، ويقال أن مسند على منه فى خمس مجلدات.

٥- التصنيف على حروف المعجم، أى جمع الحديث على حروف المعجم الألف ثم الباء، وهكذا، وقد جرى على هذا الديلمى فى مسند الفردوس ، والسيوطى فى كتابة الجامع، وابن طاهر فى أحاديث كتاب الكامل لابن عدى.

٦- التصنيف على الأطراف وذلك بأن يذكر طرفا من الحديث يدل عليه ثم يجمع أسانيده، إما مع عدم التقيد بكتب مخصوصة أو مع التقيد بها، كفعل أبو العباس أحمد بن ثابت العراقى فى أطراف الكتب الخمسة، والحافظ أبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقى فى اطراف الصحيحين،وابن حجر فى كتابة المسمى (اتحاف المهرة بأطراف العشرة)

٧- هذا وقد جرت عادة أهل الحديث أن يفردوا بالجمع والتأليف بعض الأبواب والشيوخ والتراجم والطرق.

أما الأبواب فمثل : باب « رفع اليدين فى الصلاة » أفرده البخارى فى التصنيف، وباب « القضاء بالشاهد واليمين » للدارقطنى

وأما الشيوخ : فأن يجمع بعض المؤلفين حديث شيوخ مخصوصين، كل واحد منهم على

أنفراد مثل جمع الاسماعيلى حديث الأعمش، وجمع النسائى حديث الفضيل بن عياض.

وأمّا التراجم : فقد جمعوا ما جاء بسند واحد من الحديث كمالك عن نافع عن ابن عمر وكسهيل عن أبيه عن أبى هريرة.

وأما الطرق : فقد جمعوا طرق بعض الأحاديث كحديث « من كذب على متعمداً .. » جمع طرقه الطبرانى ، وحديث « قبض العلم » جمع طرقه الطوسى، وغير ذلك.

كتب السنة فى القرن الثالث الهجرى

أشهر الكتب الحديثية فى القرن الثالث هى :

صحيح البخارى (- ٢٥٦) وصحيح مسلم (-٢٦١) وسنن أبى داود (-٢٧٥) وسنن الترمذى (-٢٧٩) وسنن النسائى (٣٠٣) وسنن ابن ماجه (-٢٧٣) ومسند أحمد(-٢٤١)، ومسند عبيد الله بن موسى (- ٢١٣) ومسند اسحاق بن راهويه (- ٢٣٨) ومسند عبد بن حميد (-٢٤٩) ومسند الدارمى (-٢٥٥) ومسند ابن أبى أسامه الحارث بن محمد التميمى (٢٨٢) ومسند ابن أبى عاصم أحمد بن عمرو الشيبانى (-٢٨٧) وفيه نحو خمسين ألف حديث، ومسند ابن أبى عمرو محمد بن يحيى العدنى (-٢٤٣) ومسند الإمام على لأحمد بن شعيب النسائى (- ٣٠٣) ومسند مسدد بن مسرهد (- ٢٢٨) ومسند أبى هريره لأبراهيم ابن العسكرى (-٢٨٢) ومصنف ابن أبى شيبة (- ٢٣٥) وكتاب محمد بن نصر المروزى(- ٢٩٤) ومصنف سعيد بن منصور (- ٢٢٧) وكتاب تهذيب الآثار لمحمد بن جرير الطبرى (- ٣١٠) والمسند الكبير لبقى بن مخلد القرطبى (- ٢٧٦) ومسند محمد بن مهدى (- ٢٧٢) ومسند الحميدى (- ٢١٩) ومسند إبراهيم بن معقل النسفى (٢٩٥) ومسند ابراهيم يوسف الهنجانى (- ٣٠١) ومسند مالك لأحمد بن شعيب النسائى (- ٣٠٣) والمسند الكبير للحسن بن سفيان (٣٠٤) والمسند المعلل لأبى بكر البزار (-٢٩٢) ومسند ابن سنجر (- ٢٥٨) ومسند على بن المدينى (- ٢٢٤) والمسند الكبير ليعقوب بن أبى شيبة (- ٢٦٢) ومسند عثمان بن أبى شيبة (- ٢٣٩) ومسند ابن أبى عزرة أحمد بن حازم (- ٢٧٦) (١).

---

(١) أنظر كتاب الظنون فى أسامى العلوم والفنون والرسالة المستطرفة للكتانى .

أشهر المؤلفين ومؤلفاتهم فى القرن الثالث الهجرى

تحدثنا فيما سبق عن كتب السنة فى القرن الثالثالهجرى، وذهبنا الى أن هذا القرن هو أزهى عصور جمع السنة وتدوينها وأن موسوعاتها ودواوينها المشهوره إنما ألفت فى هذا القرن ويمكن أن نرجع الطرق التى تطور اليها التدوين للحديث فى هذا القرن الى ثلاث طرق (١)

أولاً : جمع الطعون التى وجهها أهل الكلام الى أهل الحديث، سواء منها ما كان يعود الى أشخاصهم من العدالة والضبط، أوما كان يرجع الى ما زعموه من أن الحديث كونه كلام خرافه متناقصاً أو مشكلاً، يردون على هذه الافتراءات، وينزهون ساحة الأئمة والأحاديث منها، ومن هؤلاء الذين قاموا بالرد والدفاع، الإمام ابن قتيبه صاحب كتاب (تأويل مختلف الحديث فى الرد على أعداء الحديث).

ومنهم كذلك الإمام على بن المدينى فقد صنف كتاب (اختلاف الحديث) وهو خمسة أجزاء.

ثانياً : جمع الحديث على المسانيد، وذلك أن يجمع المحدث فى المسند تحت كل صحابى ما يرويه من حديث سواء كان صحيحاً أو غير صحيح، ويجعله على حدة وان اختلفت موضوعاته، أى أنه فى جمعه للأحاديث فى المسند يراعى مرويات كل صحابى بصرف النظر عن موضوع الحديث.

فهو يجمع مثلاًمرويات عمر ثم عثمان وهكذا، ولهم فى ترتيب المسانيد - وترتيب الصحابى فيه طرق متعددة، فمنهم من رتبها على القبائل ومنهم من رتبها على السابقة للاسلام أو الشرافه او غيرها كما سبق أن أوضحنا سابقاً.

والمسانيد التى ألفت فى هذا العصر كثيرة منها.

مسند عبيد الله بن موسى (-٢١٣ هـ) ومسند الحميدى (-٢١٩هـ) ومسند مسدد بن مسرهد (-٢٢٨هـ) ومسند اسحاق بن راهويه (-٢٣٧هـ) ومسند عثمان بن أبى شيبة (-٢٣٩هـ)، ومسند الإمام أحمد بن حنبل (-٢٤١هـ)، ومسند عبد بن حميد (-٢٤٩ هـ)؛

---

(١) الحديث والمحدثون لمحمد محمد ابو زهو ص ٣٦٤ بتصرف

والمسند الكبير ليعقوب بن شيبة (-٢٦٢ هـ)، ومسند محمد بن مهدى (-٢٧٢هـ)، والمسند الكبير لبقى بن مخلد القرطبى (-٢٧٦هـ).

ثالثاً : التصنيف على الأبواب، وهو تخريج الأحاديث على أحكام الفقه وغيرها وتنويعه أنواعاً، بجمع ما ورد فى كل حكم وكل نوع فى باب، وأهل هذه الطريقة منهم من اقتصر على ايراد ما صح فقط كالبخارى ومسلم فى صحيحيهما، ومنهم من لم يقتصر على ذلك كأبى داود والترمذى والنسائى وغيرهم .

وفى هذه الطريقة من الفوائد الكثير، منها الوقوف على درجة الأحاديث بسهولة وتيسير الاطلاع على الأحكام الشرعية وغيرها فى الأبواب المختلفة، ولذلك جعل العلماء لأحاديث هذه الكتب المرتبة الأولى فى الاعتبار ولأحاديث المسانيد المرتبة الثانية .

هذا والقرن الثالث الهجرى، يعتبر أجل عصور الحديث وأسعدها بتدوين الحديث، ففيه ظهر كبار المحدثين وحذاق الناقدين، ومهرة المؤلفين، وفيه ظهرت الكتب الستة : الصحيحان للبخارى ومسلم والسنن لأبى داود والنسائى والترمذى وابن ماجه، وقد اعتمدها المحدثون وعول عليها المستنبطون، وحظيت بخدمة العلماء فى جميع العصور بين شارح ومختصر وناقد ومنتصر ومستخرج عليها ومؤرخ لرجالها وجامع لأطرافها ومستدرك عليها .

وسنبدأ ان شاء الله بالحديث عن أشهر الكتب المؤلفة فى هذا العصر وهى :

١- مسند الإمام أحمد بن حنبل (م ٢٤١ هـ)

٢- صحيح البخارى، للإمام البخارى (م ٢٥٦ هـ).

٣- صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج (م ٢٦١ هـ).

٤- سنن أبو داود، للإمام ابى داود (م ٢٧٥ هـ)

٥- سنن الترمذى، للإمام الترمذى (م ٢٧٩هـ).

٦- سنن النسائى، للإمام النسائى (م ٣٠٣ هـ)

٧- سنن ابن ماجه، للإمام ابن ماجه (م ٢٧٣ هـ).

١ - مسند الإمام أحمد بن حنبل

التعريف بمؤلفه :

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى، المروزى، ثم البغدادى، ينتهى نسبه الى نزار، وزاده شرفاً اجتماعه مع النبى صلى الله عليه وسلم، فى جده الأعلى «نزار».

وأمه السيدة ميمونة بنت عبد الملك الشيبانى .

ولد فى بغداد فى العشرين من ربيع الأول سنة ١٦٤ هـ.

نشأ ببغداد، فلقى بها عدد كبير من أجله العلماء، ولم يكتف بعلماء بلده، بل رحل في سبيل العلم وتحمل الحديث، فرحل الى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة، ولقى فيهم العلماء. وحج خمس حجج، منها ثلاث راجلاً، وقد هيأت له هذه الرحلات مقابلة الشيوخ والأخذ عنهم ورواية الكثير من الأحاديث . وكثر شيوخ الإمام أحمد، فمن هؤلاء : هشيم وسيفان بن عيينه ويحيى بن سعيد القطان وإسماعيل بن عليه وزياد البكائى وبشر بن الفضل والقاضى أبو يوسف صاحب الإمام أبى حنيفه ووكيع وعبد الرزاق والشافعى وغيرهم .

وقد روى عنه الكثيرون، منهم البخارى ومسلم وأبو داود، والترمذى والنسائى وابن ماجه بواسطة ابناه صالح وعبد الله .

ومما يجب الإشارة إليه أن بعض شيوخه روى عنه مثل عبد الرزاق والشافعى وروى عنه من أقرانه على بن المدينى ويحيى بن معين، ومن تلاميذه محمد بن يحيى الذهلى وأبو زرعه الرازى الدمشقى وحرب الكرمانى وآخرون .

كان الإمام أحمد رحمه الله ، زاهداً فى الدنيا مع الترفع وعزة النفس وقد جاءته الدنيا صاغرة فأباها، حيث عرض عليه القضاء فأبى، وكاد يغضب من شيخه الشافعى حينما رشحه لولاية القضاء باليمن، كان ورعاً، بل بلغ من ورعه أنه امتنع من أكل خبز خبز فى تنور لابنه صالح، وذلك لأنه كان يقبل جوائز السلطان ، وعرف من أخلاقه العفو والتسامح، فقد جعل كل من آذاه فى الفتنة فى حل إلا المبتدعة، كما عرف بتواضعه الشديد، وبغضه للشهرة، وحبه أن يكون فى غمار الناس .

كان رحمه الله من حجج الله البالغة فى الحفظ والرواية وصدق الحديث والتثبت، وجمع الى الحفظ الفهم والفقه فى الحديث، وكان آية فى العلم والورع، قال فيه الإمام الشافعى: «خرجت من بغداد وما تركت بها أفقه ولا أزهد، ولا أورع، ولا أعلم، من أحمد بن حنبل» وقال يحيى بن معين :«والله ما تحت أديم السماء أفقه من أحمد بن حنبل ليس فى شرق ولا غرب مثله» وقال المزنى :«رأيت ببغداد رجلاً اذا قال : حدثنا قال الناس كلهم : صدق ، قلت من هو؟ قال : أحمد بن حنبل ».

وأما عن منهجه رحمه الله فى الحديث، فقد كان الإمام أحمد يشدد فى قبول أحاديث الأحكام وتيساهل فى أحاديث الفضائل، يؤيد ذلك ما روى عنه أنه قال : «نحن إذا روينا فى الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا فى الفضائل تساهلنا».

وكان يأخذ بالحديث المرسل والضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، ولكن يقصد الإمام أحمد بالضعيف، ليس الضعيف على الاصطلاح المشهور، وإنما الضعيف الذى فيه ضعف محتمل وينجبر هذا الضعف بتعدد طرقه وهو ما يعرف باسم (الحسن لغيره) .

كما أن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله أحد الأئمة المشهورين فى الفقه والاجتهاد ، وقد ساعده على ذلك معرفته الواسعه بالأحاديث النبوية وما روى عن الصحابة والتابعين، وهذا طريق استنباط الأحكام من الأدلة، كما كان معرفته بالحديث سبباً فى قرب مذهبه من السنة واعتماده فى الغالب على الحديث، وإذا وجد فتوى من الصحابة عمل بها ، وإذا وجد فتاوى لهم تخير أقربها الى الكتاب والسنة، وإذا وجد حديثاً مرسلاً أو ضعيفاً رجحه على القياس ، ولا يستعمل القياس إلا عند الضرورة القصوى ويكره الفتوى في مسألة ليس فيها أثر (١) .

وأما أصول مذهبه فهى أصول الأئمة : الكتاب والسنة و لاجماع والقياس، وكان كثير الأخذ بالسنة حتى قدمنا عنه قوله : «ضعيف الحديث عندى أولى من رأى الرجال» وكان كثير الاتباع لآراء الصحابة ، حتى إذا كان للصحابة رأيان فى المسألة أو ثلاثة كان له فيها رأيان أو ثلاثة، ولم يدون الإمام مذهبه فى كتاب لأنه كان يكره ذلك ، وإنما أصحابه هم الذين جمعوا مسائله ودونوها ، وساروا على أصوله فى البحث والاجتهاد حتى غدا من ذلك ثروة فقهية ضخمة مثبوته فى عشرات الكتب القيمة من كتب الحنابلة .

(١) نقلاً بتصرف من كتاب أعلام المحدثين د.محمد أبو شهبه ص٧٤ نسبة الى كتاب ضحى الأسلام

وقد خالف بعض العلماء فى عده من الفقهاء واعتبروه من كبار المحدثين فابن جرير الطبرى كان يقول «إنه رجل حديث لارجل فقه» وقد ثارت عليه الحنابلة من أجل هذا، ولقى بسبب ذلك عنتاً شديداً، ولم يذكره ابن قتيبة فى كتابه (المعارف) بين الفقهاء، واقتصر ابن عبد البر فى كتابه (الانتقاء) على الأئمة الثلاثة أبى حنيفة ومالك والشافعى .

والحق أنه إمام مجتهد فقيه لاشك فى ذلك، بل ومن كبار الفقهاء، انتشر مذهبه الفقهى فى بلاد الشام ونجد والعراق .

ويعتبر الإمام أحمد من أبرز أعلام الإسلام، صدق لهجة، وأمانة على العلم ، وزهداً فى الدنيا، ووقوفاً عند الذى تمليه العقيده .

وقد تعرض الإمام أحمد رحمه الله لمحنه قاسية، بسبب ثباته على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وكانت نبتت نابته تقول بخلق القرآن وهم المعتزلة، وفى عهد المأمون قويت شوكتهم فاستحوذوا عليه وزينوا له القول بخلق القرآن، حتى أرسل إلى والى بغداد من قبله أن يحمل الناس ولا سيما العلماء على هذا القول، وقد وافق معظمهم مكرهين، وحمل لواء المعارضة والثبات على ما يعتقد الإمام أحمد ومحمد بن نوح الجند يسابورى، ولم يلبث ابن نوح أن توفى وانفرد الإمام أحمد بالمحنة، فضرب وحبس وظل على إبائه للباطل والامتناع عن قبوله مجاهداً فى سبيل الله ناصراً للسنة ، صابراً على ما يصيبه من أجل ذلك، بقى سجيناً مدة ثمانية وعشرين شهراً، قال ابن المدينى : ان الله تعالى أيد هذا الدين بأبى بكر الصديق يوم الردة، وبأحمد بن حنبل يوم المحنة ثم عرف الخليفة المتوكل قدره فأكرمه وقدمه .

توفى رحمه الله سنه (٢٤١ هـ) عن سبعة وسبعين عاماً وشيع جنازته ما يقارب ألف ألف نسمة (١).

---

(١) « المصعد الأحمد » ص ٢٨ ، وراجع : « حلية الأولياء » لأبى نعيم الأصفهانى ١٦١/٩ « تهذيب التهذيب » لابن حجر ٧٢/١ ، « تاريخ الإسلام للذهبى ، نقله الشيخ أحمد شاكر فى تحقيقه للمسند .

مؤلفاتـــه :

من مؤلفاته رحمه الله : التفسير، والناسخ والمنسوخ، والمقدم والمؤخر، وجوابات القرآن والتاريخ، والمناسك الكبير والصغير، ورسالة في الصلاة كتبها إلى إمام صلى وراءه فأساء في صلاته، وهي مطبوعة، ومن أجل وأعظم مؤلفاته كتاب «المسند» في الحديث .

والآن سنلقي الضوء على هذا الكتاب العظيم .

«المسند»[1] للإمام أحمد

فهو هذا الكتاب الجليل الجامع الذي رتبه الإمام أحمد على حسب الرواة من الصحابة، وهو كتاب عظيم في السنة شهد له المحدثون قديماً وحديثاً بأنه أجمع كتب السنة للحديث وأوفاها لكل ما يحتاج اليه المسلم في أمر دينه ودنياه .

وقد سلك الإمام أحمد في ترتيبه مسلكاً يتفق وطريقة أهل طبقته فهو يذكر الصحابي ثم يورد ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأحاديث، غير ناظر الى ترتيبها حسب موضوعاتها ثم يتلوه بالصحابي الآخر وهكذا، فالناظر لهذا الكتاب يرى حديثاً في الحدود يلى حديثاً آخر في العبادات الى جانب ثالث في الترغيب والترهيب .

فالمصنف على طريقة المسانيد ينظر الى الصحابي (الراوى) بصرف النظر عن الموضوع .
وهذه الطريقة كانت من أبرز سمات التصانيف في هذا القرن، القرن الثالث الهجرى .

وقد انتقى الإمام أحمد رحمه الله مسنده من ألوف الأحاديث التى كان يحفظها ويرويها، ويشتمل مسند الإمام أحمد على ثلاثين ألف حديث انتقاها من أكثر من سبعمائة الف حديث وخمسين ألف حديث . قال الحافظ أبو موسى (٢) في وصفه : وهذا الكتاب أصل كبير ومرجع

---

(١) المسند : هوالكتاب الذى جمعت فيه أحاديث كل صحابى على حدة، من غير نظر الى وحدة الموضوع . صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً ، مرتبين على حروف الهجاء من أسماء الصحابة كما فعله غير واحد ، وهو أسهل تناولاً أو على القبائل أو السابقة في الإسلام أو الشرافة النسبية أو غير ذلك ... انظر الرسالة المستطرفة للكتانى ص٤٦

(٢) كتاب خصائص المسند لابى موسى المدينى ص ٩-١١

وثيق لأصحاب الحديث، انتقى من حديث كثير ومسموعات وافرة، فجعله إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجأ ومستنداً ».

وكان الإمام أحمد رحمه الله يرى أن كل ما أورده فى المسند حجة وإن لم يكن ذلك صريحاً فى كلامه، كما أن عبارته صريحة فى أن ما ليس فيه ليس بحجة، وقال الحافظ أبو موسى «ولم يخرج - الإمام أحمد فى مسنده - إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته دون من طعن فى أمانته».

وقد اشتمل هذا الكتاب العظيم على جل الأحاديث، وليس أدل على هذا من أنه سئل الإمام الحافظ ابو الحسين على بن الشيخ الإمام الحافظ الفقيه محمد اليونينى أنت تحفظ الكتب الستة؟

فقال : أحفظها وما أحفظها، فقيل له : كيف هذا ؟ فقال : أنا أحفظ مسند أحمد، وما يفوت المسند من الكتب الستة إلا قليل، فأنا أحفظها بهذا الوجه، وقد كان الإمام شديد العناية بمسنده، وقد توقع ما سيكون لمسنده من مكانة بين كتب السنة فقال لابنه عبد الله موصياً : «احتفظ بهذا المسند، فإنه سيكون للناس إماماً».

عدد أحاديث المسند :

ذكرنا فيما سبق أن عدد أحاديث المسند ثلاثون ألف حديث ومن العلماء من يقول أنها أربعون ألف حديث، وقال الحافظ أبو موسى المدينى فى هذا الصدد : «فأما عدد أحاديث المسند فلم أزل أسمع من أفواه الناس أنها أربعون ألفاً، إلى أن قرأت على أبى منصور ابن زريق ببغداد قال : أخبرنا أبو بكر الخطيب قال: قال ابن المنادى : لم يكن فى الدنيا أحد أروى عن أبيه منه، يعنى عبد الله بن أحمد بن حنبل: لأنه سمع المسند وهو ثلاثون ألفاً، والتفسير وهو مائة وعشرون ألفاً سمع منه ثمانين ألفاً، والباقى وجاده قال : فلا أدرى هل الذى ذكره ابن المنادى أراد به مالا مكرر فيه، وأراد غيره مع المكرر؟ فيصح القولان جميعاً . قال : ولو وجدنا فراغاً لعددناه إن شاء الله تعالى .

وقد علق على العبارة الأستاذ الشيخ أحمد شاكر بقوله : هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفاً، وقد لا يبلغ الأربعين ألفاً، وسيتبين عدده الصحيح عند إتمامه إن شاء الله (١).

---

(١) المسند ١/ ٢٣ (ط. دار المعارف).

وأما عن ثلاثيات الإمام أحمد، فإن من أحاديث المسند ما يزيد عن ثلثمائة حديث ثلاثية الإسناد، أي بين الإمام فيها والرسول صلى الله عليه وسلم ثلاثة رواة، وقد شرحها السفاريني في مجلدين كبيرين، وقد طبع هذا الشرح في المكتب الإسلامي في دمشق.

رجال المسند ورواته :

قال الحافظ أبو موسى المديني : فأما عدد الصحابة فنحو سبعمائة رجل ومن النساء مائة ونيف، وقال الحافظ شمس الدين الجزري(١).: قد عددتهم في كتابي المسند فبلغوا ستمائة ونيفاً وتسعين سوى النساء الصحابيات، وعدد النساء الصحابيات فبلغن ستاً وتسعين، والقولان متقاربان .

واشتمل المسند على نحو ثمانمائة من الصحابة سوى ما فيه ممن لم يسم، من الأبناء والمبهمات وغيرهم، فأما الأبناء فيه فثمانية، منهم اثنان عرف اسمهما وهما ابن أبزى وهو عبد الرحمن، وابن الأمين واسمه عبد الله، وقيل زياد، ويقال له أبو لأي، وأما شيوخه الذين روى عنهم في المسند فبلغوا مائتين وثلاثة وثمانين رجلاً (٢).

وقد جاء "المسند" في رواية المحدث الثقة أبي بكر القطيعي (م ٣٦٨هـ) عن أبي عبد الرحمن وعبد الله بن الإمام أحمد الذي ولد سنة (٢١٣) وتوفي سنة (٢٩٠) وعبد الله، وصالح عن أبيه رحمهم الله .

قال عثمان بن السباك : حدثنا حنبل قال : جمعنا أحمد بن حنبل أنا وصالح وعبد الله وقرأ علينا المسند وما سمعه غيرنا وقال لنا : «هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا اليه فان وجدتموه وإلا فليس بحجة .

الزيادات عن المسند :

وقد زاد على المسند أحاديث عبد الله بن الإمام، كما زاد فيه زيادات أيضاً تلميذ عبد الله

(١) في كتاب « المصعد الأحمد في ختم مسند أحمد » ص ٢٢

(٢) أعلام المحدثين ص ٨١ .

أبو بكر القطيعى، ولكنهما لم يلتزما فيما زاداه ما التزمه الإمام من شدة التحرى والتثبت، فمن ثم وجد فى المسند أحاديث ضعيفة هى فى الحقيقة مما زاداه، وهذه الزيادات تعرف من طريقة روايتها، قال الشيخ أحمد البنا (١) فى مقدمة «الفتح الربانى».

« بتتبعى لأحاديث المسند وجدتها تنقسم الى ستة أقسام :

١- قسم رواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد - رحمهما الله عن أبيه سماعاً منه، وهو المسمى بمسند الإمام أحمد، وهو كبير جداً يزيد على ثلاثة أرباع الكتاب .

٢- وقسم سمعه عبد الله عن أبيه وغيره، وهو قليل جداً .

٣- وقسم رواه عبد الله عن غير أبيه وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبد الله، وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا القسم الأول .

٤- وقسم قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه وهو قليل .

٥- وقسم لم يقرأه ولم يسمعه، ولكنه وجده فى كتاب أبيه بخط يده وهو قليل أيضاً .

٦- وقسم رواه الحافظ أبو بكر القطيعى من غير عبد الله وأبيه رحمهم الله - وهو أقل الجميع .

ويمكن معرفة ذلك وإدراكه بالنظر فى الإسناد، وتفصيل ذلك:بأن كل حديث يقال فى أول إسناده «حدثنا عبد الله حدثنى أبى» فهو من المسند، وكل حديث يقال فى أول سنده «حدثنا عبد الله حدثنا فلان» فهو من زوائد عبد الله، وكل حديث يقال فى أول سنده «حدثنا فلان» فهو من زوائد القطيعى .

وقال الشيخ البنا أيضاً «فهذه ستة أقسام تركت الأول والثانى منها بدون رمز، ورمزت للاقسام الباقية فى أول كل حديث منها، فرمزت للقسم الثالث « وهو مارواه عبدالله عن غير أبيه » بحرف « ز » أشارة الى أنه من زوائد عبدالله، ورمزت للقسم الرابع (وهو قراءة عبدالله على أبيه ولم يسمعه منه » هكذا « قر » إشارة الى أن عبدالله قراءه على أبيه، ورمزت للقسم الخامس « وهو مالم يقرأه ولم يسمعه ولكنه وجده فى كتاب ابيه بخط يده » برمز « خط »أشارة

---

(١) انظر مقدمة « الفتح الربانى » ص ١٩.

الى أنه وجده فى كتاب ابيه بخط يده، ورمزت للقسم السادس « مارواه أبو بكر القطيعى » برمز « قط » اشارة الى أنه من زوائد القطيعى (١).

درجة احاديث مسند الإمام احمد بن حنبل

اختلف العلماء فى درجة أحاديث المسند، فمنهم من يرى أن جميع ما فى المسند صحيح، أو على الأقل مقبول محتج به، ومنهم من يرى أفية الصحيح والضعيف والموضوع، وقول ثالث يقول أن فيه الصحيح والضعيف الذى يقرب من الحسن.

ونلخص من ذلك بأن للعلماء فى درجة احاديث المسند أراء :-

الرأى الأول

أن جميع ما فى المسند صحيح، أو على الأقل من المقبول الذى يحتج به وهذا الرأى ظاهر عبارة الإمام أحمد التى رواه ابن السباك عن حنبل عن الإمام، وأيضا الى هذا يشير كلام الحافظ أبى موسى المدينى عن الإمام أحمد أنه سئل عن حديث فقال أنظروه، فإن كان فى المسند وإلا فليس بحجة » وأيضا ما قاله أبو موسى فى كتابه « خصائص المسند » :

« وهذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق، لاصحاب الحديث، أنتقى من حديث كثير ومسموعات وافرة فجعله صاحبه أماماً معتمداً، وعند التنازع ملجأ ومستنداً » وقال أيضا : «ولم يخرج إلا عمن ثبت عنده صدقة وديانته دون من طعن فى أمانته »

وقال أبو موسى المدينى أيضاً : ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد رحمه الله فى مسنده قد أحتاط فيه اسناداً ومتناً ولم يورد فيه إلا ما صح عنده ما رواه القطيعى قال : حدثنا عبدالله قال حدثنى أبى قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن أبى التياح قال : سمعت أبازرعة عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يهلك أمتى هذا الحى من قريش قالوا فما تأمرنا يارسول الله؟ قال : لو أن الناس أعتزلوهم » قال عبدالله قال لى أبى فى مرضه الذى مات فيه أضرب على هذا الحديث فأنه خلاف الأحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم ، يعنى قوله « اسمعوا واطيعوا » فهذا الحديث مع ثقة رجال إسناده حين شذ لفظه عن المشاهير أمر بالضرب عليه ما قلنا وفيه نظائر له أ. هـ بحذف يسير.

---

(١) الفتح الربانى ، للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا ١/ ٢١ ٢٢ .

وهذا يدل على شدة تحرى وتثبت الإمام أحمد فى رواية الأحاديث وخاصة المثبتة فى مسنده من جهته، والمثال الذى تقدم ذكره يشير الى شدة أحتياط الإمام أحمد فى المتن.

أما عن شدة أحتياطه فى السند، فقد روى القطيعى، قال : حدثنا عبدالله حدثنى أبى حدثنا على بن ثابت الجزرى عن ناصح ابى عبدالله عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لان يؤدب الرجل ولده أو أحدكم ولده خير له من أن يتصدق كل يوم بنصف صاع ».

قال عبدالله : وهذا الحديث لم يخرجه أبى فى مسنده من أجل ناصح لأنه ضعيف فى الحديث وأملاه على فى النوادر.(١) أ هـ

والحق أن مسند الإمام أحمد فيه أحاديث صحيحه وهى فى الصحيحين والسنن؛ وفيه أحاديث صحيحه كثيرة توازى أحاديث مسلم بل والبخارى، وليست فى كتابيهما ولا فى كتاب واحد منهما، بل ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة وهى السنن

الرأى الثانى

أن فى المسند الصحيح والضعيف والموضوع ، فقد أورد ابن الجوزى تسعة وعشرون حديثاً منه فى كتابه « الموضوعات ».

وحكم ابن كثير على قول ابو موسى المدينى بالضعف، لان فى المسند أحاديث ضعيفه بل موضوعة، كأحاديث فضائل مرو، وعسقلان والبرث الأحمر عند حمص، وغير ذلك . أما الحديث الأول « فضائل مرو » يعنى بذلك ما فى المسند من حديث بريده : « كونوا فى بعث خراسان ثم أنزلوا مدينة مرو : فإنه بناها ذو القرنين ... » وأما الثانى : حديث أنس : « عسقلان أحد العروسين، يبعث منها يوم القيامة سبعون ألفاً لا حساب عليهم، ورواية « يبعث الله منها سبعين ألفاً بلا حساب عليهم ولا عذاب ، فيما بين البرث الأحمر وبين كذا ».

ومال الى هذا الرأى أيضاً أن فى المسند الصحيح والضعيف والموضوع الزين العراقى، وذكر أن فى المسند تسعة أحاديث موضوعة جمعها الى ما أورده أبن الجوزى فى جزء واحد، قال العراقى رداً على من قال إن الامام أحمد شرط فى مسنده الصحيح : لا نسلم ذلك والذى رواه

(١) مقدمة الفتح الربانى ص ٩ .

عنه أبو موسى المدينى أنه سئل عن حديث فقال انظروه فإن كان فى المسند وإلا فليس بحجة فهذا ليس بصريح فى أن كل ما فيه حجة، وإنما هو صريح فى أن ما ليس فيه ليس بحجة. قال : على أن ثم أحاديث صحيحة مخرجة فى الصحيحين وليست فيه منها حديث عائشة فى قصة أم زرع قال : وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق بل فيه أحاديث موضوعة جمعتها فى جزء ولعبدالله ابنه فيه زيادات فيها الضعيف والموضوع (١).

الرأى الثالث :

أن فى المسند الصحيح و الضعيف الذى يقرب من الحسن وممن ذهب الى هذا الرأى الحافظ السيوطى فقال : (وكل ما كان فى مسند أحمد فهو مقبول، فإن الضعيف الذى فيه يقرب من الحسن) (٢).

وقال شيخ الإسلام ابن حجر فى كتابه « تعجيل المنفعة فى رجال الأربعة » (ليس فى المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة، منها حديث عبد الرحمن بن عوف « أنه يدخل الجنة زحفاً » وقال : والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهواً ، أو ضرب وكتب من تحت الضرب) وقال فى كتابه « تجريد زوائد مسندالبزار : إذا كان الحديث فى مسند أحمد لم نعزه الى غيره من المسانيد (٣).

وقال ابن تيمية فى كتابه « منهاج السنة » (٤) : (شرط أحمد فى المسند ألا يروى عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان فى ذلك ما هو ضعيف، قال : ثم زاد عبد الله بن أحمد زيادات على المسند ضمت إليه وكذلك زاد أبو بكر القطيعى، وفى تلك الزيادات كثير من الأحاديث الموضوعة فظن من لا علم عنده أن ذلك من رواية أحمد فى مسنده).

وقال الحافظ الذهبى (٥) : (ولو انه - يعنى عبدالله بن الامام أحمد - حرر ترتيب

---

(١) تدريب الراوى للسيوطى ١٣٨/١ - ١٣٩ .

(٢) خصائص المسند ص ١٢ - ١٦ .

(٣) تدريب الراوى ١٣٩/١.

(٤) ص ٣٧ .

(٥) المسند ٣٩/١ .

المسند وقربه وهذبه لأتى بأسنى المقاصد، ولعل الله تبارك وتعالى أن يقيض لهذا الديوان السامي من يخدمه ويبوب عليه ويتكلم على رجاله ويرتب هيئته ووضعه، فإنه محتو على أكثر الحديث النبوى - وقل أن يثبت حديث إلا وهو فيه. وقال : وأما الحسان فما أستوعبت فيه بل عامتها ان شاء الله تعالى فيه وأما الغرائب وما فيه لين فروى من ذلك الأشهر وترك الأكثر مما هو مأثور فى السنن الأربعة ومعجم الطبرانى الأكبر والأوسط ومسندى أبى يعلى والبزار وأمثال ذلك، قال : ومن سعد مسند الإمام أحمد قل أن تجد فيه خبراً ساقطا »(١).

ولم يرتضى شيخ الإسلام ابن حجر دعوى الاحاديث الموضوعة، فألف كتابا اسماه « القول المسدد فى الذب عن مسند الامام أحمد، رد فيه ادعاء أن فى المسند احاديث موضوعة وأجاب عنها حديثاً حديثاً.

وقال شيخ الاسلام بن حجر فى كتابه (القول المسدد) : « ذكرت فى هذه الاوراق ما حضرنى من الكلام على الاحاديث التى زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة ، وهى فى مسند أحمد ذباً عن هذا التصنيف العظيم الذى تلقته الأمة بالقبول والتكريم، وجعله أمامهم حجة يرجع اليه ويعول عند الاختلاف وهى تسعة وأضاف اليها خمسة عشر حديثاً أوردها ابن الجوزى فى الموضوعات وهى فيه وأجاب عنها حديثاً حديثاً)

وقال السيوطى فى التدريب (٢) وقد فاته أحاديث أخر أوردها ابن الجوزى وهى فيه وجمعتها فى جزء سميته (الذيل الممهد) وعدتها عشر حديثاً، وقال الشوكانى : وقد حقق الحافظ نفى الوضع عن جميع احاديثه وأنه أحسن انتقاء وتحريراً من الكتب التى لم يلتزم مصنفوها الصحة فى جميعها، وليست الاحاديث الزائدة فيه على الصحيحين بأكثر ضعفاً من الاحاديث الزائدة فى سنن أبى داود والترمذى.

ويمكن ارجاع الرأيين الأولين الى الرأى الثالث، وبذلك لا يكون هناك خلاف فى درجة احاديث المسند فمن حكم على بعض احاديثه بالوضع نظر الى ما زاد فيه أبو بكر القطيعى وعبد الله ابن الامام أحمد، والقول بحجية ما فيه من الاحاديث لا ينافى القول بأن فيه الضعيف فإن الضعيف فيه دائر بين الحسن لذاته والحسن لغيره وكلاهما مما يحتج به عند العلماء

(١) المرجع السابق ، وتدريب الراوى ١٣٩/١.

(٢) تدريب الراوى ١٣٨/١، ١٣٩ .

وقال الامام تقى الدين أحمد بن تيميه « وقد تنازع الناس هل فى مسند أحمد موضوع ؟ فقالت طائفة من حفاظ الحديث كأبى العلاء الهمدانى ونحوه « ليس فيه موضوع، وقال بعض العلماء كأبى الفرج ابن الجوزى : فيه موضوع قال ابو العباس : ولا خلاف بين القولين عند التحقيق فإن لفظ الموضوع قد يراد به المختلق المصنوع الذى يتعمد صاحبه الكذب ، وهذا مما لا يعلم أن فى المسند فيه شيئاً بل شرط المسند أقوى من شرط أبى داود فى سننه وقد روى أبو داود فى سننه عن رجال أعرض عنهم فى المسند ، قال : ولهذا كان الإمام أحمد فى المسند لا يروى عمن يعرف انه يكذب مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن يروى عمن يضعف لسوء حفظه، فإن هذا يكتب حديثه ويعتضد به ويعتبر به قال : ويراد بالموضوع ما يعلم انتفاء خبره، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب بل أخطأ فيه، وهذا الضرب فى المسند منه بل وفى سنن أبى داود والنسائى. (١)

عناية الأمة بمسند الإمام أحمد بن حنبل :

اختصره زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبى وسمى مختصره : « درر المنتقد من مسند الإمام أحمد » وكذلك اختصره سراج الدين عمر بن على المعروف بأبن الملقن الشافعى(ت٨٠٤هـ)

وقال صاحب كشف الظنون : جمع غريبه أبو عمر محمد بن عبد الواحد المعروف بغلام ثعلب فى كتاب وتوفى سنة(٣٤٥ هـ) واختصره الشيخ الإمام سراج الدين عمر بن على المعروف بأبن الملقن الشافعى المتوفى سنة ٨٠٥ هـ وعليه تعليقه للسيوطى فى أعرابه سماها عقود الزبرجد، وقد شرح المسند أبو الحسن بن عبد الهادى السندى نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة (١١٣٩ هـ) شرحاً كبيراً نحواً من خمسين كراسة كبار واختصره الشيخ زين الدين عمر بن احمد الشماع الحلبى) (٢).

شروح مسند الإمام احمد

١- المسند الأحمد فيما يتعلق بمسد أحمد ، وهو شرح للعلامة شمس الدين محمد بن يوسف الجزرى (ت ٨٣٣)

---

(١) المسند ١/٣٥ .

(٢) كشف الظنون ٢/٢٦٥ .

٢- شرح أبى الحسن بن عبد الهادى السندى نزيل المدينة المنورة (١١٣٩ هـ).

٣- شرح الشيخ أحمد محمد شاكر من علماء القرن الرابع عشر الهجرى طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٣٦٧ هـ وطبع منه خمسة عشر جزءاً فقام الشيخ أحمد شاكر رحمه الله بعمل فهارس للمسند، ورقم الأحاديث بحسب ترتيبها فى المسانيد، وفى آخر كل جزء يذكر نموذجاً للفهرس الذى سيذكره تفصيلاً فى آخر الكتاب

كما تكلم كذلك على الرجال والأسانيد، وبيان الحق فيما اختلف فيه وبيان درجة كل حديث من الصحة أو الحسن أو الضعف مع التنبيه الى ما وقع فى الأسانيد من أوهام أو اخطاء، ومع التعرض احياناً لرد بعض الشبهات التى يثيرها المبشرون وصنائعهم على الاحاديث الصحيحة والثابتة.

٤- بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى شرح مسند أحمد بن حنبل الشيبانى، للشيخ عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتى أحد علماء القرن الرابع عشر الهجرى، انتهى رحمه الله من تبيضه و أخرج أكثره. وهو شرح لكتابه (الفتح الربانى) وكمل فيه ما تركه فى الفتح من الأسانيد وبين حال كل حديث مع ذكر من أخرجه.

غير الإمام أحمد من أصحاب الكتب الأصول، أومن أورده فى كتابه من متأخرى الحفاظ، كما عنى قبل بشرح غريب المتن وضبطه معرضاً عن ذكر تراجم الرواة من الصحابة، كما ذكر فى آخر كل باب الى ما يستفاد منه، وكذلك من ذهب إليه من الأئمة المجتهدين إن كان فى أحكام الفروع المختلف فيها، وذكر شواهد وفوائد وتتمات فى كثير من المواضع، كما ضمن هذا الشرح ما ذكره الحافظ ابن حجر فى كتابه « القول المسدد فى الذب عن مسند أحمد » ذكراً عند كل حديث منتقد ما يتعلق به من الردود.

وقد طبع أجزاء من هذا الشرح ولم يكمل.

وأما عن المؤلفات فى رجال المسند، فما لم يكن فى تهذيب الكمال للمزى، فقد أفرده الحافظ شمس الدين محمد بن على بن الحسين الحسينى، وما فاته قد استدركه الإمام ابن الجزرى فى كتابه « القصد الأحمد فى رجال مسند أحمد » ولما تلف الأصل كتبه مختصراً بعد ذلك، كما تكلم على رجاله أيضاً الحافظ ابن حجر فى كتابه « تعجيل المنفعة برجال الأربعة »

ومما يجب الإشارة اليه فى هذا الصدد قول الحافظ ابن الجزرى : أقام الله لترتيبه - اى المسند - شيخنا خاتمة الحفاظ أبا بكر محمد ابن عبد الله بن المحب الصامت فرتبه على معجم الصحابة، ورتب الرواه كذلك كترتيب الأطراف ، تعب فيه تعباً كثيراً، ثم أن شيخنا الإمام مؤرخ الإسلام وحافظ الشام عماد الدين أبا الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير رحمه الله تعالى أخذ هذا الكتاب المرتب من مؤلفه وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة ومعجم الطبرانى الكبير ومسند البزار ومسند أبى يعلى الموصلى، وجهد نفسه كثيراً، وتعب فيه تعباً عظيماً فجاء لا نظير له فى العالم وأكمله إلا بعض مسند أبى هريرة فإنه قبل أن يكمله كف بصره ومات، وقال رحمه الله تعالى : لا زلت أكتب فيه فى الليل والسراج ينونص حتى ذهب بصرى معه، ولعل الله أن يقيض له من يكمله مع أنه سهل، فإن معجم الطبرانى الكبير لم يكن فيه شىء من مسند أبى هريرة رضى الله عنه(١) . أ. هـ.

واسم هذا الكتاب الذى ألفه ابن كثير (جامع المسانيد والسنن) ويوجد منه فى دار الكتب المصرية ثمانية أجزاء (٢) وقد رتب المسند على الأبواب بعض الحفاظ الأصبهانيين، وكذا الحافظ ناصر الدين بن رزيق وغيره، ورتبه على حروف المعجم الحافظ أبو بكر محمد بن أبى محمد عبد الله المقدسى الحنبلى (٣)

نماذج من مسند الإمام أحمد :

من مسند أبى بكر الصديق رضى الله عنه :

١- قال الإمام أحمد : حدثنا عبد الله بن نمير قال : أخبرنا إسماعيل - يعنى ابن أبى خالد - عن قيس قال : قام أبو بكر محمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : يا أيها الناس إنكم تقرءون هذه الاية : « يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم » وإنا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه » .

---

(١)نقلاً من كتاب للشيخ محمد أبو زهو ص ٣٧٦ .

(٢) مقدمة الفتح الربانى للشيخ عبد الرحمن البنا .

(٣) الرسالة المستطرفة للكتانى ص ١٥ ، ١٦.

٢- حدثنا يحيى بن آدم قال : حدثنا أبو بكر - يعنى ابن عياش عن عاصم عن زرّ عن عبد الله . أن أبا بكر وعمر بشراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من سره أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد ».

من مسند عمربن الخطاب رضى الله عنه :

٣- حدثنا عفان حدثنا وهيب حدثنا عبدالله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب أكب على الركن فقال : إنى لأعلم أنك حجر، ولو لم أر حبيبى صلى الله عليه وسلم قبلك أو استلمك ما استلمتك ولا قبلتك «لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة »

٤- حدثنا يعقوب حدثنا أبى عن بن إسحق حدثنى نافع عبد الله بن عمر عن أبيه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف يصنع أحدنا إذاهو أجنب ؟ ثم أراد أن ينام قبل أن يغتسل ؟ قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليتوضأ وضوءه للصلاة ثم لينم »

من مسند عثمان بن عفان رضى الله عنه :

٥- حدثنا عبد الكبير عبد المجيد أبو بكر الحنفى ، حدثنا عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن محمود بن لبيد عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تعمد علىّ الكذب فليتبوأ بيتاً فى النار »

٦- حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان وشعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبى عبد الرحمن عن عثمان عن النبى صلى الله غليه وسلم قال سفيان : أفضلكم وقال شعبته : خيركم من تعلم القرآن وعلمه ».

من مسند على بن أبىَ طالب رضى الله عنه :

٧- حدثنا يحيى عن مجالد، حدثنى عامر عن الحارث عن على قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة : آكل الربا ، وموكله ، وكاتبه ، وشاهديه ، والحال ، والمحلل له ، ومانع الصدقة، والواشمة، والمستوشمة » .

٨- حدثنا أبو أسامة أنبأنا زائدة حدثنا عطاء بن السائب عن أبيه عن على قال : « جهز

رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة فى خميل ، وقربه ووسادة أدم حشوها ليف الإ ذخر»

من مسند طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه :

٩- حدثنا أبو عامر حدثنا سليمان بن سفيان المداينى حدثنى بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن أبيه عن جده : أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى الهلال قال : اللهم أهله علينا باليمن والإيمان، والسلامة والإسلام ربى وربك الله ».

من مسند سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه :

١٠- حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهرى عن عامر بن سعد بن أبى وقاص عن أبيه قال : « كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع فمرضت مرضاً أشفيت على الموت، فعادنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أنى لى مالاً كثيراً ، وليس يرثنى إلا ابنة لى أفأوصى بثلثى مالى ؟قال : لاقلت بشطرمالى ؟ قال : لا قلت فثلث مالى ؟ قال : الثلث والثلث كثير، إنك يا سعد أن تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم عالة يتكففون الناس ، إنك ياسعد لن تنفق نفقة تبتغى بها وجه الله تعالى إلا أجرت عليها حتى اللقمة تجعلها فى فىِ امرأتك، قال : قلت : يا رسول الله أخلف بعد أصحابى ؟ قال : إنك لن تتخلف فتعمل عملاً تبتغى به وجه الله إلا ازددت به درجة ورفعة، ولعلك تخلف حتى ينفع الله بك أقواماً، ويضربك آخرين ، اللهم أمضى لأصحابى هجرتهم، ولا تردهم على أعقابهم» .

من مسند ابن عباس رضى الله عنه :

١١- حدثنا مروان حدثنى حضيف عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يجمع بين العمة والخالة، وبين العمتين والخالتين .

من مسند ابن مسعود رضى الله عنه :

١٢- حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن سليمان، سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى إثنان دون صاحبهما ، فإن ذلك يحزنه، ولا تباشر المرأه المرأة ثم تنعتها لزوجها كأنه ينظر إليها .

من مسند ابن عمر رضى الله عنه :

١٣- حدثنا موسى بن داود حدثنا ابن لهيعة عن خالد بن أبى عمران عن نافع ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول : المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ويقول والذى نفس محمد بيده ما تواد اثنان ففرق بينهما إلا بذنب يحدثه أحدهما ، وكان يقول للمرء المسلم على أخيه من المعروف ست : يشمته إذا عطس، ويعوده إذا مرض، وينصحه إذا غاب ويشهده، ويسلم عليه إذا لقيه، ويجيبه إذا دعاه، ويتبعه إذا مات» ونهى عن هجرة المسلم أخاه فوق ثلاث .

من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه :

١٤- حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنى حيى بن عبد الله عن أبى عبد الرحمن الحُبلى عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فليحفظ جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت.

من مسند أبى هريرة رضى الله عنه :

١٥- حدثنااسماعيل حدثنا أيوب عن أبى قلابة عن أبى هريرة قال : لما حضر رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «قد جاءكم رمضان، شهر مبارك، افترض الله عليكم صيامه، تفتح فيه أبواب الجنة، وتغلق فيه أبواب الجحيم، وتُغل فيه الشياطين، فيه ليلة خير من ألف شهر، من حرم خيرها فقد حُرم ».

٢- صحيح البخارى

مؤلفـه

هو أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفى . أمير المؤمنين فى الحديث .

والده اسماعيل كان عالماً جليلاً سمع من حماد بن زيد، والإمام مالك وروى عنه العراقيون ذكر له ابن حبان ترجمة فى كتابة «الثقات» كما ترجم له ابنه ابو عبد الله فى كتابه «التاريخ الكبير».

وقد جمع والده الى العلم الورع والتقوى، ومما روى عنه قوله عند وفاته «لا أعلم فى مالى درهماً من حرام ولا من شبهة»

فالبخارى أذن من بيت علم ودين وورع ، فنشأ فى هذه البيئة، فلا غرو أن ورث هذه الصفات الكريمة فيما ورث عن ابيه .

ولد فى بخارى يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة مائة وأربع وتسعين من الهجرة، حيث توفى أبوه وهو صغير فكفلته أمه وأحسنت تربيته، أصيب ببصره فى صغره، فرأت والدته الخليل أبراهيم فى المنام قائلاً لها : يا هذه قد رد الله على ابنك بصره بكثرة دعائك، فأصبح، وقد رد الله عليه بصره .

وقد منّ الله تعالى عليه بحفظ الحديث وهو صغير، حيث قال أبو جعفر محمد بن أبى حاتم الوراق : قلت لأبى عبد الله البخارى، كيف كان بدء أمرك فى طلب الحديث؟ قال : ألهمت حفظ الحديث وأنا فى الكُتاب، ولى عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكُتاب، فجعلت أختلف إلى الداخل وغيره، فلما طعنت فى ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك، ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء وأقاويلهم، ثم خرجت مع أمى وأخى أحمد إلى مكة فأقمنا بها إلى طلب الحديث، فلما طعنت فى ثمان عشرة سنة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وصنفت كتاب «التاريخ» إذ ذاك عند قبر النبى صلى الله عليه وسلم، وقل اسم فى التاريخ إلا وله عندى قصه.إلا أنى كرهت تطويل الكتاب (١).

(١) راجع : طبقات الحفاظ للسيوطى ص٢٥٢ ط .بيروت

ويقول الإمام البخارى : أنى لأرجوا أن ألقى الله وليس احد يطالبنى أن اغتبته، فذكر له التاريخ وما ذكر فيه من الجرح والتعديل، وغير ذلك فقال : ليس هذا من هذا، قال النبى صلى الله عليه وسلم « ائذنوا له بئس اخو العشيرة » ونحن روايتا ذلك ولم نقله من عند انفسنا.

وكانا رحمه الله متفرغاً للعلم والعبادة، وكان يقول : « منذ ولدت ما اشتريت من أحد بدرهم شيئاً قط، ولا بعت من أحدٍ بدرهم شيئاً، فسألوه عن شراء الخبز ؟ فقال : كنت آمر إنساناً فيشترى لى. وكان غاية فى الحياء والكرم والسخاء والزهد فى الدنيا دار الفناء، والرغبة فى الآخرة، دار البقاء، وكان له جدة ومال كثير ينفق منه سراً وجهراً، ولا سيما فى طلب العلم وعلى طلبته، فقد كان يجزل لهم العطاء ، روى عنه أنه قال : كنت استغل كل شهر خمسمائة درهم فأنفقها فى الطلب، وماعند الله خير وأبقى.

وكان رحمه الله عزيز النفس والجانب ، موفور الكرامة، شديد الاعتزاز بالعلم يصونه عن الابتذال به الى بيوت الامراء والسلاطين ، روى أن أمير بخارى خالد بن أحمد الذهلى بعث اليه أن أحمل إلىّ كتاب الجامع و التاريخ لأسمع منك، فقال محمد بن اسماعيل لرسوله : قل له أنى لا أذل العلم، ولا أحمله الى ابواب السلاطين، فإن كانت له حاجة إن شىء منه فليحضرنى فى مسجدى أو فى دارى فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان، فأمنعنى من المجلس ليكون لى عذر عند الله يوم أنى لا أكتم العلم.

وكان البخارى - رحمه الله - فى غاية العفة فى القول، وتحرى الحق فى نقد الرجال مع شدة التحوط فى الأخذ عن السابقين ، وقد يقول في الرجل الذى يعرف كذبه (فيه نظر)،« تركوه » « سكتوا عنه » وغاية ما يقول فى الرجل « منكر الحديث » وقلما يقول :«كذاب»أو«وضاع »

ومع عفته فى القول كان يترك احاديث الرجل لمجرد الشك فيه، روى عنه أنه قال :(تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر ، وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لى فيه نظر).

وكان صواماً بالنهار، قواماً بالليل، قارئاً للقرآن الكريم، خاصة فى شهر رمضان حيث روى أبو بكر البغدادى بسنده عن مسيح بن سعيد قائلاً : كان محمد بن اسماعيل البخارى اذا كان اول ليلتمن رمضان يجمع اليه اصحابه، فيصلى بهم، ويقرأ فى كل ركعة عشرين آية، وكذلك الى أن يختم القرآن.

وكان يختم القرآن بالنهار كل يوم ختمة، ويكون ختمه عند الإفطار كل ليلة ويقول عند كل ختم دعوة مستجابة.

وكان يصلى ذات يوم فلسعه الزنبور سبع عشرة مرة فلما قضى صلاته قال: انظروا ما هذا الذى آذانى فى صلاتى ؟ فنظروا فإذا الزنبور وقد ورمه فى سبعة عشر موضعاً ولم يقطع صلاته (١).

قوة ذاكرته وحفظه:

ولقد من الله عليه بحافظة قوية منذ صغره، فيروى حاشد بن إسماعيل فيقول : « كان أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى يختلف معنا الى مشايخ الحديث فى البصرة، وهو غلام، فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام فكنا نقول له : أنك تختلف معنا ولا تكتب فما معناك فيما تصنع ؟ فقال لنا - بعد ستة عشر يوماً - أنكما قد أكثرتما علىّ، والحتما ، فأعرضا على ماكتبتما ! فأخرجنا ما كان عندنا ، فزاد على خمسة عشر ألف حديث فقرأ كلها عن ظهر قلب حتى جعلنا نُحكم كُتبنا على حفظه، ثم قال : أترونى أنى أختلف هدراً وأضيع أيامى ؟ فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد.

وكان أهل البصرة يعدون خلفه فى طلب الحديث وهو شاب حتى يغلبوه فيجلسوه فى بعض الطريق فيجتمع عليه ألوف أكثرهم ممن يكتب عنه، وكان وقتذاك شاباً لم يخرج وجهه بعد.

ولا أدل على قوة حفظه وتمام ضبطه، ما ذكر من أنه دخل مرة سمرقند فاجتمع بأربعمائة من علماء الحديث بها، فركبوا أسانيد ، وأدخلوا أسانيد الشام فى أسانيد العراق، وخلطوا الرجال فى الأسانيد وجعلوا متون الأحاديث غير أسانيدها ثم قرءوها على البخارى فرد كل حديث إلى إسناده، وقوم كل تلك الأحاديث والأسانيد كلها ، وما تعنتوا عليه فيها، ولم يقدروا أن يعلقوا عليه سقطاً فى إسناد ولا متن، وكذلك صنع فى بغداد. وقد ذكروا أنه كان ينظر فى الكتاب مرة فيحفظه من نظرة واحدة والأخبار فى ذلك كثيرة وقصته فى بغداد حين امتحنه علماؤها مشهورة تدل على مبلغ حفظه وأمامته فى هذا الفن .

---

(١) هدى السارى مقدمة فتح البارى ص ٤٨١ .

رحلاته :

دأب الإمام البخارى - رحمه الله - على العلم ، ورحل فى طلبه، حتى طاف أشهر الأمصار الإسلامية التى عرفت بالحديث، روى عنه أنه قال :- « دخلت الشام ومصر والجزيرة مرتين ، وإلى البصرة اربع مرات وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصى كم دخلت الى الكوفة وبغداد مع المحدثين »

وكان لا يسمع بشيخ فى الحديث إلا رحل إليه واختبره، وسأل عنه وأخذ منه، وفى بغداد التقى بالإمام أحمد، وكثيراً ما كان يحثه على الإقامة بها - حيث كانت موطن الخلافة ومنزل العلم والعلماء - ويلومه على الإقامة بخراسان.

رأية فى مبحث خلق القرآن :

زعم بعض الشيوخ من أن الإمام البخارى قال بخلق القرآن، وكان ذلك سبباً فيما حدث بينه وبين شيخه الذهلى من جفاء وقطيعة.

والصحيح أن البخارى برىء من هذه التهمة فقد روى أن رجلاً قام إليه فسأله : ما تقول فى اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق ؟ فأعرض عنه البخارى ولم يجبه ثلاثاً ، فألح عليه الرجل، فقال البخارى : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفعال العباد مخلوقه ، والإمتحان بدعة، ومراده أفعال العباد أى قراءتهم وتلفظهم.

وقد ثبت عن البخارى أنه كان يقول : الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص والقرآن كلام الله غير مخلوق، وأفضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبوبكر ثم عمر ثم عثمان ثم على، على هذا حييت وعليه أموت، وعليه أبعث أن شاء الله.

وقال محمد بن اسماعيل البخارى : « قلت لأبى عبد الله أحمد بن حنبل أنا رجل مبتلى، قد ابتليت أن أقول لك ولكن أقول : فإن انكرت شيئا فردنى عنه، « القرآن من أوله الى آخره كلام الله ، ليس شىء منه مخلوق ، ومن قال : إنه مخلوق أو شىء منه مخلوق فهو كافر، ومن رغم أن لفظه بالقرآن مخلوق فهو جهمى كافر.، قال : نعم » (١).

---

(١) طبقات الحنابلة لأبى الحسين محمد بن أبى يعلى ص٢٦٥ - ٢٦٧ (ط.بيروت) وانظر مقدمة فتح البارى ص ٤٩٠، ٤٩١

شيوخه وتلاميذه :

لقد روى الإمام البخارى الحديث عن أكثر من الف شيخ التقى بهم فى البلدان والأمصار التى رحل اليها، فقد روى عنه كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ليس فيهم إلا صاحب حديث، ولم أكتب إلا عمن قال الإيمان قول وعمل » ومن أشهرهم : محمد بن سلام،والمسندى، ومحمد بن يوسف البيكندى، وطاهر بن مخلد وعبدان بن عثمان المروزى، وآدم بن أبى إياس، والإمام أحمد بن حنبل، وعلى بن المدينى، ومكى بن إبراهيم البلخى، وعبد الله بن موسى العيسى، وأبو بكر الحميدى، وابراهيم بن معقل، وأبو طلحة محمد بن على البردى النسفى، وابراهيم بن المنذر، وابن راهويه، ويحيى بن معين، وغيرهم، حتى قيل : إن عدد مشايخه الذين خرج عنهم فى الصحيحين (٢٨٩) شيخاً.

وممن روى عنه (تلاميذه)

وقد حدث عنه خلائق لا يحصون، حتى قيل أنه سمع الصحيح من تسعين ألفاً (١) ومن أشهرهم:

الإمام مسلم بن الحجاج فى غير الصحيح، الترمذى فى جامعه، النسائى فى سننه عند بعض العلماء، ابن خزيمة، إبراهيم الحربى، ابن أبى الدنيا، أبو حاتم ، عبد الله بن محمد بن ناجيه، الحسين بن اسماعيل المحاملى، وابن أبى داود، وأبو عبد الله محمد بن يوسف الفربرى، وإبراهيم بن معقل النسفى ومطين، وحماد بن شاكر النسوى، ومنصور بن محمد البزدوى.

ثناء العلماء عليه :

ولقد أثنى عليه الكثير من علماء عصره، ويكفى أنه حاز لقب أمير المؤمنين بلا نزاع، قال الإمام مسلم للإمام البخارى ذات مرة بعد أن قبل بين عينيه : دعنى أقبل رجليك، يا أستاذ الأستاذين ، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث فى علله ، ثم سأله عن حديث كفارة المجلس فذكر له علته، فلما فرغ قال له مسلم : لا يبغضك إلا حاسد ، وإشهد إن ليس فى الدنيا مثلك.

وفيه قال بندار : «حفاظ الدنيا أربعة : أبو زرعة بالرى، ومسلم بنيسابور، والدارمى بسمرقند، والبخارى ببخارى ».

---

(١) مقدمة فتح البارى ص ٤٧٩ .

وقال الإمام أحمد : «ما أخرجت خراسان مثله».

وقال علي بن المديني: «لم ير البخاري مثل نفسه» وأثنى عليه إسحاق بن راهويه : « لو كان في زمن الحسن لاحتاج الناس اليه في الحديث ، ومعرفته وفقهه ».

وقد أثنى عليه شيخه سليمان بن حرب، حيث نظر إليه يوماً وقال : هذا يكون له صيت ، وروى عنه قتيبة بن سعيد أن رجلاً سأله عن محمد بن إسماعيل فقال : يا هؤلاء نظرت في الحديث، ونظرت في الرأي، وجالست الفقهاء والعباد والزهاد، فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل، وشهد له إمام الائمة «أبو بكر بن خزيمة» فقال : ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل.

وأثنى عليه أقرانه ، قال أبو حاتم الرازي : لم تخرج خراسان قط أحفظ من محمد بن إسماعيل ولا قدم منها إلى العراق أعلم منه .

وأثنى عليه عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي فقال : رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل .

وقال فيه الترمذي : « لم أر في العراق ولا في خراسان في معرفة العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من البخاري».

«ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لفني القرطاس، ونفدت الأنفاس، فذلك بحر لا ساحل له »(١).

أهم مصنفاته وأشهرها :

لقد ترك الإمام البخاري رحمه الله مؤلفات كثيرة أهمها وأشهرها شيوعاً «الجامع الصحيح» وله مصنفات أخرى منها : «الأسماء والكنى» و «التاريخ الكبير والصغير والأوسط» و «السنن في الفقه» و «خلق أفعال العباد» و «الأدب المفرد» و «القراءة خلف الإمام» و «التفسير الكبير» و «كتاب الضعفاء» و «كتاب العلل» و «كتاب الفوائد» .

هذه المصنفات بعض مما أثر عن الإمام الجليل محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله وسوف نبسط في الشرح واحد من أهم وأعظم مصنفاته إلا وهو «الجامع الصحيح».

(١) مقدمة فتح الباري ص ٤٨٥

وفاته :

وأخيراً انزح الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخارى الى بلده يقال لها (خزتنك) وتبعد عن سمرقند حوالى (١٢٠٠) م تقريباً، فنزل بها عن أقاربه وجعل يدعو الله تعالى أن يقبضه اليه لما هاله ما رأى من كثرة الفتن التي كثيراً ما استعاذ منها .

واتفق مرضه بعد ذلك، فتوفى ليلة عيد الفطر ليلة السبت عند صلاة العشاء، وصلى عليه بعد صلاة الظهر من اليوم التالى من سنة ست وخمسين ومائتين عن أثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً فرضى الله عنه وأرضاه .(١)

---

(١) راجع فى ترجمة الإمام : الفهرست لابن النديم ٢٣٠/١ تاريخ بغداد ٤/٢-٣٤ ، وفيات الأعيان ٥٧٦/١-٥٧٧ ، اللباب لابن الاثير ٢٣١/١ ، تهذيب التهذيب ٤٧/٩-٥٧ ، الكامل فى التاريخ ٧٩/٧ ، تذكرة الحفاظ ١٢٢/٢-١٢٤ ، طبقات الشافعيه ٢/٢-١٩ ، شذرات الذهب ١١٣/٢-١١٦ ، النجوم الزاهرة ٢٥/٣ ، طبقات المفسرين ١٠٠/٢ وغيرهم من المصنفات .

الجامع الصحيح

هو أول كتاب ألف في الصحيح المجرد، وكانت الكتب قبله ممزوجاً فيها الصحيح وغيره (١).

أي كان الأئمة قبل البخاري لا يقصرون مؤلفاتهم على الأحاديث الصحيحة بل كانوا يجمعون الى جانب الصحيح، الحسن والضعيف . إلى أن جاء الإمام البخاري، فخص الصحيح بالتأليف في كتاب أسماه «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه» .

السبب الباعث علي تأليفه :

كان الباعث له علي وضع صحيحه ملتزماً فيه إخراج الحديث الصحيح، هو ما رآه من الكتب المؤلفة في زمانه من جمعها بين الصحيح والضعيف ، ولم تجرد الصحيح، ولا يستطيع الناظر فيها أن يميز بين الصحيح وغيره، إلا اذا كان من أهل الفن والجهابذة في هذا العلم، وكذلك لا يستطيع أن يجمع الأحاديث التي تتعلق بموضوع واحد من الأحكام الشرعية، لأن هذه الدواوين وتلك الكتب كان يقصد منها جمع الأحاديث وحفظها على الأمة فقط فلم تراع فيها المناسبات في ترتيب الأحاديث وضم بعضها الى بعض .

كما قوى عزمه علي ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن راهويه من جمع الصحيح من الحديث دون غيره وحثه لتلاميذه علي ذلك بقوله (لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم »، فوقع ذلك في قلب الإمام البخاري وبدأ في جمع صحيحه .

وقوى عزمه كذلك رؤية رآها، فقد روى عنه أنه قال : «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأني واقف بين يديه، وبيدي مروحة، أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي : أنت تذب الكذب عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو الذي حملني على إخراج الجامع».

وقد خرجه من ستمائة ألف حديث، ولم يخرج فيه إلا ما صح عن رسول الله صلى الله

(١) الرسالة المستطرفة للكتاني ص ٤

عليه وسلم بالسند المتصل الذى توفر فى رجاله العدالة والضبط .

ولم لا وقد استمد العون فيه من الله سبحانه وتعالى فى أقدس بقاعه فهو فى تصنيفه وجمعه بين بيت الله الحرام، والمسجد النبوى، روى عنه أنه قال : «صنفت كتاب الجامع الصحيح فى « المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثاً إلا استخرت الله وصليت ركعتين وتبينت صحته»(١).

فكان أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل؛ وأجمعت الأمة على ذلك، وتلقته بالقبول فى كل عصر، وشهدوا له بالتفوق على كل ما سبقه من المصنفات .

ولما أتم الإمام البخارى رحمه الله كتابه «الصحيح» عرضه على الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المدينى وغيرهم فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا فى أربعة أحاديث، قال العقيلى : والقول فيها قول البخارى، وهى صحيحة.

وفيه قال الإمام الذهبى : «وأما جامع البخارى الصحيح، فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى، قال : فلو رجل الشخص لسماعه من ألف فرسخ لما ضاعت رحلته».

صنفه الإمام البخارى - رحمه الله - فى ست عشرة سنه ، وجعله حجة بينه وبين الله تعالى، ويؤيد ذلك ما روى عنه - البخارى - أنه قال : صنفت هذا الجامع الصحيح من ستمائة الف حديث، فى ست عشرة سنة، وجعلته حجة بينى وبين الله سبحانه».

ولذلك قال ابن الأهدل بعد الإطناب فى ذكره :«وأجمع الناس على صحة كتابه حتى لو حلف حالف بطلاق زوجته، ما فى صحيح البخارى حديث مسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا هو صحيح عنه كما نقله، ما حكم بطلاق زوجته» ، ونقل ذلك غير واحد من الفقهاء .

منهج البخارى فى التأليف وشرطه فى تخريج أحاديثه :

قرر الإمام البخارى رحمه الله أن يلتزم فى كتابه هذا الصحة، وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً، وهذا راجع الى« تسميته كتابه (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) وهذه التسمية تقتضى أيضاً ان مقصوده تخريج الأحاديث التى اتصل اسنادها، أما ما وقع فى الكتاب من غير ذلك فإنما وقع عرضاً وتبعاً لا أصلاً مقصوداً .

(١) جامع الأصول ١٠٩/١ ، شرح القسطلانى ٢٩/١

يضاف إلى ذلك أن الإمام البخارى رحمه الله، أراد أن يجمع مختصراً، ولم يقصد الاستيعاب ولم يلتزم إخراج كل ما صح من الحديث، فقد روى عنه أنه يقول : أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتى ألف حديث غير صحيح، ويقول أيضاً : لم أخرج فى هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر .

وقال الإمام النووى تعليقاً على ما ذكر الإمام البخارى :«أراد البخارى بلوغ مائة ألف بالمكرر والموقوف وآثار الصحابة والتابعين وفتاويهم مما كان السلف يطلقون على كل منها اسم الحديث . وهو متعين »(١).

كما بين الإمام البيهقى أن مرادهم بهذه الأعداد العظيمة ما يشمل السنة وآثار الصحابة والتابعين، أو أنهم كانوا يريدون طرق الحديث المتنوعة. فيجعلون كل طريق حديثاً، وكل حديث له طرق وروايات .

كما أن الإمام البخارى رحمه الله استهدف فى كتابه «الجامع الصحيح» استنباط أحكام الفقه ، وإيراد السيرة وتفسير القرآن ، وقال الحافظ ابن حجر فى هذا الصدد(٢):«.. ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية فاستخرج بفهمه من المتون معانى كثيرة فرقها فى أبواب الكتاب بحسب تناسبها ، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك فى الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة».

قال الإمام النووى :«ليس مقصود البخارى الأقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده لاستنباط منها، والاستدلال لأبواب أرادها».

ويتجلى فقهه فى إيراده لبعض المسائل فى التراجم لا على سبيل القطع، وفى إيراده لبعض أقوال الصحابة والتابعين التى ترجح رأياً على رأى أو تشهد له، وفي تعليقاته الدقيقة الكثيرة التى يتبع الأحاديث بها بقوله :«قال أبو عبد الله» يريد نفسه، ويتجلى فى التراجم ولذلك قيل «فقه البخارى فى تراجمه».

وأختلفت أقوال العلماء فى شرطهما - البخارى ومسلم - وذلك لأنهما لم يذكرا شروطاً

---

(١) نقلاً من قواعد التحديث ص ٦١

(٢) هدى السارى مقدمة فتح البارى ص٨

لهما ولكن هذه الشروط كانت نتاج البحث والتدقيق فى صحيحيهما .

قال الحاكم النيسابورى (١) فى تعداد أقسام الصحيح، القسم الأول من المتفق عليه اختيار البخارى ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح، ومثاله الحديث الذى يرويه الصحابى المشهور بالرواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابى، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن وله رواة ثقات من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخارى ومسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة فى روايته فهذه الدرجة، الأولى من الصحيح .

وردعلى كلام الحاكم أبو عبد الله بأن «شرط البخارى ومسلم أن يكون للصحابي راويان فصاعداً ثم يكون للتابعى المشهور راويان ثقتان الى آخر كلامه، فمنتقض عليه بأنهما أخرجا أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راوٍ واحد انتهى».

وقال ابن حجر في هذا الصدد(٢) «والشرط الذى ذكره الحاكم وإن كان منتقضاً فى حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم، فإنه معتبر فى حق من بعدهم، فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راوٍ واحد قط».

والواقع أن الشيخين - كما سبق أن بينا - لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك، والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط علي ما ظن، ومن استقرأ الكتابين وجد ما يرد هذه الدعوى، فمن ذلك حديث مرداس الأسلمى «يذهب الصالحون الأول فالأول»، الحديث .. وهو حديث تفرد البخارى بإخراجه عن يحيى بن حماد عن أبى عوانه عن بيان عن قيس عن مرداس، وليس لمرداس فى صحيح البخارى سوى هذا الحديث، ولم يروه عن مرداس غير قيس بن أبي حازم، بل يرد هذى الدعوى أول حديث فى صحيح البخارى وهو حديث «إنما الأعمال بالنيات» فإنه لم يصح إلا من رواية عمر ولم يصح عن عمر إلا من رواية علقمة بن وقاص الليثى، ولا رواه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمى، ولا رواه عن التيمى إلا يحيي بن سعيد ثم رواه عن يحيي خلق كثير، وهو كذلك في صحيح مسلم ولم يصح إلا من هذا

(١) فى كتاب المدخل الى معرفة الأكليل .

(٢) هدى الســـارى ص ٩ .

الطريق فهو حديث فرد في أوله، وإن اشتهر في آخره وغير ذلك كثير من الكتابين (١).

وقال الحازمي أيضاً : «هذا الذي قاله الحاكم، قول من لم يمعن الغوص في خبايا الصحيح، ولو استقرأ الكتاب حق استقرائه لوجد جملة من الكتاب ناقضة دعواه» (٢).

وقال العلامة أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفي سنة (٥٠٧ هـ) : «اعلم أن شرط (البخاري ومسلم) أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته الي الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الإثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع ، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن لم يكن له إلا راوٍ واحد إذا صح الطريق الى ذلك الراوي أخرجاه»(٣).

وانتقد علي ابن طاهر المقدسي بما قاله الحافظ زين الدين العراقي، في شرح ألفيته فقال: «وليس ما قاله - يقصد المقدسي - بجيد، لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لم الشيخان أو أحدهما».

وأيضاً فقد إستدرك الدارقطني وغيره على البخاري ومسلم بعض الأحاديث من جهة الرواة

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي ما حاصله : إن شرط الصحيح أن يكون راويه مسلماً عاقلاً صادقاً غير مدلس ولا مختلط، متصفاً بصفات العدالة، ضابطاً متحفظاً، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد، قال : ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوى العدل فى مشايخه العدول، فبعضهم حديثه صحيح ثابت وبعضهم حديثه مدخول ، قال : وهذا باب فيه غموض وطريق إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوى الأصل ومراتب مداركهم، فلنوضح ذلك بمثال : وهو أن نعلم أن أصحاب الزهرى مثلاً على خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية على التى تليها ، فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية فى الصحة، وهو مقصد البخاري .

والطبقة الثانية شاركت الأولى فى التثبت إلا أن الأولى جمعت بين الحفظ والاتقان، وبين طول الملازمة للزهرى حتى كان فيهم من يزامله فى السفر ويلازمه فى الحضر، والطبقة الثانية لم

(١) راجع كتاب شروط الأئمة الخمسة للحازمى ص ٣١ ومابعدها .

(٢) نقلاً من كتاب هدى السارى ص ٩ .

(٣) شروط الأئمة ص ١٠ .

تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه، فكانوا في الإتقان دون الأولى، وهم شرط مسلم، ثم مثل الطبقة الأولى بيونس بن يزيد، وعقيل بن خالد الأيليين ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وشعيب بن أبي جمرة . وغيرهم، والثانية بالأوزاعي والليث بن سعد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وابن أبي ذئب، ومثل الثالثة بنحو جعفر بن برقان وسفيان بن حسين وزمعة بن صالح المكي، وهم الذين لازموا الزهري، مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنهم لم يسلموا عن غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، قال : وهم شرط أبي داود والنسائي، والرابعة نحو اسحاق بن يحيى الكلبي ومعاوية بن يحيى الصدفي والمثنى بن الصباح وغيرهم، وهم الذين شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري لقلة مصاحبتهم له وهم شرط أبي عيسى، والخامسة نحو عبد القدوس بن حبيب والحكم بن عبد الله الأيلي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وأمثالهم من الضعفاء والمجهولين، وهؤلاء لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه، فأما عند الشيخين فلا .

فأما الطبقة الأولى فهم شرط البخاري وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب (قال الحافظ) : وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقاً، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً .

وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين - الأولى والثانية - على سبيل الاستيعاب، ويخرج أحاديث الطبقة الثالثة على النحو الذي يصنعه البخاري في الثالثة، وأما الرابعة والخامسة فلا يعرجان عليهما أبداً وإنما يعرج عليهما أمثال أبي داود والترمذي على النحو الذي ذكرنا .

وهذا المثال الذي ذكرناه في حق المكثرين فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب الأعمش وأصحاب قتادة وغيرهم، فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرد به كيحيي بن سعيد الأنصاري، ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرجا له ما شاركه فيه غيره وهو الأكثر(١)

وبهذا يستبين لنا شرط صحيح البخاري ، وأنه في أعلى كتب الحديث .

---

(١) مقدمة فتح الباري (هدى الساري) ص٩، ١٠

عدد أحاديث صحيح البخاري:

ذكر ابن الصلاح في المقدمة أن عدد أحاديث الجامع الصحيح، سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكرر، وبغير المكرر أربعة آلاف حديث، وتبعه العلامة الشيخ محيي الدين في مختصره، وقال «جملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسندة بالمكرر ، فذكر العدة سواء ، وتقييده ذلك بالمسند، أخرج الأحاديث المعلقة، وما أورده في التراجم والمتابعات، وبيان الاختلاف بغير إسناد موصول، قال الشيخ النووي: «وقد رأيت أن أذكرها مفصلة لتكون كالفهرس لأبواب الكتاب، وتسهل معرفة مظان أحاديثه الى الطلاب، ثم ساقها ناقلاً لذلك من كتاب «جواب المتعنت» لأبي الفضل بن طاهر .

ووافق الإمام العراقي على ما قاله ابن الصلاح حيث قال :«والمراد بهذا العدد الراوية المشهورة، وهي رواية محمد بن يوسف الفربري، فأما رواية حماد بن شاكر فهي دونها بمائتي حديث، وأنقص الروايات رواية إبراهيم بن معقل النسفي، فإنها تنقص عن رواية الفربري ثلثمائة حديث (١).

وأما الحافظ ابن حجر العسقلاني قد عد صحيح البخاري عداً دقيقاً عندما قام بشرح هذا الجامع الصحيح حيث يذكر في آخر كل كتاب عدد أحاديثه سواء الأحاديث الموصولة المرفوعة أو المعلقة الموصولة والتي لم توصل، والمتابعات وأقوال الصحابة والتابعين، فمن ثم نقول أن ما عده الحافظ ابن حجر هو أدق هذه الأعداد .

فذكر ابن حجر(٢) أن جميع ما في صحيح البخاري من الأحاديث الموصولة بلا تكرار (٢٦٠٢) حديثاً، ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر من الجامع (١٥٩) حديثاً، وأن جميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات (٧٣٩٧) حديثاً، وأن جملة ما في الكتاب من التعاليق (١٣٤١) حديثاً، وجملة ما فيه من المتابعات (٣٤٤). فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر (٩٠٨٢) حديثاً، وهذه العدة عدا ما في الكتاب من الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص١٥ .

(٢) هدى الساري ص ٤٦٩ .

أشهر رواة الجامع الصحيح :

تختلف الروايات عن البخاري في الصحيح قلة وكثرة، وقد سمعه منه نحو من تسعين ألفاً.

وأشهر رواة كتاب صحيح البخاري عنه : أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري (ت ٣٢٠ هـ)، وكان سماعه للصحيح مرتين بفربر سنة (٢٤٨ هـ)، وببخارى سنة (٢٥٢ هـ)، وإبراهيم ابن معقل بن الحجاج النسفي (ت ٢٩٤هـ) وكان من الحفاظ، وله تصانيف وفاته من الجامع أوراق رواها بالإجازة عن البخاري.

وحماد بن شاكر النسوي (ت ٢٩٠ هـ) وفاته من الجامع شئ أيضاً، وأبو طلحة منصور بن محمد البزدوي (٣٢٩ هـ) وهو آخر من حدث عن البخاري بصحيحه ، كما جزم به ابن ماكولا وغيره (١)

وعن هؤلاء أخذ الصحيح تلامذتهم الكثيرون ،وعن تلامذتهم أخذه تلاميذ تلامذتهم

وهكذا رواه وسمعه الكثيرون في كل عصر ، وقد اشتهر بعض هؤلاء بنسخ صحيحة مقابلة موثوق بها مثل نسخ أبي ذر الهروي ، والأصيلي ، والكشميهني ، والمستملي والحموي وأبي الوقت ، وابن عساكر وغيرهم .

ترتيب أحاديث الجامع الصحيح على الموضوعات والأبواب:

قسم الإمام البخاري -رحمه الله - كتابه الى كتب ، والكتب الى أبواب ، بدأه بكتاب « بدء الوحي » وأنهاه «بكتاب التوحيد »وعدد كتبه (٩٧) كتابا ،وعدد أبوابه (٣٤٥٠) باباً ومن المفيد ، أن نستعرض كتب الجامع الصحيح وهي على الترتيب:

بدء الوحي - الإيمان - العلم -الوضوء -الغسل - الحيض-التيمم - الصلاة - مواقيت الصلاة- الأذان - الجمعة - صلاة الخوف - - صلاة العيدين - الوتر - الاستسقاء - الكسوف - سجود القرآن - تقصير الصلاة - التهجد - الصلاة في مسجد مكة والمدينة - العمل في الصلاة - السهو - الجنائز - الزكاة - الحج - العمرة - المحصر - جزاء الصيد - فضائل المدينة - الصوم - صلاة التراويح - فضل ليلة القدر - الاعتكاف - البيوع - السلم - الشفعة

---

(١) هدى الساري ص ٤٩١ ، ٤٩٢ .

الإجارة - الحوالات - الكفالة - الوكالة - الحرث والزراعة - الشرب - الاستقراض وأداء الديون- الخصومات - اللقطة - المظالم والغضب - الشركة - الرهن - العتق - المكاتب - الهبة - الشهادات - الصلح - الشروط - الوصايا - الجهاد والسير - فرض الخمس - الجزية - بدء الخلق - الأنبياء - المناقب - فضائل القرآن - النكاح - الطلاق - النفقات - الأطعمة - العقيقة - الذبائح والصيد - الأضاحى - الأشربة - المرض - الطب - اللباس - الأدب - الاستئذان - الدعوات - الرقاق - القدر - الأيمان والنذور - الكفارات - الفرائض - الحدود - الديات - استتابة المرتدين - الإكراه - الحيل - تعبير الرؤيا - الفتن - الأحكام - التمنى - أخبار الآحاد - الأعتصام بالكتاب والسنة - التوحيد .

ومما تجدر الإشارة إليه أن عدد الأحاديث ليست واحدة ، ولا متقاربة فى أبواب الكتاب ، فقد يقع فى كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة ، وقد يقع فى بعضها حديث واحد، وفى بعضها آية من كتاب الله فقط وبعضها لا شئ فيه البته .

وقد أدعى بعضهم أنه صنع ذلك عمداً، وغرضه أن يبين أنه لم يصح عنده حديث بشرطه فى المعنى الذى ترجم عليه، ومن ثم وقع من بعض من نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب ، فأشكل فهمه على الناظر فيه ، وقد أوضح السبب فى ذلك الإمام أبو الوليد الباجى المالكى فى مقدمة كتابه «فى أسماء رجال البخارى».

فقد روى بسنده عن ابراهيم بن أحمد المستملى قال : انتسخت كتاب البخارى من أصله الذى عند صاحبه محمد بن يوسف الفربرى فرأيت فيه أشياء لم تتم، وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك الى بعض، قال الباجي : وإنما أورد هذا لماعنى به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذى يليها وتكلفهم من ذلك من تعسف التأويل مالا يسوغ .

ووافق على ذلك ابن حجر وقال : «وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة وهى مواضع قليلة جداً»(١).

وقد قدمنا فيما سبق أن البخارى رحمه الله تعالى كان من أئمة الفقه المجتهدين لذلك جاء

---

(١) المرجع السابق .

كتابه جامعاً لكثير من المسائل الفقهية، فقد أودع تراجم الأبواب كثيراً مما اهتدى اليه باجتهاده واستنبطه بعقله مما يدل على براعته فى الفقه واستنباط الأحكام الشرعية من الأحاديث، وله فى تلك التراجم طريقتان : ظاهرة وخفيه . . .

الطريقة الأولى :

أن تكون الترجمة دالة بطريق المطابقة على ما ساقه من الأحاديث، كأن يقول : هذا الباب الذى فيه كيت وكيت، أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلانى مثلاً، وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له ، وقد تكون ببعض ألفاظه وقد تكون بمعناه، وهذا هو الغالب على تراجمه .

الطريقة الثانية :

أن يأتى فى الترجمة بلفظ عام ويكون المترجم له من الأحاديث خاصاً، تنبيهاً منه على أن الحكم عام وان الحديث وإن كان خاصاً فهو مراد به العموم، وقد يكون الأمر على عكس ذلك فينبه بالترجمة على أن الحديث وان كان عاماً إلا أنه يراد منه الخصوص، وعلى هذا الأمر فى المطلق والمقيد، وشرح المشكل وتفسير الغامض وتأويل الظاهر ، وتفصيل المجمل ، وهذا الموضع هو معظم مايشكل من تراجم هذا الكتاب ، ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء ، فقه البخارى فى تراجمه ، وأكثر مايفعل البخارى ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه فى الباب ظاهر المعنى فى المقصد الذى ترجم به ، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان فى إظهار مضمره ، وكثيراً مايترجم بلفظ الاستفهام كقوله باب هل يكون كذا أومن قال كذا وذلك حيث لايتجه له القطع بأحد الاحتمالين ، وكثيراً مايترجم بأمر ظاهره قليل الجدوى، ولكنه اذا حققه المتأمل كان كثير النفع كقوله (باب قول الرجل ماصلينا) فإنه أشاربه الى الرد على من كره ذلك ، وكقوله : (باب قول الرجل فاتتنا الصلاة) ، فإنه أشار به الى الرد على من كره ذلك ، وكثيراً مايترجم بلفظ يومىء الى معنى حديث لم يصح على شرطه أويأتى بلفظ الحديث الذى لم يصح على شرطه صريحاً فى الترجمة ويورد فى الباب مايؤدى معناه تارة بأمر ظاهر وتارة بأمر خفى ، ومن ذلك قوله : باب الأمراء من قريش ، فهذا حديث ليس على شرط البخارى وأورد فيه: (لايزال وال من قريش) ، ومنها قوله : (باب اثنان فما فوقهما جماعة) وربما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التى هى لفظ حديث لم يصح على شرطه وأوردمعها أثراً أوآية ، فكأنه يقول لم يصح فى الباب

شىء على شرطى (١) .

وأن النظر فى عناوين أبواب هذا الكتاب ليدل على براعة فائقة ، وفقه سديد ، وذهن فقهى غواص، وقدرة على الاستنباط عظيمة حتى قيل فيها :(تراجمه حيرت الأفكار وادهشت العقول) ومن هنا كان فقه المؤلف للحديث كامناً فى العنوان الذى اختاره وقد قال جمع من الفضلاء : (فقه البخارى فى تراجمه).

وكان البخارى رحمه الله يبذل جهداً كبيراً ، واهتماماً عظيماً فى اختيار هذه العناوين ، ومن جل اهتمامه وعنايته بذلك أنه (كان يصلى لكل ترجمة ركعتين) (٢)

ومما سبق نستطيع أن نجمل بعض الصفات التى تميزت بها تراجم البخارى فيما يلى (٣):

١- تمتاز هذه العناوين بالدقة والعمق ، فربما لايدل الحديث لأول وهلة على المعنى المفهوم من العنوان، ولكن الإمعان فى النظر فى الحديث يقود الى ادراك مغزاه وارتباطه بالعنوان الذى اختاره. وربما يترجم بأمر ظاهر قليل الجدوى، لكنه اذا حققه المتأمل وجده ذا جدوى كقوله (باب قول الرجل ما صلينا) فإنه أشار به الى الرد على من كره ذلك (٤).

٢- كثيراً ما يترجم بصيغة الاستفهام، كقوله (باب هل يكون كذا؟) وذلك حيث لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين .

وغرضه أن يوضح للقارئ توقفه فى الحكم فى هذا الأمر وأنه لم يستطع أن يصل فيه الى أمر نهائى، وأنه لا يدرى : أيثبت الحكم من هذا الحديث أم لا؟ وربما كان أحد الاحتمالين أظهر، وعندئذ يكون غرضه أن يبقى للناظر مجالاً، وينبه على أن هناك تعارضاً يوجب التوقف .

٣- كثيراً ما يترجم بلفظ يومئ الى معنى حديث لم يصح على شرطه، أو يأتى بلفظ الحديث الذى لم يصح على شرطه صريحاً فى العنوان، ويورد فى الباب ما يؤدى معناه بنص صريح تارة وبنص خفى الدلالة تارة أخرى .

---

(١) هدى السارى ص ١٣ ، ١٤.

(٢) شرح القسطلانى ١/٢٥.

(٣) الحديث النبوى لمحمد الصباغ ص ٣٧٥ ، ٣٧٦

(٤) المصدر السابق نقلاً عن كتاب « شرح تراجم أبواب البخارى » لولى الله الدهلوى ص٩ .

وربما اكتفى أحياناً بلفظ العنوان الذى هو لفظ حديث لم يصح على شرطه، وربما أورد معه أثراً أو آية، فكأنه يقول : لم يصح فى الباب شئ على شرطى .

٤- هناك فى الكتاب عناوين لأبواب خالية من الأحاديث، ويدل هذا الصنيع على أنه وجد أحاديث صحيحة تدل على الحكم الذى تضمنه العنوان، ولكن الشروط التى اشترطها فى أحاديث كتابه لا تتوافر فيها.

٥- وهناك فى الكتاب أحاديث لم يجد المؤلف العنوان الذى يرتضيه للدلالة عليها فجعل لها أبواباً بلا عناوين، وقد عللوا ذلك تعليلات عدة :

- علل ذلك بعضهم بما سبق أن ذكرنا من أن البخارى مات، وكتابه مسودة، فكأنه كان يريد أن يتمم فيه كثيراً من المواضيع، ولكن الموت أعجله عن ذلك.

- ويقول ابن حجر (الباب اذا لم تذكر له ترجمة خاصة يكون بمنزلة الفصل مما قبله مع تعلقه به، كصنيع مؤلفى الفقهاء) (١).

ويسط هذا الكلام ولى الله الدهلوى فقال « قد يجمع فى باب أحاديث كثيرة، كل واحد منها يدل على الترجمة، ثم يظهر له فى حديث واحد فائدة أخرى سوى الفائدة المترجم عليها ويعلم على ذلك الحديث بعلامة : الباب، وليس غرضه أن الباب الأول قد انقضى بما فيه، وجاء الباب الآخر برأسه، ولكن قوله (باب) هنا لك بمنزلة ما يكتب أهل العلم على الفائدة المهمة لفظ : (تنبيه) أو لفظ : (فائدة) أو لفظ (قف) (٢)

- وذكر ولى الله الدهلوى أن البخارى ربما استعمل كلمة (باب) ليدل على أن حديثين بإسناد واحد، وهذا كأنه قال : (وبهذا الإسناد) (٣).

تكرار البخارى فى صحيحه لأحاديث وتقطيعه لها واختصارها :

فى صحيح البخارى تكرار للأحاديث وتقطيع لها، فقد يذكر البخارى الحديث فى مواضع

(١) هدى السارى ص ١٣.

(٢) شرح تراجم أبواب البخارى ص ٨ .

(٣) المرجع السابق .

متعددة، ويستدل به فى كل موضع لمعنى وحكم معين، ذلك لأن الحديث الواحد قد يتضمن أحياناً أحكاماً عديدة، فيورده فى أكثر من موضع، وتحت عناوين متباينة، تبعاً للمعنى الذى دل عليه الحديث، والبخارى لا يفعل ذلك إلا لفوائد تعود إما إلى السند، وإما إلى المتن، ورغبة منه فى أن يأتى بجديد فإنه يعمد الى إيراد الحديث من طريق إسناد جديد، وقد يكون فى اللفظ إختلاف يسير، وقلما يورد حديثاً فى موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد إلا إذا ضاقت عليه السبل.

قال ابن حجر(١) : « تقرر أن البخارى لا يعيد الحديث إلا لفائدة، لكن تارة تكون فى المتن، وتارة فى الإسناد، وتارة فيهما، وحيث تكون فى المتن خاصة لا يعيده بصورته، بل يتصرف فيه، فإن كثرت طرقه أورد لكل باب طريقاً، وإن قلت اختصر المتن أو الإسناد..فلا يوجد فى كتابه حديث على صورة واحدة فى موضعين فصاعداً الا نادراً»

مثال على تكرار الحديث باختلاف يسير فى اللفظ بإسنادين مختلفين : (باب حلاوة الإيمان)،حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا عبد الوهاب الثقفى قال : حدثنا أيوب عن أبى قلابة عن أنس بن مالك عن النبى صلى الله عليه وسلم : « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله وأن يكره أن يعود فى الكفر كما يكره أن يقذف فى النار » (٢)ثم أورد هذا الحديث فى باب آخر على الوجه التالى :

(باب من كره أن يعود فى الكفر كما يكره أن يلقى فى النار من الإيمان)حدثنا سليمان بن حرب قال : حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم : « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن أحب عبداً لا يحبه إلا لله، ومن يكره أن يعود فى الكفر بعد إذ أنقذه الله كما يكره أن يلقى فى النار » ونلاحظ الفرق الواضح بين الحديثين فى السند والمتن.

وتكراره للأحاديث إنما لمعان وفوائد متعددة منها : (٣)

---

(١) هدى السارى ص ١٥ . ١٦

(٢) أخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب الإيمان : باب حلاوة الايمان ١/ ٥٥

(٣) اعلام المحدثين ص ١٢٦ بتصرف يسير .

١- أنه يخرج الحديث عن صحابى ثم يورده عن صحابى آخر ليخرج الحديث عن حد الغرابة، وكذلك يفعل فى أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جرا الى مشايخه للمعنى السابق.

٢- تكثير الطرق بأن يورده فى كل باب من طريق غير الطريق الأولى، فيزداد الحديث صحة وقوة.

٣- إزالة الشبهه عن ناقليها، وذلك فى الأحاديث التى يرويها بعض الرواه تامة وبعضهم مختصرة.

٤- أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم فحدث راو بحديث فيه كلمة تحتمل معنى، وحدث آخر به، فعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر يورده بطرقه إذا صحت على شرطه فى الأبواب.

٥- أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ورجح عنده الوصل فاعتمده وأورد طريق الإرسال لينبه على أنه لا تأثير له عنده فى الوصل.

٦- أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك.

٧- ومنها أحاديث زاد فيه بعض الرواة رجلاً فى الإسناد ونقصه بعضهم فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أن الراوى سمعه من شيخ حدثه به عن آخر، ثم لقى هذا الآخر فحدثه به فمن ثم كان يرويه على الوجهين.

٨- ومنها أيضاً أنه ربما أورد حديثاً عنعنه راويه فيورده من طريق أخرى مصرحاً فيها بالسماع، وذلك على ما عرف من شرطه فى المعنعن من اشتراط المعاصرة واللقاء.

أما اذا كان الحديث طويلاً ويتضمن أحكاماً عديدة فإنه يضطر إلى أن يقطع الحديث فى أبواب، ذلك لأنه إن أورد الحديث كاملاً فى كل باب من الأبواب التى فيها من الأحكام ما يدخله فيها طال الكتاب، وإن حذفه فى الأبواب الأخرى مقتصراً على أنه سبق أن ذكره يختل النهج الذى التزمه، ولكنه فى تقطيع الحديث يظهر براعة فنية صناعية فائقة، وذلك عن طريق التلوين والتنويع فى إيراد الحديث بإسناد آخر أو برواية يختلف المتنان فيها.

فإن كثرت الإحكام فى عدد الرواة عدل عن ايراد الإسناد تاماً الى اختصاره مطلقاً، وهذا

سبب من الإسباب التى جعلت المؤلف يأتى بالحديث معلقاً فى مكان ثم يأتى به موصولاً فى موضع آخر. ومن المفيد أن نورد ما يذكره بعض العلماء من أن البخارى رحمه الله قد يكون الحديث عنده ثابتاً، وله طرق بعضها أرفع من بعض وأصح، غير أنه يعدل عن الطريق الأصح لنزوله أو لأنه يسأم تكرار الطرق أوما أشبه ذلك.

قال الخطيب البغدادى فى شأن تقطيع الحديث وأنه أمر جائز نص عليه العلماء فقال : «إذا كان المتن متضمناً لعبادات وأحكام لا تعلق لبعضها ببعض، فإنه بمثابة الأحاديث المنفصل بعضها من بعض، ويجوز تقطيعه، وكان غير واحد من الأئمة يفعل ذلك » (١)

وأما تقطيعه للحديث فى الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه أخرى فذلك (٢) :

١- لأنه إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً بعضه ببعض، وقد اشتمل على حكمين فصاعداً فإنه يعيده بحسب ذلك مراعياً مع هذا عدم إخلائه من فائدة حديثية كأيراده عن شيخ خلاف الشيخ الذى أخرجه عنه قبل ذلك، فيستفاد من ذلك تكثير طرق الحديث.

٢- وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا إسناد واحد فينصرف فيه حينئذ ، فيورده فى موضع موصولاً وفى موضع معلقاً ويورده تارة تاماً، وتارة مقتصراً على الجزء الذى يحتاج إليه فى هذا الباب.

٣- فإن كان المتن مشتملاً على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى يخرج كل جملة منها فى باب مستقل فراراً من التطويل وربما نشط فساقه بتمامه.

والإمام البخارى فى صحيحه لا يتعمد أن يخرج فى كتابه حديثاً معاداً بجميع إسناده ومتنه وإن كان وقع له من ذلك شىء فعن غير قصد وهو قليل جداً.

وأما عن أختصاره للحديث، أى أنه يقتصر على بعض المتن ثم لا يذكر الباقى فى موضع، فإنه لا يقع له ذلك فى الغالب، إلا حيث يكون المحذوف مرفوعاً على الصحابى، وفيه شىء قد يحكم برفعه، ففى هذه الحالة يقتصر على الجملة التى يحكم لها بالرفع اختصاراً منه ويحذف الباقى، لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه.

---

(١) الكفاية فى علم الرواية ص ١٩١ ط. الهند .

(٢) أعلام المحدثين ص١٢٧ .

ومثل ذلك ما وقع له في حديث هذيل بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال : « إن أهل الأسلام لا يسيبون وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون » ، هكذا أورده مختصراً من حديث موقوف أوله وهو: « جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال : إني أعتقت عبدي سائبة فمات وترك مالاً ولم يدع وارثاً ؟ فقال عبد الله بن مسعود : إن أهل الإسلام لا يسيبون وإن أهل الجاهلية يسيبون، فأنت ولي نعمته فلك ميراثه، فأن تأثمت وتحرجت في شيء فنحن نقبله منك ونجعله في بيت المال »، فقد اقتصر البخاري على ما يعطي حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف وهو قوله : « إن أهل الإسلام ... » لأنه يستدعي بعمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك الحكم، واختصر الباقي، لأنه ليس من موضوع كتابه.

إذا تقرر هذا اتضح أنه لا يعيد إلا لفائدته حتى لو تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد أو المتن لكانت إعادته لأجل مغايرة الحكم الذي تشتمل عليه الترجمة الثانية كافياً في تكراره(١)

تعليقات البخاري وحكمها :

يجدر بنا قبل الحديث عن تعليقات البخاري أن نعرف ما هو الحديث المعلق ؟

فهو في اصطلاح المحدثين (ما حذف من مبتدأ إسناده راوٍ فأكثر ولو إلى آخر الإسناد) . فإذا قام المحدث بهذا الحذف كان ذلك هو التعليق، كأن يقول مالك مثلاً : عن ابن عمر دون أن يذكر أي راوٍ بينه وبين هذا الصحابي، أو يقول الشافعي ، قال الزهري، أو روى عطاء، أو يقول البخاري: قالت عائشة، أو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حذفاً للإسناد من أوله إلى آخره

وقد وقع التعليق كثيراً عند الإمام البخاري رحمه الله وتعليقات البخاري منها ما هو مرفوع، ومنها ما هو موقوف، ومنها كذلك ما هو بصيغة الجزم كقال وروى وذكر مثلاً، ومنها ما هو بصيغة التمريض كقيل ورُوي ويُذكر.

وذكر النووي وهو يتحدث عن المعلق في صحيح البخاري : (وعلى المدقق إذا رام الاستدلال به أن ينظر في رجاله وحال سنده ليرى صلاحيته للحجة وعدمها) (٢).

(١) هدى الساري ص ١٥، ١٦ .

(٢) قواعد التحديث للقاسمي ص١٠٥

وعدد الأحاديث المعلقات فى صحيح البخارى (١٣٤١) حديث، كما أحصاها الحافظ ابن حجر، وأكثر هذه التعليقات موصول فى موضع آخر من كتاب (الصحيح) وإنما أوردها البخارى معلقة اختصاراً ومجانبة للتكرار.

والذى لم يصله المؤلف منها فى موضع آخر (١٦٠) حديثاً، وقد وصلها شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر فى كتاب سماه (التوفيق) وله فى جميع التعليق والمتابعات والموقوفات كتاب سماه (تعليق التعليق) واختصره بلا أسانيد فى كتاب آخر سماه (التشويق الى وصل المهم من التعليق).

والمعلقات فى صحيح البخارى - كما سبق أن أشرنا - أنواع فهناك المعلقات المرفوعة، والأخرى المعلقات الموقوفه.

فأما المعلق من المرفوعات فهو على قسمين :

١- ما يوجد فى موضع آخر من كتابه هذا موصولا.

٢- ما لا يوجد فيه إلا معلقاً.

ففى القسم الأول، السبب فى إيراده معلقاً حيث يضيق مخرج الحديث عن فائدة من جهة السند أو المتن واحتاج إلى تكريره لمناسبة فقهية فإنه ينصرف فيه بالاختصار فى السند خشية التطويل.

وأما القسم الثانى فإما أن يورد بصيغة الجزم، وإما أن يورده بصيغة التمريض.

أ- فأما أن يورده بصيغة تدل على الجزم مثل : قال، روى، أمر، فعل، ذكر .. فيقول مثلاً : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، روى عمر بن الخطاب كذا ..

وهذا النوع يفيد الصحة إلى من علقه عنه، وتفصيل ذلك: إذا جزم به عن النبى صلى الله عليه وسلم، أو عن الصحابى عنه فهو صحيح، أما إذا كان الذى علق الحديث عنه دون الصحابة فلا يحكم بصحة الحديث حكماً مطلقاً، بل يتوقف على النظر فيمن أبرز من رجاله، وفى غير ذلك مما يشترط لصحة الحديث، فتتنوع هذه الأحاديث إلى الصحيح وغيره، بحسب ذلك.

ومنه أيضاً ما يلتحق بشرطه، ومنه مالا يلتحق، أما ما يلتحق بشرطه، فالسبب فى كونه لم يوصل إسناده : أما لكونه أخرج ما يقوم مقامه فأورده بصيغة التعليق لأجل الأختصار،وإما

لكونه لم يحصل عنده سماعاً، أو سمعه وشك فى سماعه له، أو سمعه من شيخه فى حال المذاكرة فرأى أنه لا يسوقه مساق الأصل، وغالب هذا فيما أورده عن شيوخه.

وقد استعمل البخارى هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه فى عدة أحاديث، فيورده عنهم بصيغة قال فلان، ثم يوردها فى موضع آخر بواسطة بينه وبينهم، ولكن ليس ذلك مطرداً فى كل ما أورده بهذه الصيغة، وهذا لا يعتبر تدليساً. فقد صرح الخطيب البغدادى وغيره من أئمة الحديث بأن لفظ قال لا يحمل على السماع إلا ممن عرف من عادته أنه لا يطلق ذلك إلا فيما سمع فاقتضى ذلك أن من لم يعرف ذلك من عادته كان الأمر فيه على احتمال السماع أو عدمه.

وأما مالا يلتحق بشرطه، فقد يكون صحيحاً على شرط غيره، وقد يكون حسناً صالحاً للحجة، وقد يكون ضعيفاً لا من جهة قدح فى رجاله، بل من جهة انقطاع يسير فى إسناده.

فمثال الصحيح على شرط غيره، قول البخارى فى (الطهارة) : قالت عائشة رضى الله عنها : « كان النبى صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه » وهو حديث صحيح على شرط مسلم وأخرجه فى صحيحه.

ومثال ما هو حسن صالح للاحتجاج : قول البخارى فى (الطهارة) أيضاً :

وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبى صلى الله عليه وسلم « الله أحق أن يستحى منه من الناس » وهو حديث حسن مشهور عن بهز، أخرجه أصحاب السنن.

ومثال ما هو ضعيف بسبب الانقطاع لكنه ينجبر بأمر آخر، قوله فى كتاب(الزكاة): وقال طاوس « قال معاذ بن جبل لأهل اليمن : ائتونى بعرض ثياب خميص أو لبيس فى الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم » فإسناده إلى طاوس صحيح، لكن طاوس لم يسمع من معاذ، فالإسناد منقطع غير صحيح.

ب- وأما ما يورده بصيغة التمريض : وهى التى لا تدل على الجزم مثل : يُروى ، يُذكر ، يُحكى ، وفى الباب عن النبى صلى الله عليه وسلم .. الخ، فيقول مثلاً : روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، ويحكى عن أبى هريرة الأمر الفلانى وما أشبه ذلك من العبارات (١) فهذه الصيغة ليست حكماً بصحته عمن رواه عنه، لأنها تستعمل فى الحديث الصحيح وتستعمل فى الضعيف أيضاً.

---

(١) علوم الحديث ص ٢٠

فأما ما هو صحيح فليس فيه ما هو على شرطه الا مواضع يسيرة جداً وحينئذ يكون التسبح في ايراده بهذه الصيغة لإيراده بالمعنى، ومثاله ما ذكره في الطب قال : « ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرقى بفاتحة الكتاب » وقد أخرجه في موضع آخر من صحيحه مسنداً متصلاً مرفوعاً ولكن بلفظ « أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله ».

وأما ما ليس على شرطه فمنه ما هو صحيح على شرط غيره، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف فرد إلا أن العمل على موافقته، ومنها ما هو ضعيفاً فرد لا جابر له.

ومثال الصحيح : قول البخاري في الصلاة : « ويذكر عن عبد الله بن السائب قال : قرأ النبي صلى الله عليه وسلم المؤمنون في الصبح، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى أخذته سعلة فركع » وهو حديث صحيح على شرط مسلم أخرجه في صحيحه.

ومثال الحسن : قول البخاري في البيوع : ويذكر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « إذا بعت فكل، وإذا ابتعت فاكتل ».

ومثال الضعيف الذي لا عا ضدله والعمل على موافقته : قول البخاري في الوصايا: ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية » وقد رواه الترمذي موصولاً من طريق الحارث الأعور عن علي، والحارث ضعيف، وقد قال الترمذي : إنه غريب ثم حكى إجماع أهل العلم على القول .

ومثال الضعيف الذي ليس عليه العمل: وهو في صحيح البخاري قليل جداً، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه الإمام بالتضعيف بخلاف ما قبله قوله في كتاب الصلاة : ويذكر عن أبي هريرة رفعه : « لا يتطوع الإمام في مكانه » ولم يصح.

وقد عنى العلماء بمعلقات البخاري وبحثوا فيها كثيراً، ولعل أو في ما كتب فيه الحافظ ابن حجر في الكتاب الذي أفرده لهذه الناحية الهامة ، وسماه « تغليق التعليق »

ومما ينبغي أن يعلم أن البخاري إنما يورد ما يورده من الموقوفات من أقوال الصحابة والتابعين وفتاويهم وتفاسيرهم لكثير من الآيات على طريق الاستئناس والتقوية والشواهد لما يختاره من المذاهب التي وقع فيها الخلاف بين الأئمة، وأن كل هذه ليست من أصل الكتاب ولا الغرض الذي ألف له، فإن موضوعه و أصوله هي الأحاديث المسندة الصحيحة المرفوعة إلى النبي

صلى الله عليه وسلم كما يشعر بذلك إسمه الذى ذكرناه، وهى المقصودة بالذات، وهى التى ترجم لها، والمذكور بالعرض والتبع الآثار الموقوفة والأحاديث المعلقة والآيات المكرمة، فجميع ذلك مترجم به (١).

وفى كتاب صحيح البخارى، متابعات، وقد بلغ عدد المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات (٣٤٤) حديثاً.

ثلاثيات البخارى :

وللبخارى فى صحيحه أحاديث علا فيها حتى صار بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم ثلاثة رواة، وعدد هذه الثلاثيات إثنان وعشرون حديثاً، وقد أفردها بعض العلماء بالتأليف كالعلامة القارى، ومن أمثلة هذه الثلاثيات، وهو أول حديث منها وقع فى صحيح البخارى فى كتاب العلم : باب إثم من كذب على النبى صلى الله عليه وسلم، قال البخارى : حدثنا مكى بن ابراهيم حدثنا يزيد بن أبى عبيد عن سلمة - يعنى ابن الأكوع - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «من يقل على مالم أقل فليتبوأ مقعده من النار» وليس فى الصحيح أعلى من الثلاثيات .

الأحاديث المنتقدة على البخارى:

انتقده بعض الحفاظ فى عدة أحاديث ، وقد ذكر الرد عليها ابن حجر فى مقدمة «فتح البارى» قال: ينبغى لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لايقدح فى أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى ، ومعظم هذه الانتقادات هين .

وليس معنى هذا أن هذه الأحاديث المنتقدة ضعيفة يصل بها الضعف إلى حد الموضوع أو المنكر ، وأن أغلب هذه الأحاديث المنتقدة ، قد أجيب عنها إجابات مقبولة معقولة وبعضها قد يعسر الأجابة عنها ، وهى أحاديث قليلة جدا قد وهم فيها رواتها وأقصى مايقال فيها إنها وقع فيهاالغلط.

ويقول الإمام ابن الصلاح فى «علوم الحديث» بعد ماذكر أن ماورواه الشيخان

(١) هدى الســـارى ص ١٩ .

البخارى ومسلم يفيد القطع بصحتة ، وذلك لتلقى الأمة لكتابيهما بالقبول :«وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها القول بأن ماانفرد به البخارى أو مسلم مندرج فى قبيل مايقطع بصحته لتلقى الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذى فصلناه من حالهما فيما سوى أحرف يسيرة . تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدار قطنى وغيره وهى معروفة عند أهل هذا الشأن والله أعلم»

وقال الإمام محيى الدين النووى فى مقدمة شرحه لمسلم :« قد استدرك جماعة على البخارى ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيه ونزلت عن درجة ماالتزماه ، وقد سبقت الإشارة الى هذا ، وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن على بن عمر الدار قطنى فى بيان ذلك كتابه المسمى «بالاستدراكات والتتبع » وذلك فى مائتى حديث مما فى الكتابين ، ولأبى مسعود الدمشقى عليهما استدراك ، ولأبى على الغسانى الجيانى فى كتابه «تقييد المهمل » فى جزء العلل منه استدراك أكثره على الرواة عنهما وفيه مايلزمهما وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره (١) . وقال فى مقدمة شرح البخارى :« قد استدرك الدار قطنى على البخارى ومسلم أحاديث فطعن فى بعضها ، وذلك الطعن مبنى على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدا مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم فلا تغتر بذلك »

والأحاديث المنتقده على الإمام البخارى ، فقد أجاب عنها الحافظ الكبير ابن حجر فى «هدى السارى » مقدمة شرحه «فتح البارى » على صحيح البخارى .

وعدد الأحاديث التى انتقدت على البخارى فى صحيحه مائة وعشرة أحاديث ، منها ماوافقة مسلم على تخريجه فى كتابه وعددهم اثنان وثلاثون حديثا ، وماانفرد البخارى بتخريجه هو ثمانية وسبعون حديثاً وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن هذه الأحاديث بجواب إجمالى ثم بجواب تفصيلى فى كتابه هدى السارى »، ثم عرض لكل حديث ذاكراً نقد الدار قطنى ثم يعقبه بالرد .

وقال ابن حجر (٢): « والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول لاريب فى تقديم

---

(١) مسلم بشرح النووى ٢٧/١

(٢) هدى الســـــارى ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

البخارى ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن فى معرفة الصحيح والمعلل،فانهم لا يختلفون فى أن على بن المدينى كان أعلم أقرانه بعلل الحديث وعنه أخذ البخارى ذلك، حتى كان يقول ما استصغرت نفسى عند أحد إلا عند على بن المدينى، ومع ذلك فكان على بن المدينى إذا بلغه عن البخارى يقول : « دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه » وكان محمد بن يحيى الذهلى أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهرى، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعاً، وروى الفربرى عن البخارى قال : « ما أدخلت فى الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته »، وقال مكى بن عبد الله سمعت مسلم بن الحجاج يقول : « عرضت كتابى هذا على أبى زرعة الرازى فكل ما أشار أن له علة تركته، فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ماله علة أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب فى تقدمهما فى ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التى انتقدت عليهما تنقسم أقساماً :

(القسم الأول) :

ما تختلف فيه الرواة بالزيادة فى رجال الإسناد والنقص منهم، والجواب أن صاحب الصحيح إن أخرج الطريق المزيد وعلله الناقد بالطريق الناقصة فهو تعليل مردود كما صرح به الدارقطنى نفسه فى نقده(١)، لأن الراوى إن كان سمعه فالزيادة لاتضر، لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه فيها فهو منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لا يعل الصحيح، وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقص وعلله الناقد بالطريق المزيدة تضمن اعتراضه دعوى الانقطاع فيها صحة المؤلف فينظر : إن كان الراوى صحابياً أو ثقة غير مدلس فقد أدرك من روى عنه إدراكاً بيناً، أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريق أخرى، فإن وجد ذلك، اندفع الاعتراض بذلك.

وإن انتفى كل ذلك وكان الإنقطاع فيه ظاهراً فيحمل على أن صاحب الصحيح إنما أخرج ذلك فى حديث له متابع أو شاهد، أو أحتف بقرائن تقوية، ويكون التصحيح إنما هو من حيث

(١) مقدمة فتح البارى « هدى السارى » ص ٣٤٧.

مجموع الطرق، لا من جهة ذلك الطريق وحده.

وقد يكون الانقطاع الذى يدعيه المعلل لأن الراوى لم يسمع ممن روى عنه، بل أخذه عنه بالإجازة أو المكاتبة، وهذا لايلزم منه الإنقطاع عند من يجوز الرواية بالإجازة أو المكاتبة ويكون تخريج صاحب الصحيح له إشارة إلى أنه ممن يرى صحة الرواية بذلك.(١)

(القسم الثانى) :

ما اختلفت فيه الرواة بتغيير بعض رجال الإسناد، والجواب عنه أنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوى على الوجهين جميعاً فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما، حيث يكون المختلفون غير متعادلين، بل متقاربين فى الحفظ والعدد، فذاك ولا اعتراض، وإن لم يمكن الجمع لتفاوت الرواة فى العدد أو فى الحفظ، فالعادة أن صاحب الصحيح يخرج الطريق الراجعة ويعرض عن الطريق المرجوحة، أو يشير إليها، وعلى أى تقدير فالاعتراض مندفع والنقد غير متجه.

(القسم الثالث) :

ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً أو أشد ضبطاً ممن لم يذكرها، والجواب ان التعليل لا يؤثر إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع بين رواية من زاد ورواية من لم يزد.

أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا أثر لها فى التعليل، اللهم إذا وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة فى المتن من كلام بعض رواته فحينئذ تؤثر.

(القسم الرابع) :

ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف منهم، والجواب أنه ليس فى صحيح البخارى غير حديثين وتبين أن لكل منهما متابعاً، وهم: حديث أُبى بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده قال: : « كان للنبى صلى الله عليه وسلم فرس يقال له اللحيف »، قال الدار قطنى : وأُبى

(١) المصدر السابق ص ٣٤٧ .

هذا ضعيف. قال الحافظ : وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس.

وحديث إسماعيل بن أبى أويس عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه « أن عمر رضى الله عنه استعمل مولى له يدعى هنياً على الحمس... » الحديث بطوله قال الدار قطنى وإسماعيل ضعيف، قال الحافظ : « لم ينفرد به بل تابعه عليه معن بن عيسى فرواه عن مالك كرواية إسماعيل سواء والله أعلم (١)

(القسم الخامس) :

وهو ما حكم فيه بالوهم على بعض رواته. والجواب أن الوهم إنما يؤثر إذا لم يرو الحديث من غير طريق الذى حكم عليه بالوهم. قال الحافظ بن حجر: « وليس فى الصحيح منه شىء »، وأما إذا روى الحديث من غير طريقه فذلك الوهم لا يؤثر ويكون المعتمد عليه أصل الحديث لا خصوص ذلك الطريق.

(القسم السادس) :

ما كان الإختلاف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، والجواب أن هذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع فى المختلف من ذلك أو الترجيح.

هذه الإنتقادات التى أشرنا اليها انما كان الدافع اليها دافعاً علمياً نزيهاً، ورغبة فى أن تتوافر كل عناصر الجودة والصحة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم،ولذلك فقد جاءت هادفة بناءة، ولم تغفل الجوانب الأخرى الجيدة التى امتازبها هذا الكتاب العظيم، بل أننى لارى فيها محاولة لتكميل الكتاب من وجهة نظر أصحابها.

وفى هذا الصدد يقول الشيخ أحمد شاكر : « وانما انتقد الدار قطنى وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ فى الصحة الدرجة العليا التى التزمها كل واحد منهما فى كتابه، فلا يهولنك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين، أن فى الصحيحين أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التى تكلموا فيها، وانقدها على القواعد الدقيقة التى سار عليها أئمة أهل العلم واحكم عن بينة والله الهادى الى سواء السبيل) (٢).

---

(١) المصدر السابق

(٢) الباعث الحثيث ص ٣٥ .

من طعن فيهم من رجال البخارى :

أما رجال الصحيح ، فقد ضعف الحفاظ منهم نحو الثمانين، ولكن أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم، وعرف أحوالهم وأطلع على أحاديثهم فهو - بهم وبأحوالهم -. أعرف ولهم أخبر، كما أنه لم يكثر من تخريج أحاديثهم، وليس لأحدهم أحاديث كثيرة إلا عكرمة مولى بن عباس. وبعض هؤلاء اخرج لهم فى أصول الكتاب، وبعضهم أخرج لهم فى المتابعات والشواهد ونحوهما.

وتعرض الحافظ ابن حجر العسقلانى لبيان هؤلاء الرجال المتكلم فيهم مرتباً إياهم على حروف المعجم، ثم أجاب على الاعتراضات فقال (١) « ينبغى لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأى راوٍ كان مقتضى لعدالته عنده وصحة ضبطه، وعدم غفلته ، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه فى الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له فى الأصول، فأما إن خرج له فى المتابعات والشواهد والتعاليق.

فهذا تتفاوت درجات من أخرج له منهم فى الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره فى أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح فى عدالة هذا الراوى، وفى ضبطه مطلقاً، أوفى ضبطه لخبر بعينه لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوته، منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسى يقول فى الرجل الذى يخرج عنه فى الصحيح : هذا جاز القنطرة يعنى بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، قال الشيخ أبو الفتح القشيرى فى مختصره : وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد فى غلبة الظن على المعنى الذى قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما.

ثم يستطرد ابن حجر فيقول : « قلت فلا يقبل الطعن فى أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة ، ومدارها على خمسة أشياء : البدعة ، أو المخالفة ، أو الغلط ، أو

(١) هدى السـارى ص ٣٨٤ ، ٣٨٥

جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع فى السندبأن يدعى فى الراوى أنه كان يدلس أو يرسل.

فأما جهالة الحال : فمندفعة عند جميع من أخرج لهم فى الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف فى دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعى لمعرفته مقدم على من يدعى عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد فى رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً.

وأما الغلط: فتارة يكثر من الراوى، وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مروياً عنده أو عند غير من رواية غير هذا الموصوف بالغلط على أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق ، وإن لم يوجد إلا من طريقه، فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس فى الصحيح = بحمد الله - من ذلك شىء. وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال سىء الحفظ، أوله أوهام، أوله مناكير، وغير ذلك من العبارات. فالحكم فيه كالحكم فى الذى قبله إلا أن الرواية عن هؤلا فى المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك.

وأما المخالفة : وينشأ عنها الشذوذ والنكارة ، فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً، فرواه من هو أحفظ أو أكثر عدداً بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً، وهذا ليس فى الصحيح منه إلا نزر يسير.

وأما دعوى الإنقطاع : فمدفوعة عمن أخرج لهم البخارى لما علم من شرطه ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو أرسال أن تسير أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة، فإن وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض، وإلا فلا.

وأما البدعة : فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق، فالمكفر بها لابد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة كما فى غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية فى على أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك، وليس فى الصحيح من حديث هؤلاء البتة.

والفسق بها : كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من طوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً ،لكنه مستند الى تأويل ظاهره سائغ فقد اختلف هل السنة فى قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة ، موصوفا بالديانة والعبادة فقيل يقبل مطلقاً وقيل يرد مطلقاً، والثالث التفصيل بين ان يكون داعية أوغير داعية فيقبل غير الداعية ، ويرد حديث الداعية ، وهذا المذهب هو الأعدل ، وصارت إليه طوائف من الأئمة وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه ، لكن فى دعوى ذلك نظر .

ثم اختلف القائلين بهذا التفصيل ، فبعضهم أطلق ذلك ، وبعضهم زاده تفصيلاً ، فقال : إن اشتملت روايه غير الداعية على مايشيد بدعتة ويزينه ويحسنه ظاهراً فلا تقبل ، وإن لم تشتمل فتقبل ، وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه فى عكسه فى حق الداعية فقال : إن اشتملت روايتة على مابرد بدعته قبل ، وإلافلا ، وعلى هذا إذا إشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على مالا تعلق له ببدعته أصلاً، هل ترد مطلقاً أو تقبل مطلقاً، وعلى هذا مال أبو الفتح القشيرى إلى تفصيل آخر فيه، فقال : إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو،إخماد لبدعته وإطفاء لناره وإن لم يوافقه أحد، ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ماوصفنا من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين ، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته ،فينبغى أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ، ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته والله أعلم.

ويستطرد ابن حجر قائلاً : « واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن فى جماعة بسبب اختلافهم فى العقائد ، فينبغى التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلابحق ، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا فى أمر الدنيا فضعفوهم لذلك ، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق.

وأبعد ذلك كله من الاعتبار تضعيف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره ، أو للتحامل بين الأقران ، وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه ، أوأعلى قدراً ، أوأعرف بالحديث ، فكل هذا لايعتبر به . . »(١)

---

(١) المصدر السابق ص ٣٨٥ .

ثم عقد بعد حديثه هذا فصلا مستقلا سرد فيه اسماء من طعن فيهم من الرواة ، مع حكاية ذلك الطعن والتنقيب عن سببه ، والقيام بجوابه، والتنبيه على وجه رده.

كما اثبت الحافظ ابن حجر فى هذا الفصل ، أن الجرح قد يكون لأمور لاتستحق أن يجرح بها صاحبها ، ولذلك كان المذهب الذى عليه جمهور أئمة النقد أن الجرح لايقبل إلا إذا فسر سببه ، وقال ابن الصلاح فى كتابه « علوم الحديث» : « التعديل مقبول من غير ذكر سببه على الراجح لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها ، وأما الجرح فإنه لايقبل إلا مفسراً مبين السبب ، لأن الناس يختلفون فيما يجرح ، وما لا يجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا وليس بجرح فى نفس الأمر ، فلا بد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح أم لا ، وهذا ظاهر مقرر فى الفقه وأصوله.

وذكر الخطيب ، أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخارى ومسلم وغيرهما ، ولذلك احتج البخارى بجماعة سبق من غيرهم الجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس رضى الله عنهما ، وكأسماعيل بن أبى أويس ، وعاصم بن على ، وعمروبن مرزوق وغيرهم ، واحتج مسلم بسويد بن سعد وجماعة اشتهر الطعن فيهم ، وهكذا فعل أبوداود السجستانى ، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لايثبت إلا إذا فسر سببه ، ومذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة. وعقد الخطيب بابا فى بعض أخبار من استفسر فى جرحه فذكر مالا يصلح جارحاً منها عن شعبة أنه قيل له : لم تركت حديث فلان ؟ قال: رأيته يركض على برذون فتركت حديثه ، ومنها عن مسلم بن ابراهيم أنه سئل عن حديث الصالح المرى فقال : مايصنع بصالح ذكروه يوماً عند حماد ابن سلمة فامتخط حماد» (١).

أهم شروح الجامع الصحيح:

لم يعن علماء الإسلام بكتاب - بعد القرآن - كما عنوا بصحيح البخارى ، فقد اعتنى علماء الأمة به شرحاً له ، واستنباطاً للأحكام منه ، وتكلماً على رجاله وتعاليقه ،وشرحاً لغريبة ، وبياناً لمشكلات إعرابه ، إلى غير ذلك ، وقد كثرت شروحه حتى قال صاحب كشف الظنون أنها

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١١٧ ، ١١٨ .

بلغت اثنتين وثمانين شرحاً ومن أشهر هذه الشروح:

١- شرح الإمام أبي سليمان أحمد بن محمد بن ابراهيم بن خطاب البستي المشهور بالخطابي (ت ٣٨٨ هـ).

٢- شرح الإمام مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز ابادي الشيرازي (ت٨١٧هـ) المسمى « منح الباري بالسيح الفسيح الجاري».

٣- شرح العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني (ت٧٨٦ هـ) المسمى « الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري».

٤- شرح الإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) . والمسمى « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » ، وهو أجمل الشروح وأوفاها وأحسنها.

٥- شرح العلامة الشيخ بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي (ت٨٥٥هـ). وسماه « عمدة القاري» وهو شرح وسيط.

٦- شرح العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب المصري الشافعي المشهور بالقسطلاني (ت ٩٢٢هـ). وسماه « إرشاد الساري إلى صحيح البخاري».

٧- شرح العلامة الشيخ أبو الحسن بن عبد الهادي السندي (ت ١١٣٨هـ).

مختصرات الجامع الصحيح :

وللجامع الصحيح مختصرات منها :

١- مختصر الشيخ الإمام جمال الدين أبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي (ت٦٥٦هـ).

٢- مختصر العارف بالله الشيخ أبو محمد عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأندلسي (ت٦٩٥هـ). وسماه «بهجة النفوس وغايتها ، بمعرفة مالها وما عليها».

٣- مختصر الشيخ العلامة بدر الدين حسن بن عمر بن حبيب الحلبي (ت٧٧٩هـ) وسماه

« إرشاد السامع والقارىء المنتقى من صحيح البخارى »

٤- مختصر الشيخ الإمام زين الدين أبى العباس أحمد بن عبد اللطيف الشرجى الزبيدى (ت٨٩٣هـ)

وقد ألفت كتب أخرى كثيرة حول الجامع الصحيح منها:

١- كتاب التعديل والتجريح لرجال البخارى للقاضى أبى الوليد سليمان ابن خلف الباجى (ت٤٧٤هـ).

٢-كتاب أسماء رجال البخارى للإمام الشيخ أحمد بن محمد الكلاباذى(ت٣٩٨هـ).

٣-التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، للإمام جمال الدين محمد بن عبدالله ابن مالك النحوى (ت٦٧٢هـ).

٤- كتاب الإنهام بما وقع فى البخارى من الإبهام ، لجلال الدين عبد الرحمن بن عمر البلقينى (ت٨٢٤هـ).

٥- كتاب تعليق التعليق، للحافظ ابن حجر العسقلانى (ت٨٥٢هـ) وله أيضاً كتاب «التشويق إلى وصل التعليق».

نماذج من صحيح البخارى

باب كيف كان بدء الوحى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم :

١- قال البخارى : حدثنا الحميدى عبدالله بن الزبير قال : حدثنا سفيان قال : حدثنا يحيى بن سعيد الأنصارى قال : أخبرنى محمد بن ابراهيم التيمى أنه سمع علقمة بن وقاص الليثى يقول : سمعت عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - على المنبر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :« إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل إمرىء مانوى ، فمن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو أمرأة ينكحها فهجرته الى ماهاجر إليه »(١)

باب دعاؤكم إيمانكم:

٢- حدثنا عبيد الله بن موسى قال : أخبرنا حنظلة بن أبى سفيان عن عكرمة بن خالد عن

---

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب بدء الوحى:باب كيف كان بدء الوحى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ٩/١

ابن عمرو رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « بني الاسلام على خمس شهادة ان لا إله الا الله ، وان محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان» (١)

باب ما كان النبى صلى الله عليه وسلم يتخولهم بالموعظة بالعلم كى لا ينفروا :

٣- حدثنا محمد بن بشار قال : حدثنا يحيى بن سعيد قال : حدثنا شعبة قال : حدثنى أبو التياح عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم:« يسروا ولا تعسروا ،وبشروا ولا تنفروا »(٢)

باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء :

٤- حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن خالد عن سعيد بن أبى هلال عن نعيم المجمر قال : رقيت مع أبى هريرة على ظهر المسجد فتوضأ فقال : إنى سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « إن أمتى يدعون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم ان يطيل غرته فليفعل » (٣)

باب فضل الجماعة

٥- حدثنا عبدالله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال : « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبعة وعشرين درجة.(٤)

١- اخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الإيمان : باب دعاؤكم ايمانكم ٤٩/١

٢- اخرجه البخارى فى صحيحه، كتاب العلم : باب ما كان النبى صلى الله عليه وسلم يتخولهم بالموعظة والعلم كى لا ينفروا ١٦٢/١

٣- اخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الوضوء : باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء ٢٣٥/١

٤- أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الأذان : باب فضل صلاة الجماعة ٢ / ١٣١

باب السواك يوم الجمعة

٦- حدثنا عبدالله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن أبى الزنا دعن الأعرج عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لولا أن اشق على أمتى - أو على الناس - لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة (١)

باب سنة العيدين لأهل الاسلام :

٧- حدثنا حجاج قال : حدثنا شعبة قال : أخبرنى زبيد قال : سمعت الشعبى عن البراء قال : سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يخطب فقال « أن أول ما نبدأ من يومنا هذا أن نصلى، ثم نرجع فننحر، فمن فعل فقد اصاب سنتنا ».(٢)

باب الجمع فى السفر بين المغرب والعشاء

٨- عن حسين عن يحيى بن أبى كثير عن حفص بن عبيد الله بن أنس عن أنس ابن مالك رضى الله عنه قال : « كان النبى صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة المغرب والعشاء فى السفر» (٣)

باب خاتم النبين صلى الله عليه وسلم :

٩- حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عبدالله بن دينار عن أبى صالح عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن مثلى ومثل الأنبياء من قبلى كمثل رجل بنى بيتاً فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية، فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له ويقولون : هلا وضعت هذه اللبنة فأنا اللبنة وأنا، خاتم النبيين» (٤)

---

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب الجمعة : باب السواك يوم الجمعة ٣٧٤/٢

(٢) أخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب العيدين : باب سنه العيدين لأهل الإسلام ٤٤٥/٢

(٣) أخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب تقصير الصلاة : باب الجمع فى السفر بين المغرب والعشاء ٥٧٩/٢

(٤) أخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب المناقب:باب خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم٥٥٨/٦

باب خدمة الرجل فى أهله

١٠- حدثنا محمد بن عرعرة ، حدثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم عن الأسود عن يزيد سألت عائشة رضى الله عنها : ما كان النبى صلى الله عليه وسلم يصنع فى البيت ؟ قالت: كان فى مهنة أهله، فإذا سمع الأذان خرج » (١)

باب حفظ المرأة زوجها فى ذات يده والنفقة :

١١- حدثنا على بن عبدالله حدثنا سفيان حدثنا ابن طاووس عن أبيه وأبو الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خير نساء ركبن الإبل نساء قريش، وقال الآخر صالح نساء قريش، أحناه على ولد فى صغره وأرعاه على زوج فى ذات يده »(٢)

ويذكر عن معاوية وابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم

باب عقوق الوالدين من الكبائر

١٢- حدثنى اسحاق، حدثنا خالد الواسطى عن الجريرى عن عبد الرحمن بن أبى بكرة عن أبيه رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألاأنبئكم بأكبر الكبائر ؟ قلنا بلى يارسول الله ، قال : الإشراك بالله ، وعقوق الوالدين ، وكان متكئاً فجلس فقال : إلا وقول الزور، وشهادة الزور، ألا وقول الزور، وشهادة الزور، فمازال يقولها حتى قلت:ألا يسكت»(٣)

باب الساعى على الأرملة

١٣- حدثنا إسماعيل بن عبدالله قال : حدثنى مالك عن صفوان ابن سليم يرفعه الى النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الساعى على الأرملة والمسكين كالمجاهد فى سبيل الله أو كالذى يصوم النهار ويقوم الليل » (٤)

أخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب النفقات : باب خدمة الرجل فى أهله ٥٠٧/٩ .

(٢)أخرجه البخارى فى صحيحه،كتاب النفقات:باب حفظ المرأة زوجها فى ذات يده والنفقة٥١١/٩

(٣) أخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب الأدب : باب عقوق الوالدين من الكبائر ٤٠٥/١٠

(٤) أخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب الأدب :باب الساعى على الأرملة ٤٣٧/١٠

باب فضل من ترك الفواحش :

١٤- حدثنا محمد بن سلام - أخبرنا عبدالله عن عبيد الله بن عمر عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « سبعة يظلهم الله يوم القيامة فى ظله يوم لاظل إلا ظله : إمام عادل وشاب نشأ فى عبادة الله ورجل ذكر الله فى خلاء ففاضت عيناه، ورجل قلبه معلق فى المسجد، ورجلان تحابا فى الله، ورجل دعته أمرأة ذات منصب وجمال الى نفسها فقال : إنى أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لاتعلم شماله ما تنفق يمينه » (١)

باب قول الله تعالى : « ونضع الموازين القسط » وأن أعمال بنى أدم وقولهم يوزن :

١٥- حدثنى أحمد بن إشكاب حدثنا محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبى زرعه عن أبى هريره رضى الله عنه قال النبى صلى الله عليه وسلم : « كلمتان حبيبتان الى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان فى الميزان : سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم ».(٢)

---

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب الحدود : باب فضل ترك الفواحش ١٢/١١٢

(٢) أخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب التوحيد : باب قول الله تعالى : « ونضع الموازين القسط » وأن أعمال بنى أدم وقولهم يوزن ١٣/ ٥٣٧ .

٤-صحيح مسلم

مؤلفـــه

هو الإمام الكبير ، وحافظ الحفاظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذالقشيرى النيسابورى ، ولد بنيسابور سنة (٢٠٤هـ) صاحب الصحيح ، وأحد الأئمة الأعلام الذين خلد ذكرهم الزمان.

طلب الحديث صغيراً ، وقد كانت حيا ه حافلة بالأعمال الجليلة ، ورحل فى طلب العلم الى جميع محدثى الأمصار ، فارتحل الى الحجاز والعراق والشام ، ومصر وغيرها من الأقطار ، وكما ذكرنا فقد ابتدأ سماعه للحديث فى سن مبكرة ، وكان أول سماعه سنة ثمانى عشرة ومائتين ، وقد لقى فى رحلاته كثيراً من أئمة العلم وأخذ عنهم ، فسمع بخراسان يحيى بن يحيى ، واسحق بن راهويه وآخرين ، وبالرى محمد بن مهران وأباغسان وآخرين ، وبالعراق ابن حنبل وعبدالله بن مسلمة وآخرين ، وبالحجاز سعيد بن منصور ، وأبا مصعب وآخرين ، وبمصر عمروبن سواد وحرملة بن يحيى وآخرين .

وقد أخذ عن مشايخ البخارى وغيره ، وكان شديد الحب للبخارى ، شديد التقدير له ، وقد اقتدى به فى وضع صحيحه ولما ورد البخارى نيسابور فى آخر أمره لازمه مسلم ، وأدام التردد عليه واستفاد منه ، وحذا حذوه ، وكان يعرف له فضله ، وقد هجر من أجله شيخه محمد بن يحيى الذهلى عندما وقعت الفتنة بينه وبين البخارى وذلك لأن ابن يحيى الذهلى قال يوماً لأهل مجلسه وفيهم مسلم بن الحجاج ألا من كان يقول بقول البخارى فى مسألة «اللفظ بالقرآن» فليعتزل مجلسنا فنهض مسلم من فوره الى منزله وجمع ماكان سمعه من الذهلى وأرسله إليه وترك الروايه عنه فى الصحيح وغيره ، وكذلك صنع مع البخارى فلم يروعنه فى صحيحه مع أنه من شيوخه أيضاً .

ومن شيوخ الإمام مسلم رحمه الله يحيى بن يحيى النيسابور ، وأحمد بن حنبل ، واسحق بن راهويه ، وعبدالله بن مسلمة القعنبى وعثمان ، وأبوبكر ابنا أبى شيبة ، وشيبان بن فروخ

،وحرملة ابن يحيى صاحب الشافعي، ومحمد بن المثنى ومحمد بن يسار، ومحمد ابن مهران ابن سلمة المرادي وغيرهم كثيرون.

وروى عن الإمام مسلم جماعة كثيرون من أئمة عصره وحفاظه ومنهم من هم من أقرانه، ومن أعيانهم أبو حاتم الرازي، وموسى بن هارون، وأحمد بن سلمه، وأبوبكر بن خزيمة، ويحيى ابن صاعد، وأبو عوانة الإسفرايني، والترمذي أبو عيسى وغيرهم.

ومن أخص تلامذته ابراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه الزاهد.

أجمع العلماء على جلالته وامامته وعلومرتبته في السنة وحذقه فيها وتضلعه منها، وقد أثنى عليه كثير من العلماء من أهل الحديث وغيرهم قال أحمد بن سلمة : (سمعت أبازرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما). وقال اسحاق بن منصور لمسلم: (لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين) ، وقال الخطيب البغدادي : (إنما قفا مسلم طريق البخاري ونظر في علمه وحذا حذوه)، وقال إسحق ابن راهويه وقد ذكر مسلماً : (أي رجل يكون هذا)، وقال ابن أبي حاتم : (كان من الحفاظ كتب عنه بالري)، وقال أبو قريش الحافظ : (حفاظ الدنيا أربعة : فذكر منهم مسلماً)(١) وقال شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء(كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم ، ماعلمته ألا خيراً) (٢) وقال مسلمة بن قاسم : (ثقة جليل القدر من الأئمة) (٣) .وقال النووي : (اجمعوا على جلالته وإمامته ، وعلو مرتبته ، وحذقه في هذه الصنعه وتقدمه فيها ...) (٤) ويؤيد ما جاء في ثناء العلماء عليه، وما يدل على علو مرتبته في السنة وتضلعه فيها ما جاء في كتابه الصحيح وما فيه من حسن الترتيب وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان، والاحتراز من التحويل في الأسانيد عند اتفاقها من غير زيادة وينبه على ما في ألفاظ الرواة من اختلاف في المتن أو الأسانيد ، وما الى غير ذلك مما تميز به كتابه الصحيح.

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/ ١٥٠ . وتاريخ بغداد ١٠١/١٣٤

(٢) تهذيب التهذيب ١٠/ ١٢٧ ،

(٣) المرجع السابق .

(٤) تهذيب الأسماء ٢/ ٩٠

توفى رحمه الله عشية يوم الأحد ودفن "بنصر آباد" بنيسابور، يوم الأثنين لخمس بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين عن ٥٧ عاماً.[١]

من مؤلفات الأمام مسلم :

١- الجامع الصحيح، وهو من أجل وأعظم مؤلفات مسلم.

٢- كتاب الجامع الكبير على الأبواب.

٣- المسند الكبير على أسماء الرجال.

٤- كتاب الأسماء والكنى.

٥- كتاب العلل.

٦- كتاب التمييز.

٧- كتاب أوهام المحدثين.

٨- كتاب من ليس له إلا راوٍ واحد.

٩- كتاب طبقات التابعين.

١٠- كتاب المخضرمين.

١١- كتاب الأفراد.

١٢- كتاب الوحدان.

١٣- كتاب الأقران.

١٤- كتاب الطبقات..

صحيح الإمام مسلم :

يعتبر صحيح مسلم أحد الكتابين الصحيحين ، أولهما، صحيح البخارى وثانيهما هذا الصحيح (صحيح مسلم)، فهما اصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل، كما أن الأمة تلقت هذين الكتابين بالقبول.

---

(١) تاريخ ابن كثير ٣٢/١١

وقد بالغ الإمام مسلم فى البحث والتحرى عن الرجال والتمحيص للمرويات والموازنة بينها والتوفيق فى تحرير الألفاظ، والإشارة الى الفروق بينها، وقد أنتقى الإمام مسلم كتابه الصحيح من العدد الكثير من الروايات المسموعة، فقد روى عنه أنه قال: « صنفت هذا الحديث من ثلثمائة ألف حديث مسموعة » (١).

وكذلك يدل على صحته وتهذيبه وتنسيقه، أن الإمام مسلم مكث هو وبعض تلاميذه يكتبون ويحررون حتى تم تأليفه فى خمس عشرة سنة، وقد روى عن أحمد بن سلمة أنه قال : «كتبت مع مسلم فى تأليف صحيحه خمس عشرة سنة وهو اثنا عشر ألف حديث». وقال الإمام مسلم : « لو أن أهل الأرض يكتبون الحديث مائتى سنة ما كان من مدارهم إلا على هذا المسند »، ويدل على شدة تحريه ، واستيثاقه من المرويات قوله : « ما وضعت شيئا فى كتابى هذا إلا بحجة،وما أسقطت منه شيئاً إلا بحجة. »

ومما اتسم به الإمام مسلم رحمه الله - أنه لم يكن متعصباً ولا مغروراً ولا متعنتاً، يدل على ذلك أنه عند فرغ من تأليف صحيحه، عرضه على أئمة العلم، فروى الخطيب البغدادى بإسناده عن مكى ابن عبدان أحد حفاظ نيسابور قال : سمعت مسلماً يقول: « عرضت كتابى هذا على أبى زرعة الرازى فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة خرجته ».

عدد أحاديث صحيح مسلم :

ذكر أن عدد أحاديث صحيح مسلم دون المكرر أربعة آلاف حديث يؤيد ما ذكره الإمام أبو عمرو بن الصلاح بسنده عن أبى قريش الحافظ قال : « كنت عند أبى زرعة الرازى فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه وجلس ساعة وتذاكرا فلما قام قلت له : هذا جمع أربعة آلاف حديث فى الصحيح ، قال أبو زرعة : فلمن ترك الباقى ؟ وعلق على هذا الشيخ ابن الصلاح فقال : أراد أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات. (٢)

---

(١) راجع « شرح صحيح مسلم » ١٥/١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص١٥.

ولعا قال أحمد بن سلمة : إنه اثنا عشر ألف حديث ، لعله أراد بالمكرر.

خصائص صحيح مسلم :

أولاً : امتاز صحيح مسلم بأن الإمام مسلم رحمه الله- سلك فيه طريقة حسنة وذلك أنه يجمع المتون كلها بطرقها فى موضع، ولا يفرقها فى الأبواب ولا يقطعها فى تراجم متعددة كما يفعل البخارى، وكذلك لا يكررها.

بل « إلا أن يأتى موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة ، أو إسناد يقع الى جنب إسناد لعلة تكون هناك، لأن المعنى الزائد فى الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام.. فلابد من إعادة الحديث الذى فيه ما وصفنا من الزيادة أو أن يفصل ذلك المعنى من جملته فإعادته بهيئة إذا ضاق ذلك أسلم، فأما ماوجدنا بدأ من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه، فلا نتولى فعله إن شاء الله» (١)

ثانياً : جمع طرق كل حديث فى موضع واحد ليتضح اختلاف المتون وتشعب الأسانيد، قال النووى، نقلا عن ابن الصلاح فى رده على من عاب مسلماً بروايته عن جماعة من المتوسطين « يكون ذلك واقعاً فى المتابعات والشواهد، لا فى الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف، رجاله ثقات، ويجعله أصلاثم يتبعه بإسناد آخر أو أسانيد ، فيها بعض الضعفاء، على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه » (٢).

ثالثاً : وكذلك سلك الإمام مسلم فى صحيحه ، مسلك الإيجاز فى كتابه بالجمع بين المتفق عليه من رجال الأسانيد وذكر غير المتفق عليه من الرجال، وهو ما يعرف بالتحويل، وقد أكثر مسلم فى صحيحه من هذه الطريقة، ويرمز الى ذلك بحرف « ح ».

رابعاً : جرد الامام مسلم فى صحيحه الصحاح، وقد اشتمل على كثير من أحاديث البخارى، ولكنه رواها من طرق أخرى بغير أسانيده ، كما أنه لم يتعرض فى صحيحه للاستنباط.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ص٤٩ .

(٢) شرح مسلم ١/ ٢٥ .

خامساً : لم يكثر الإمام مسلم رحمه الله - في صحيحه من التعليق فليس فيه منها إلا إثنا عشر موضعاً، وهى فى المتابعات لا الأصول وقد ذكرها الإمام النووى فى مقدمة شرحه(١)، وقد إعتبروا من التعليق ذكر الراوى بطريق الإبهام مثل حدثنى بعض أصحابنا ونحوه، قال النووى - رحمه الله- « وليس شيء من هذا - والحمد لله- مخرجاً لما وجد فيه من خير الصحيح بل هى موصولة من جهات صحيحة لا سيما ما كان منها مذكوراً على وجه المتابعة، ففى نفس الكتاب وصلها، فاكتفى بكون ذلك معروفاً عند أهل الحديث ».

سادساً : يتميز صحيح مسلم جودة فى الترتيب، فقد رتبه الإمام على أبواب الفقه، ولكنه لم يذكر عناوين كما صنع البخارى، أما العناوين الموجودة فيه فهى من وضع الإمام النووى غالباً اذ قال : (وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم، بعضها جيد، وبعضها ليس بجيد، وإما لقصور فى عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك . وأنا إن شاء الله- أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها فى مواضعها، والله أعلم » (٢).

سابعاً : أورد الأحاديث كاملة ، ولذلك فلم تتقطع عليه الأحاديث ولم يوزع أحاديثه على أبواب متعددة، بل جمع الأحاديث المروية بأكثر من اسناد فى باب واحد.

ثامناً : فى كتاب صحيح مسلم مقدمة منهجية واسعة، ذكر فيها نبذة جيدة عن أصل علم الحديث، وصرح بشرطه، واحتج له فى هذه المقدمة، فقد قسم الأحاديث ثلاثة أقسام.

أ- ما رواه الحفاظ المتقنون.

ب- ما رواه المتوسطون فى الحفظ والاتقان.

جـ- ما رواه الضعفاء المتركون.

وقد ذكر أنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثانى، أما القسم الثالث فلا يعرج عليه.

وقد ذهب الحاكم والبيهقى الى أن مسلماً مات قبل إخراج القسم الثانى، وذكر القاضى

---

(١) المرجع السابق ١٨/١.

(٢) المرجع السابق ٢١/١ .

عياض أنه استوفى فى كتابه ما وعد، فتكون الصحة عنده تشمل الحسن كما هى كذلك عند ابن خزيمة وابن حبان.

وقال ابن رجب (١) : (أما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن فى حفظه بعض شيء وتكلم فيه بحفظه، لكنه يتحرى عنه ، ولا يخرج عنه إلا مالا يقال فيه : أنه مما وهم فيه).

وقد يروى الإمام مسلم لرجل ليس من طبقة رجاله لسبب تقتضيه الرواية فليس معنى ذلك أن هذا الرجل يصبح من الثقات، فلقد أخرج مسلم لحماد بن سلمة، ولكنه لم يخرج إلا رواياته عن المشهورين نحو ثابت البنانى، وذلك لكثرة ملازمته ثابتاً وطول صحبته اياه، حتى بقيت صحيفة ثابت على ذكره وحفظه بعد الاختلاط كما كانت قبل الاختلاط، وأما حديثه عن آحاد البصريين فأن مسلماً لم يخرج منها شيئاً لكثرة ما يوجد فى رواياته عنهم من الغرائب، وذلك لقلة ممارسته لحديثهم(٢).

تاسعاً: من مزايا صحيح مسلم أيضاً، أنه فرق فى صحيحه بين (حدثنا)و (اخبرنا) فالأولى عنده للسماع، والثانية عنده لما قرىء على الشيخ، وقال النووى : « وهذا الفرق هو مذهب الشافعى و أصحابه وجمهور أهل العلم فى المشرق» .(٣)

عاشراً : اعتناء مسلم فى صحيحه بضبط اختلاف لفظ الرواة كقوله (حدثنا فلان) و (اللفظ لفلان) ، وكما اذا كان بينهما اختلاف فى حرف من متن الحديث أو صفة الراوى أو نحو ذلك فإنه يبينه، وربما كان بعضه لا يتغير به معنى.(٤)

يضاف الى ما سبق أن ذكرناه أن الأمام مسلم، اقتصر على الأحاديث دون الموقوفات، فلم يعرج عليها إلا فى بعض المواضع على سبيل الندرة تبعاً لا قصداً.

---

(١) فى « شرح علل الترمذى » .

(٢) انظر كتاب « شروط الأئمة ص٤٧ » .

(٣) شرح مسلم للنووى ١/٢١ .

(٤) المرجع السابق ١/٢٢ .

ويجدر بنا فى تمام ذكر خصائص صحيح مسلم أن نذكر قول الإمام النووى: « ومن حقق نظره فى صحيح مسلم - رحمه الله - واطلع على ما أودعه فى أسانيده وترتيبه وحسن سياقاته وبديع طريقته. ومن نفائس التحقيق، وجواهر التدقيق، وأنواع الورع والاحتياط والتحرى فى الرواية، وتلخيص الطرق واختصارها، وضبط متفرقها وانتشارها، وكثرة اطلاعه، واتساع روايته، وغير ذلك من المحاسن والأعجوبات، واللطائف الظاهرات والخفيات علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره وقل من يساويه بل يدنيه من أهل وقته ودهره، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ».

الباعث للإمام مسلم على تأليفه الجامع الصحيح :

والباعث على تأليفه للجامع الصحيح أمران :

الأول : جمع طائفة من الأحاديث الصحيحة المتصلة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم المشتملة على أحكام الدين وسننه وغير ذلك، لأن المصنفات فى ذلك العصر كان الحديث الصحيح ممزوجاً بغيره، لا يوجد سوى صحيح بخارى، حيث كان البحث فيه من الصعوبة بمكان لخفاء تراجمه ودقة وضعه على من ليسوا من أهل هذا العلم .

الثانى : ما كان من القصاص والزنادقة، وجهلة المتصوفة فى خداع العامة واغرائهم بالمناكير، فأراد مسلم رحمه الله بكتابه الصحيح أن يخرج الناس من هذه الظلمات الى النور، بما يقدمه لهم من أحاديث صحيحه من أحاديث رسوله الله صلى الله عليه وسلم.

ولقد تضمنت مقدمة صحيح مسلم التى ضمنها صحيحه هذه الأسباب الحاملة له على تجريد الأحاديث الصحاح من غير تعرض للاستنباط، ولا لتكرار الأحاديث ليسهل على الناس تناوله.

شرط مسلم فى صحيحه :

قد أشرنا فيما سبق - عند الحديث على صحيح البخارى وما قاله الأئمة حول شروط الشيخين، وضربنا لذلك مثلاً بأصحاب الزهرى، وقيل أنهم على خمس طبقات وذكر أن البخارى يخرج أحاديث الطبقة الأولى استيعاباً ومن أحاديث الطبقة الثانية انتقاء، وأن مسلم

أحاديث الطبقتين الأولى والثانية باستيعاب وينتقى من أحاديث أهل الطبقة الثالثة.

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : شرط مسلم رحمه الله تعالى فى صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً من الشذوذ والعلة قال : وهذا حد الصحيح فكل حديث اجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث، وما اختلفوا فى صحته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء شرط من هذه الشروط وبينهم خلاف فى اشتراطه، كما اذا كان بعض الرواه مستوراً أو كان الحديث مرسلاً. وقد يكون سبب اختلافهم أنه هل اجتمعت فيه هذه الشروط أم انتفى بعضها ؟ وهذا هو الأغلب فى ذلك، كما إذا كان الحديث فى رواته من اختلف فى كونه من شرط الصحيح، فإذا كان الحديث رواته كلهم ثقات غير أن فيهم أبا الزبير المكى مثلاً، أو سهيل بن أبى صالح أو العلاء بن عبد الرحمن أو حماد بن سلمة قالوا فيه : هذا حديث صحيح على شرط مسلم وليس بصحيح على شرط البخارى لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الشروط المعتبرة ولم يثبت عند البخارى ذلك فيهم (١)..»

يضاف الى ذلك أن نذكر أن الأمام مسلم أبان عن منهجه فى تخريج الأحاديث واعتماد الرجال، فذكر أنه قسم الأحاديث ثلاثة أقسام، الأول : ما رواه الحفاظ والمتقنون، والثانى : ما رواه المستورون المتوسطون فى الحفظ والأتقان، والثالث : ماروواه الضعفاء والمتروكون، وأنه إذا فرغ من القسم الأول، أتبعه الثانى، أما الثالث، فلا يعرج عليه ولا يلتفت إليه. (٢)

وفى هذا الصدد لابد أن نشير الى أن البخارى ومسلم لم ينقل عن واحد منهما أنه قال شرطت أن أخرج فى كتابى ما يكون على الشرط الفلانى، وإنما يعرف ذلك من كتابيهما، وللعلماء فى تحقيق شرطهما فى الصحيحين أقوال : (٣)

<u>الأول</u> : ما ذكره الحاكم النيسابورى فى كتاب المدخل الى معرفة كتاب الأكليل: «الدرجة الأولى من الصحيح اختيار البخارى ومسلم، وهو أن يروى الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم الصحابى المشهور وله روايان ثقتان، ثم يرويه عنه التابعى المشهور بالرواية عن

---

(١)مسلم لشرح النووى ١٥/١ ، ١٦ .

(٢)المرجع السابق ٤٨/١ . ٤٩ .

(٣)الحديث والمحدثون ص٣٨٤ ، ٣٨٨ .

الصحابي وله روايان ثقتان، ثم يرويه عنه من اتباع التابعين حافظ متقن وله رواة ثقات من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً مشهوراً بالعدالة في روايته) ١ هـ.

قال أبو على الغساني : « ليس المراد أن يكون كل خبر روياه يجتمع فيه روايان عن صحابيه ثم عن تابعيه فمن بعده، فإن ذلك يعز وجوده، وانما المراد أن هذا الصحابي ، وهذا التابعي قد روى عنه رجلان خرج بهما عن حد الجهالة ».(١)

وقال ابن حجر في مقدمته لشرح البخاري: « ما ذكره الحاكم وان كان منتقضاً في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم - يعني البخاري - إلا أنه معتبر في حق من بعدهم فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد فقط».(٢)

الثاني : قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في شروط الأئمة الستة :
شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته الى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون اسناده متصلاً غير مقطوع، وإن كان للصحابي راويان فصاعداً ، فحسن، و إن لم يكن إلا راو واحد، وصح الطريق إليه كفى. إلا أن البخاري ترك أحاديث أقوام لشبهة وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم لزوال الشبهة عنهم عنده. ومثال ذلك أن سهيل بن أبي صالح تكلم بعضهم في سماعه عن أبيه فقيل صحيفة ، فترك البخاري حديثه في الأصول لا في الشواهد ، واستغنى عنه بغيره من أصحاب أبيه احتياطاً، ومسلم اعتمد عليه لما سبر أحاديثه فوجده يحدث عن عبد الله بن دينار عن أبيه ومرة عن الأعمش عن أبيه ومرة يحدث عن أخيه عن أبيه بأحاديث فاتته من أبيه فصح عنده أنه سمع من أبيه اذ لو كان سماعه صحيفة لكان يروى هذه الأحاديث مثل تلك الأخر، وكذلك حماد بن سلمة امام كبير مدحه الأئمة وأطنبوا، ولكن تكلم فيه بعض منتحلي المعرفة أن بعض الكذبة أدخل في حديثه ماليس منه، لم يخرج عنه البخاري في صحيحه معتمداً عليه بل استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التي يرويها من حديث غيره من أقرانه كشعبة وحماد بن زيد وأبي عوانة وأبي الأحوص وغيرهم.

---

(١) تدريب الراوي ص ٩٩/١ .

(٢) المرجع السابق .

ومسلم أعتمد عليه لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين رووا عنه، لم يختلفوا غليه، وشاهد مسلم منهم جماعة ، و أخذ عنهم ثم عدالة الرجل فى نفسه وإجماع أئمة النقل على ثقته وامامته ، ومثل حماد بن سلمه وسهيل بن أبى صالح فى ذلك داود بن أبى هند وابو الزبير ابن عبد الرحمن وغيرهما، فلما تكلم فى هؤلاء بما لا يزيل العدالة والثقة ترك البخارى اخراج حديثهم فى الأصول تحرياً وأخرج مسلم أحاديثهم لزوال الشبهه.(١)

الثالث : ما قاله الحفاظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمى(٢)، قال فى كتابه شروط الأئمة الخمس، وذكر فيه شروط الشيخين وغيرهما فقال : مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوى العدل فى مشايخه، وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصح إخراجه إلا فى الشواهد والمتابعات ، وهذا باب فيه غموض، وطريقة معرفة طباق الرواة عن راوى الأصل ومراتب مداركهم.

ولنوضح ذلك بمثال : وهو أن تعلم أن أصحاب الزهرى مثلاً على خمس طبقات ولكل طبقة منها مزية على التى تليها :

فالطبقة الأولى: جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهرى - بحيث كان منهم من يلازمه فى السفر، ويلازمه فى الحضر، وهى الغاية فى الصحة، كما لك وابن عيينه ويونس وعقيل الايليين وجماعة.

والطبقة الثانية : لم تلازم الزهرى إلا مدة يسيرة ، فلم تمارس حديثه ، وكانوا فى الاتقان، دون الطبقة الأولى كجعفر بن برقان وسفيان بن حسين السلمى، وزمعه بن صالح المكى، وهم شرط مسلم.

والطبقة الثالثة : جماعة لزموا الزهرى مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول - كمعاوية ابن يحيى الصدفى وإسحق بن يحيى الكلبى، والمثنى بن الصباح وغيرهم.

---

(١) تدريب الراوى ١٠٥/١ ، ١٠٦ .

(٢) المرجع السابق ١٠٣/١ ، ١٠٤ .

الطبقة الرابعة : قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة فى الجرح والتعديل، وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهرى، لأنهم لم يلازموه كثيراً.

والطبقة الخامسة : نفر من الضعفاء والمجهولين ، لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرجوا حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبى داود فمن دونه، فأما عند الشيخين فلا، وهؤلا مثل بحر بن كنيز السقاء والحكم بن عبد الله الأيلى وعبد القدوس بن حبيب الدمشقى، ومحمد بن سعيد المصلوب وغيرهم.

قال : فأما الطبقة الأولى فهم شرط البخارى، وقد يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب ، وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين الأولى والثانية باستيعاب، وينتقى من أحاديث أهل الطبقة الثالثة، وأما الرابعة والخامسة فلا يعرجان عليهما » أهـ كلام الحازمى.

وقال الحافظ ابن حجر (١) معقباً على كلام الحازمى : « وهذا المثال الذى ذكره الحازمى عن الزهرى إنما يتأتى فى حق المكثرين فيقاس على أصحاب الزهرى وأصحاب نافع وأصحاب الأعمش وأصحاب قتادة وأمثالهم.. فأما غير المكثرين فقد اعتمد الشيخان فى تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم من قوى الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرد به كيحيى بن سعيد الأنصارى، ومنهم من لم يقوا الاعتماد عليه فأخرجاله ما شاركه فيه غيره وهو الأكثر».

الرجال الذين طعن فيهم فى صحيح مسلم :

انتقد بعض العلماء الامام مسلم رحمه الله - فى تخريجه فى كتابه الصحيح لرجال ضعفاء متوسطين ليسوا على شرطه، منهم من شاركه البخارى فيهم، ومنهم من انفرد بهم، وعدد هؤلاء مائة وستون رجلاً.

وللأمام الحافظ أبى عمرو بن الصلاح ، جواب موجز محرر فى الدفاع عن الأمام مسلم رحمه الله ، ننقله هنا عن الإمام النووى فى مقدمته لشرح مسلم.(٢)

---

(١) هدى السارى ٦/١ .

(٢) شرح صحيح مسلم للنووى ٢٥/١ - ٢٦ ..

قال النووى رحمه الله : عاب عائبون مسلماً بروايته فى صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين فى الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح، ولا عيب عليه فى ذلك بل جوابه من أوجه ذكرها الشيخ الأمام أبو عمرو بن الصلاح:

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ، ثقة عنده، ولا يقال الجرح مقدم على التعديل لأن ذلك فيما اذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب، وإلا فلا يقبل الجرح، وقد قال الإمام الحافظ أبو بكر البغدادى وغيره : ما احتج البخارى ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم ، محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب.

الثانى : أن يكون ذلك واقعاً فى المتابعات والشواهد لا فى الأصول ، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف، ورجاله ثقات، ويجعله أصلاً ثم يتبعه باسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه، وقد اعتذر الحاكم أبو عبد الله بالمتابعة والاستشهاد فى إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح منهم مطر الوراق وبقية بن الوليد ومحمد بن اسحاق بن يسار وعبد الله بن عمر العمرى، والنعمان بن راشد، وأخرج مسلم عنهم فى الشواهد فى أشباه لهم كثيرين.

الثالث : أن يكون ضعف الضعيف الذى احتج به مسلماً طرأ بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه فهو غير قادح فيما رواه من قبل فى زمن استقامته كما فى أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، فقد ذكر الحاكم أبو عبد الله أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر فهو فى ذلك كسعيد بن أبى عروبة، وعبد الرزاق وغيرهما ممن اختلط آخراً، ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج فى الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك.

الرابع : أن يعلو بالشخص الضعيف اسناده، وهو عنده من رواية الثقات نازل فيقتصر على العالى، ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن فى ذلك، وهو خلاف حالة فيما رواه عن الثقات أولاً ثم أتبعه بمن دونهم متابعة، وكأن ذلك وقع منه على حسب حضور باعث النشاط وغيبته، وهذا العذر قد رويناه عنه تنصيصاً، روينا عن سعيد بن عمرو البرذعى أنه حضر أبازرعة الرازى، وذكر عنده صحيح مسلم فأنكر عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر وقطن

ابن تسير، وأحمد بن عيسى المصرى، قال سعيد بن عمرو فلما رجعت الى نيسابور ذكرت لمسلم انكار أبى زرعة فقال لى مسلم : أنما أدخلت من حديث أسباط وقطين وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع لى عنهم بارتفاع ويكون عندى من رواية من هو أوثق منهم بنزول ، فاقتصر على ذلك : وأصل الحديث معروف من رواية الثقات.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : فهذا مقام وعر وقد مهدته بواضح من القول لم أره مجتمعاً فى مؤلف ولله الحمد.

قال : وفيما ذكرته دليل على أن من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه فى صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ، بل يتوقف ذلك على النظر فى أنه كيف روى عنه على ما بيناه » ١ هـ

الأحاديث المنتقدةعلى صحيح مسلم :

انتقد جماعة من الحفاظ على الشيخين أحاديث أخلا فيها بشرطيهما ونزلت عن درجة ما التزماه، منهم الدار قطنى، وأبو مسعود الدمشقى، وأبو على الغسانى، وألفوا فى ذلك، قال الحافظ ابن حجر فى هذا الصدد : « وليست عللها كلها قادحة بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه فى الجواب عنه تعسف».

وجملة الأحاديث المنتقدة على الصحيحين مائتان وعشرة أحاديث أنفرد البخارى بثمانية وسبعين، واشتركا فى اثنين وثلاثين حديثاً وانفرد مسلم بالباقى، وهو مائة حديث.

وقال ابن حجر : والأحاديث التى انتقدت عليهما أن كانت مذكورة على سبيل الاستئناس والتقوية كالمعلقات والمتابعات والشواهد، أجيب عن الاعتراض عليها ، أن توجه بأنها ليست من موضوع الكتابين، فإن موضوعها المسند المتصل، ولهذا لم يتعرض الدارقطنى فى نقده على الصحيحين الى الأحاديث المعلقة التى لم توصل فى موضع آخر، لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتابين، وانما ذكرت استئناساً واستشهاداً.

وإن كانت من الأحاديث المسندة فأما أن يكون الطعن مبنياً على قواعد ضعيفة لبعض المحدثين، فلا يقبل لضعف مبناه، وأما أن يكون مبنياً على قواعد قوية، فحينئذ يكون قد

تعارض تصحيحهما أو تصحيح أحدهما مع كلام المعترض، ولاريب فى تقديمهما فى باب التصحيح والتضعيف على غيرهما ».

وكذلك، نهض الإمام النووى بالاجابة على الانتقادات التى وجهت وانتقدت بها بعض أحاديث صحيح مسلم.

وجل الانتقادات الجواب عنها يسير سهل مثل وضع راو ثقة مكان راو ثقة أيضاً، أو الاختلاف بالزيادة والنقصان أو بالوصل والرفع أو الرواية بالعنعنة من المدلس ونحوها.

وأيضاً الأحاديث التى انتقدت على الامام مسلم فى صحيحه فقد أجاب عنها الى جانب الامام النووى- واحداً واحداً جهابذة من أئمة الحديث. قال السيوطى: « ورأيت فيما يتعلق بمسلم تأليفاً مخصوصاً فيما ضعف من أحاديثه بسبب ضعف رواته.

وقد ألف الشيخ ولى الدين العراقى كتاباً فى الرد عليه ، قال السيوطى ، وذكر بعض الحفاظ أن فى كتاب مسلم أحاديث مخالفة لشرط الصحيح بعضها أبهم رواية وبعضها فيه ارسال وانقطاع وبعضها فيه وجادة وهى فى حكم الانقطاع، وبعضها بالمكاتبة وقد ألف الرشيد العطار كتاباً فى الرد عليه والجواب عنها حديثاً حديثاً وقد وقفت عليه(١). اهـ

ومن الأحاديث التى أستدركها الدارقطنى على مسلم ما رواه فى صحيحه(٢) قال حدثنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا هشام حدثنا قتادة عن سالم بن أبى الجعد عن معدان بن أبى طلحة أن عمر بن الخطاب خطب يوم الجمعة فذكر نبى الله صلى الله عليه وسلم وذكر أبا بكر .. » الحديث.

قال الإمام النووى : « وهذا الحديث مما استدركه الدارقطنى على مسلم وقال : خالف قتادة فى هذا الحديث ثلاثة حفاظ وهم « منصور بن المعتمر، وحصين بن عبد الرحمن، وعمر بن مرة » فرووه عن سالم عن عمر منقطعاً - يعنى من غير ذكر معدان - قال الدارقطنى : وقتادة وإن كان ثقة ، وزيادة الثقة مقبولة عندنا فإنه مدلس، ولم يذكر فيه سماعه من سالم، فأشبه أن يكون بلغه عن سالم فرواه عنه.

---

(١) تدريب الراوى ١٠٧/١

(٢) مسلم بشرح النووى ٥١/٥ .

قال الإمام النووى : هذا الاستدراك مردود ، لأن قتادة وإن كان مدلساً فقد قدمنا فى مواضع من هذا الشرح أن مارواه البخارى ومسلم عن المدلسين وعنعنوه - يعنى رووه بالعنعنة - فهو محمول على أنه ثبت من طريق آخر سماع ذلك المدلس هذا الحديث ممن عنعنه عنه وأكثر هذا، أو كثير منه يذكر مسلم وغيره سماعه من طريق آخر متصلاً به، وقد اتفقوا على أن المدلس لا يحتج بعنعنته كما سبق بيانه فى الفصول المذكورة فى مقدمة هذا الشرح.(١)

ولاشك عندنا فى أن مسلماً - رحمه الله تعالى - يعلم هذه القاعدة، ويعلم تدليس قتادة ، فلولا ثبوت سماعه عنده لم يحتج به، ومع هذا كله فتدليسه لا يلزم منه أن يذكر معداناً من غير أن يكون له ذكر والذى يخاف من المدلس أن يحذف بعض الرواة أما زيادة من لم يكن فهذا لا يفعله المدلس، وإنما هذا فعل الكاذب المجاهر بكذبه، وإنما ذكر معدان زيادة ثقة فيجب قبولها، والعجب من الدارقطنى رحمه الله - فى كونه جعل التدليس موجباً لاختراع رجل لا ذكر له ، ونسبه الى مثل قتادة الذى محله من العدالة والحفظ و العلم بالغاية العالية وبالله التوفيق(٢) ».

وبعض الانتقادات فى الجواب عنها تكلف ، وقد يكون الحق فيها مع الناقد، ولكنها قليلة جداً، ومهما يكن من شىء فهى هنات قليلة جداً ، لا تكاد تذكر بجانب آلاف الأحاديث الصحيحة الموجودة بين دفتى صحيح مسلم، ولم يرد عليها أى نقد.

---

(١) يعنى به شرح النووى على مسلم .

(٢) شرح مسلم للنووى ١/١٦ ، ١٧ .

المقارنة بين صحيحى البخارى ومسلم

مما لا شك فيه أن الصحيحين هما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل، قال ابن الصلاح : « وكتاباهما - البخارى ومسلم - أصح الكتب بعد كتاب الله .. »

وقد تلقت الأمة كتابيهما بالقبول ، ومع هذا يقع الناظر فى كتب « أصول الحديث » على شيء من الأخذ والرد حول ترجيح أحد الصحيحين على الآخر.

فذهب جمهور المحدثين الى ترجيح صحيح البخارى على صحيح مسلم، وذهب جماعة من العلماء من أهل المغرب وغيرهم الى ترجيح صحيح مسلم على صحيح البخارى، وحكى الطوفى فى « شرح الأربعين الى القول بالتساوى بين الصحيحين، ومال الى هذا الرأى القرطبى.

واليك بيان هذه الآراء وأيهم يرجح:

أولاً : أن الذى ذهب اليه جهابذة العلماء وجماهير أهل الاتقان هو : تقديم صحيح البخارى على صحيح مسلم، فهو كما يقول الأمام النووى « أصحهما - أى « صحيح البخارى - و أكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة »، ومن ذلك مارواه الحافظ ابن حجر عن أبى عبد الرحمن النسائى أنه قال : « ما فى هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن اسماعيل ، قال الحافظ : والنسائى لا يعنى بالجودة إلا جودة الأسانيد كما هو المتبادر الى الفهم من اصطلاح أهل الحديث، ومثل هذا من النسائى غاية فى الوصف مع شدة تحريه وتوقيه وتثبته فى نقد الرجال ، وتقدمه على أهل عصره، حتى قدمه قوم من الحذاق فى معرفة ذلك على مسلم بن الحجاج، وقدمه الدارقطنى وغيره على إمام الأئمة ابى بكر بن خزيمة صاحب الصحيح، وكذلك رجح صحيح البخارى الإمام أبو بكر الاسماعيلى فى كتابة « المدخل »، والحاكم أبو أحمد النيسابورى، وكذلك رجحه الدارقطنى فقال: « لولا البخارى لما ذهب مسلم ولا جاء » (١)

وكثير من الأقوال التى قيلت من جهابذة العلماء، تقدم صحيح البخارى وترجحه على صحيح مسلم.

الى جانب ما شهد به أهل العلم وجهابذته، نذكر بعض ما استدل به جمهور العلماء فيما

(١) انظر تدريب الراوى ٦٩/١ .

ذهبوا اليه من الترجيح، وذلك لأن مدار الحديث الصحيح على اتصال السند، واتقان الرجال والسلامة من الشذوذ والعلل، وعند البحث والتأمل نجد أن هذه الأوصاف فى كتاب البخارى، أقوى منها فى كتاب مسلم، فهو أشد اتصالاً وأوثق رجالاً وأبعد عن الشذوذ والعلة ، وبيان ذلك من أوجه :

١- أن الذين أنفرد بهم البخارى بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وأربعة وثلاثون رجلاً، والمتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلاً، والذين أنفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخارى ستمائة وعشرون رجلاً، المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلاً ، ولا شك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلاً أولى من التخريج عمن تكلم فيه، وأن لم يكن ذلك الكلام قادحاً (١)

٢- إن الذين انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم ، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس ، بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ ، كأبى الزبير عن جابر، وسهيل عن أبيه والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه وحماد بن سلمة عن ثابت وغير ذلك .

٣- إن الذين أنفرد بهم البخارى ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميزجيدها من غيره. بخلاف مسلم فإن أكثر من أنفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عصره من التابعين ومن بعدهم، ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم منهم.

٤- أن البخارى يخرج أحاديث الطبقة الأولى ، وهى أعلى الطبقات فى الحفظ والاتقان وطول الصحبة لمن أخذوا عنه استيعاباً وينتقى من أحاديث الطبقة الثانية التى هى دون الأولى فى الصفات المذكورة، ومسلم يخرج حديث الطبقة الثانية استيعاباً، وفى أصل موضوع كتابه فكان البخارى أقوى اسناداً وأوثق رجالاً، كما تقدم ذلك من كلام الحافظ أبى بكر الحازمى.

هذا فيما يرجع الى إتقان الرواة.

٥- أما عن ما يتعلق بالاتصال بالسند : لم يكتف البخارى بالمعاصرة، بل اشترط معها ثبوت اللقى بين الراوى والمروى عنه ولو مرة، بينما اكتفى مسلم بمطلق المعاصرة بين الراوى

---

(١) المصدر السابق .

والمروى عنه، تحقق اللقى أم لم يتحقق، مع إمكان ذلك عادة ، وهذا من أهم المرجحات فى نظر العلماء، بل إن ابن كثير رحمه الله اعتبره الفيصل فى النزاع على الترجيح فقال بعد حديثه عن المعاصرة واللقى، واكتفاء مسلم بمجرد المعاصرة : « ومن ههنا ينفصل لك النزاع فى ترجيح البخارى على مسلم كما هو قول الجمهور » (١).

هذا : علماً بأن كثرة الطرق التى يجمعها الإمام مسلم تجعل من المتعذر الحكم عليه بعمله فى صحيحه ، بهذا المذهب ، وهو الاكتفاء بالمعاصرة.. قال الإمام النووى : « ومما ترجح به كتاب البخارى، أن مسلماً رحمه الله كان مذهبه، بل نقل الإجماع فى أول صحيحه، أن الإسناد « المعنعن» - يعنى عن فلان ، عن فلان - له حكم الموصول بـ« سمعت » ، بمجرد كون المعنعن والمعنعن عنه، كانا فى عصر واحد ، وإن لم يثبت اجتماعهما، وهذا المذهب يرجح مذهب البخارى » ثم قال : « وإن كنا لا نحكم على مسلم بعمله فى صحيحه بهذا المذهب، لكونه يجمع طرقاً كثيرة يتعذر معها وجود هذا الحكم الذى جوزه » (٢)

٦- أما فيما يتعلق بعدم العلة والسلامة من الشذوذ : أن الأحاديث التى انتقدت عليهما بلغت مائتى حديث وعشرة أحاديث ، اختص البخارى منها بثمانية وسبعين ، واختص مسلم بمائة، واشتركا فى الباقى وهو اثنان وثلاثون، ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر فيه. (٣)

وتجدر بنا الأشارة الى أنه بجانب كل فضائل صحيح البخارى، التى اوضحنا طرفاً منها، وآراء جمهور العلماء فيها، الا أن صحيح مسلم انفرد بكونه أسهل تناولاً، وأيسر فى الرجوع إليه، لأنه جعل لكل حديث موضوعاً واحداً لائقاً به، مناسباً لموضوعه، وجمع فيه طرقه التى ارتضاها، وأورد فيه أسانيده المتعددة و ألفاظه المختلفة، مما يباعد عمن يريد الإفادة منه، ما يمكن أن يكون من التشتت، ويجعل النظر فى تلك الوجوه وفقه متونها أمراً مذللاً، وليس كذلك البخارى، فإنه يذكر الوجوه المختلفة ويقطع المتون فى أبواب متفرقة متباعدة، وكثير من الوجوه يذكره فى غير الباب الذى يسبق الى الفهم أنه الأولى بها، لدقيقة يفهمها هو من الحديث. (٤)

---

(١) اختصار علوم الحديث ص ٢٢-٢٣ .

(٢) مقدمة النووى لشرح صحيح مسلم ١/١٤ .

(٣) هدى السارى ١/٧ ، ٨ .

(٤) راجع مقدمة شرح مسلم للنووى ١/١٥ .

ثانياً : ذهب أبو علي بن الحسين بن علي النيسابوري ، شيخ الحاكم أبي عبد الله الى ترجيح صحيح مسلم ، وأعتباره أصح، ووافقه على ذلك بعض علماء المغاربه. وقد نقل عن أبى على النيسابورى أنه قال : « ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج ».

ورد الحافظ ابن حجر على ذلك فقال : « الذى يظهرني من كلام أبى على أنه انما قدم صحيح مسلم لمعنى غير ما يرجع الى ما نحن بصدده من الشرائط المطلوبة فى الصحة بل ذلك لأن مسلماً صنف كتابه فى بلده بحضور أصوله، فى حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز فى الألفاظ ويتحرى فى السياق ، ولا يتصدى لما تصدى له البخارى من استنباط الأحكام ليبوب عليها ، ولزم من ذلك تقطيعه للحديث فى أبوابه ، بل جمع مسلم الطرق كلها فى مكان واحد واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات فلم يعرج عليها إلا فى بعض المواضع تبعاً لا مقصوداً »(١).

ثالثاً : وكذلك هناك من قال بالتساوى بين الصحيحين : فقد نقل ابن الملقن ذلك عن بعض المتأخرين ، وحكاه الطوفى فى شرح الأربعين»، ومال اليه القرطبى (٢)

هل التزام الشيخان إخراج كل الصحيح ؟:

قرر الحافظ وأئمة الحديث ، أن البخارى ومسلم لم يستوعبا فى صحيحيهما الأحاديث الصحيحة، ولم يلتزما بإخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث ، فقد روى ابن الصلاح عن البخارى قوله :

« ما أدخلت فى كتابى الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح مخافة الطول ».

كما روى عن مسلم أنه قال : (ليس كل شىء عندى صحيح وضعته هنا - يعنى كتابه الصحيح - إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه.

وحول مقالة مسلم قال أبو عمرو بن الصلاح : « قلت : أراد - والله أعلم - أنه لم يضع فى كتابه إلا الأحاديث التى وجد فيها شرائط الصحيح المجمع عليه ، وإن لم يظهر اجتماعها فى

(١) هدى السارى ١/٨ ، شرح النخبة ص ١٠ .

(٢) تدريب الراوى ١/٧٢ .

بعضها عند بعض » (١)

ثم أنه قد ثبت للعلماء أنهما قد صححا أحاديث ليست فى كتابيهما ، وقد نقل الترمذى وغيره- كما يقول ابن كثير - عن البخارى صحيح أحاديث ليست عنده ، بل فى السنن وغيرها.(٢)

فهناك أحاديث كثيرة صحيحه موجودة فى كتب السنن الأربعة لم يخرجاها ، ولا أحدهما. وكذلك يوجد فى مسند الأمام أحمد من الأسانيد والمتون شىء كثير مما يوازى كثيراً من أحاديث مسلم بل والبخارى أيضاً ، وليست عندهما ولا عند أحدهما.

وكذلك استدرك الحاكم أبو عبد الله على الصحيحين كتاباً كبيراً مما فاتهما ، وهو وإن لم يكن مصيباً فى كل ما استدركه عليهما ، فإنه يخلص له منه صحيح كثير، وكذلك يوجد فى معجمى الطبرانى الكبير والأوسط ومسند أبى يعلى والبزار وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والاجزاء ما يتمكن المتبحر فى هذا العلم من الحكم بصحة كثير منه (٣)

شروح صحيح مسلم :

لم تبلغ العناية بشرح مسلم كما بلغت فى شرح صحيح البخارى ، وعن أشهر شروح مسلم مايلى :

١- « المعلم بفوائد كتاب مسلم » للإمام أبى عبد الله محمد بن على المازرى (ت٥٣٦هـ) وهو مخطوط.

٢- « إكمال المعلم فى شرح صحيح مسلم » للإمام القاضى عياض بن موسى اليحصبى المالكى المتوفى سنة (٥٤٤ هـ) وهو مخطوط .

٣- شرح الإمام الحافظ أبى زكريا يحيى الدين يحيى بن شرف النووى الشافعى (ت٦٧٦هـ) سماه « المنهاج فى شرح صحيح مسلم بن الحجاج »

---

(١) علوم الحديث ص ١٦ .

(٢) اختصار علوم الحديث ص ٢٤ .

(٣) الباعث الحثيث ص١٤ .

وهو شرح وسط، وهو من أجل الشروح المطبوعة ، ولا سيما مقدمته القيمة التى تعتبر مفتاحاً لهذا الصحيح الجليل، وبتوبيه للصحيح هذا الترتيب الفائق فى الحسن . وهو مطبوع ، وقد طبع مراراً بالهند والقاهرة.

٤- شرح أبى الفرج عيسى بن مسعود الزواوى (ت ٧٤٤ هـ).

وهو شرح كبير فى خمس مجلدات جمعه من المعلم ، وإكماله، والمفهم والمنهاج.

٥- «إكمال إكمال المعلم » شرح الإمام أبى عبد الله محمد بن خليفة الوشتانى المالكى (ت ٨٢٧ هـ). وهو مطبوع.

٦- « مكمل إكمال الإكمال » شرح للإمام أبى عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسى الحسنى (ت ٨٩٥ هـ)

٧- «الديباج على صحيح بن الحجاج » : للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (ت ٩١١هـ).

٨- شرح القاضى زين الدين زكريا بن محمد الأنصارى الشافعى (ت ٩٢٦ هـ).

٩- شرح الشيخ العلامة على القارى الهروى الحنفى نزيل مكة المكرمة (ت ١٠١٤هـ).

من مختصرات صحيح مسلم :

١- مختصر الشيخ أبى عبد الله شرف الدين محمد بن عبد الله المرسى المتوفى ، سنة ٦٥٦ هـ.

٢- مختصر الشيخ الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبى المتوفى ، سنة ٦٥٦ هـ.

وله شرح على هذا المختصر سمى هذا الشرح « المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم

٣- مختصر الإمام الحافظ زكى الدين عبد العظيم بن عَبد القوى المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦ هـ. وقد طبعته حكومة الكويت بتحقيق الشيخ ناصر الألبانى.

وقد شرح هذا المختصر عثمان بن عبد الملك المصرى المتوفى سنة ٧٣٨ هـ.

كتب أخرى:

وهناك كتب أخرى ألفت حول صحيح مسلم من أهمها :

١- « زوائد مسلم على البخارى » لسراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى (ت٨٠٤هـ).

٢-كتاب فى أسماء رجال مسلم لأبى بكر أحمد بن على الأصبهانى المتوفى سنة ٤٢٨هـ.

نماذج من صحيح مسلم :

كتاب الإيمان :

١- حدثنا عبيد الله بن سعيد وعبد بن حميد قالا حدثنا أبو عامر العقدى حدثنا سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن أبى صالح عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الإيمان بضع وسبعون شعبة والحياء شعبة من الأيمان» (١)

٢- حدثنا محمد بن عباد المكى حدثنا سفيان قال : قلت لسهل : إن عمراً حدثنا عن القعقاع عن أبيك قال : ورجوت أن يسقط عنى رجلاً، قال : فقال : سمعته من الذى سمعه منه أبى كان صديقاً له بالشام ثم حدثنا سفيان عن سهيل عن عطاء بن يزيد عن تميم الدارى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الدين النصيحة قلنا لمن ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولائمة المسلمين، وعامتهم » (٢)

٣- حدثنا يحيى عن أيوب وقتيبه بن سعيد وعلى بن حجر قالوا حدثنا اسماعيل يعنون بن جعفر عن العلاء وهو ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها ، فإذا طلعت من مغربها آمن الناس كلهم أجمعون فيومئذ لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى إيمانها خيراً» (٣)

كتاب الطهارة :

حدثنا أسحق بن منصور حدثنا حبان بن هلال حدثنا أبان حدثنا يحيى أن زيداً حدثه أن أبا سلام حدثه عن أبى مالك الأشعرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الطهور شطر

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه ، كتاب الإيمان : باب عدد شعب الايمان ٢/ ٣ .

(٢)أخرجه مسلم فى صحيحه ، كتاب الإيمان : باب بيان أن الدين النصيحه ٢/ ٣٧ .

(٣) أخرجه مسلم فى صحيحه، كتاب الإيمان : باب بيان الزمن الذى لايقبل فيه الإيمان ٢/ ١٩٤

الإيمان والحمد لله تملأ الميزان ، وسبحان الله والحمد لله تملأن أو تملأ ما بين السموات والأرض ، والصلاة نور والصدقة برهان والصبر ضياء والقرآن حجة لك أو عليك ، كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها » (١)

٥- حدثنا قتيبه بن سعيد وعمرو الناقد وزهير بن حرب قالوا حدثنا سفيان عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لولا أن أشق على المؤمنين وفى حديث زهير على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ».(٢)

كتاب الصلاة :

٦- حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا عبدة عن طلحة بن يحيى عن عمه قال : كنت عند معاوية بن أبى سفيان فجاء المؤذن يدعوه الى الصلاة ، فقال معاوية : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « المؤذنون أطول الناس اعناقاً يوم القيامة » (٣)

٧- حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان حدثنى بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن زينب امرأة عبد الله قالت : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً » (٤).

كتاب الجنائز :

٨- حدثنا أبو بكر بن شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير جميعاً عن ابن بشر قال : أبو بكر حدثنا محمد بن بشر العبدى عن عبيد الله بن عمر قال حدثنا نافع عن عبد الله أن حفصة بكت على عمر فقال : مهلاً يا بنية ألم تعلمى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه » (٥).

---

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه ، كتاب الطهارة : باب فضل الوضوء ٩٩/٣، ١٠٠ .

(٢) أخرجه مسلم فى صحيحه ، كتاب الطهارة ، باب السواك ١٤٢/٣، ١٤٣ .

(٣) أخرجه مسلم فى صحيحه،كتاب الصلاة:باب فضل الأذان وهرب الشيطان عندسماعه٨٩/٤.

(٤) أخرجه مسلم فى صحيحه كتاب الصلاة:باب خروج النساء الى المسجد اذا لم يترتب عليه فتنة وأنها لاتخرج مطيبة ١٦١/٤، ١٦٢

(٥) أخرجه مسلم فى صحيحه،كتاب الجنائز:باب الميت يعذب ببكاء أهله [illegible]

كتاب الزكاة :

٩- حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب وقتيبه بن سعيد قالا حدثنا مالك ح وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال : قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين » (١)

١٠- حدثنا أبو الربيع الزهراني وقتيبه بن سعيد كلاهما عن حماد بن زيد قال أبو الربيع حدثنا حماد حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أفضل دينار ينفقه الرجل ، دينار ينفقه على عياله، ودينار ينفقه الرجل على دابته في سبيل الله ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله»

قال أبو قلابه : وبدأ بالعيال ثم قال أبو قلابة : وأي رجل أعظم أجراً من رجل ينفق على عيال صغار يعفهم أو ينفعهم الله به ويغنيهم (٢)»

كتاب الفضائل :

١١- حدثنا شيبان بن فروخ وأبو الربيع قالا حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس بن مالك قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقاً » (٣)

كتاب الزهد :

١٢- حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا مالك عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله، وأحسبه قال وكالقائم لا يفتر وكالصائم لا يفطر »(٤)

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الزكاة : باب زكاة الفطر ٥٧/٧ ، ٥٨ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة :باب فضل النفقه على العيال والمملوك٨١/٧ ، ٨٢

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الفضائل باب حسن خلقه صلى الله عليه وسلم ٧١/١٥.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد: باب الأحسان الى الأرملة والمسكين واليتيم ١١٢/١٨.

١٣- حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا [illegible] [illegible]زيز بن سهيل [illegible] [illegible]ن أبى سعيد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا تثاءب أحدكم فليمسك بيده فإن الشيطان يدخل» (١)

المستخرجات على الصحيحين :

تعريف المستخرج : وهى كما يعرفها السيوطى : « يأتى فيها المصنف المستخرج الى كتاب من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع معه فى شيخه أو من فوقه ولو فى الصحابى - وشرطه أن لا يصل الى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب ، ألا لعذر من علو أو زيادة مهمة، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد لها بها سنداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب ».

ويجب الأشارة الى أن موضوع المستخرجات على الصحيحين هو نفسه موضوع الصحيحين ، من حيث الترتيب وعدد الكتب والأبواب ومن أهمها :

أولاً : المستخرجات على صحيح البخارى: من أهمها :-

١- مستخرج الحافظ أبى بكر الاسماعيلى الجرجانى (ت ٣٧١ هـ)

٢- مستخرج الحافظ أبى بكر البرقانى (ت ٤٢٥ هـ).

٣- مستخرج الحافظ أبى بكر بن مردويه الأصبهانى (ت ٤١٦ هـ).

٤- مستخرج الفطريفى (ت ٣٧٧ هـ).

٥- مستخرج الحافظ أبى عبد الله محمد بن العباس المعروف بابن أبى ذهل الهروى (ت٣٧٨ هـ).

ثانياً المستخرجات على صحيح مسلم : ومنها :-

١- مستخرج الحافظ أحمد بن سلمة النيسابورى البزار (ت ٢٨٦ هـ).

٢- مستخرج الحافظ أبى بكر محمد بن محمد رجاء النيسابورى (ت ٢٨٦ هـ).

---

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه، كتاب الزهد: باب تشميت العاطس وكراهة التثاؤب ١٢٢/١٨

٣- مستخرج ابى عوانه يعقوب بن اسحاق الاسفرائينى (ت ٣١٦ هـ).

٤- مستخرج الحافظ أبى بكر محمد بن عبد الله الجوزقى النيسابورى (ت ٣٨٨ هـ).

٥- مستخرج ابى حامد الهروى (ت ٣٥٥ هـ).

ثالثاً : المستخرجات على الصحيحين : ومنها :

١- مستخرج الحافظ محمد بن يعقوب الشيبانى النيسابورى المعروف بابن الأخرم المتوفى سنة (٣٤٤ هـ).

٢- مستخرج الحافظ أبى ذر الهروى . المتوفى سنة (٤٣٤ هـ)

٣- مستخرج الحافظ أبى محمد البغدادى المعروف بالخلال (ت ٤٣٩ هـ).

٤- مستخرج الحافظ أبى على الماسرجسى النيسابورى (ت ٣٦٥ هـ).

٥- مستخرج الحافظ أبى نعيم أحمد بن عبد الله الأصنهانى (ت ٤٣٠ هـ)

فوائد المستخرجات :

١- ما يقع فيها من زيادات فى الأحاديث لم تكن بالأصل وإنما وقعت لهم تلك الزيادات لأنهم لم يلتزموا ايراد ألفاظ الأصل بل الألفاظ التى وقعت لهم بالرواية عن شيوخهم.

٢- علو الإسناد لأن صاحب المستخرج لوروى الحديث من طريق صاحب الأصل لوقع أنزل من الطريق الذى يرويه به في المستخرج.

٣- تقوية الحديث بكثرة الطرق ، وربما ساق له طرقاً أخرى الى الصحابى بعد فراغه من استخراجه كما يصنع أبو عوانه.

٤- أن يروى صاحب الأصل عن مدلس بالعنعنة فيرويه صاحب المستخرج مع التصريح بالسماع ونحوه.

٥- أن يكون صاحب الأصل قد روى عمن اختلط . ولم يبين أن السماع منه كان قبل الاختلاط أو بعده فيبينه المستخرج صريحاً بالرواية عمن لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط.

٦- أن يكون فى الأصل حديث مخالف لقاعدة اللغة العربية يتكلف لتوجيهه ويتحمل

لتخريجه فيجيء من رواية المستخرج على القاعدةتيعرف بأنه هو الصحيح وأن الذى فى الأصل قد وقع فيه الوهم من الرواة.

٧- أن يروى صاحب الأصل الحديث عن مبهم كحدثنا رجل أو غير واحد فيعينه المستخرج.

٨- أن يروى صاحب الأصل الحديث عن مهمل من غير ذكر ما يميزه عن غيره فيميزه المستخرج.

٩- قال ابن حجر : «وكل علة أعل بها الحديث فى أحد الصحيحين وجاءت رواية المستخرج سالمة منها فهى من فوائده وذلك كثيراً جداً».

المستدركات على الصحيحين :

هى كتب جمعت الأحاديث التى تكون على شرط أحد المصنفين ولم يخرجها فى كتابه، وقد أوضحنا فيما سبق، أن الشيخين البخارى ومسلم - لم يستوعبا الصحيح فى كتابيهما ، ولا التزما ذلك ، فيكون هناك أحاديث على شرطهما أو على شرط أحدهما لم يخرجاه فى كتابيهما، وقد عنى العلماء بالاستدراك عليهما ، وألفوا فى ذلك المصنفات ، وأطلقوا عليها أسم المستدركات. ومن أهمها :

١- المستدرك على الصحيحين ، لأبى عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابورى (ت ٤٠٥ هـ).

٢- كتاب الإلزامات، لأبى الحسن على بن عمر بن أحمدالدارقطنى البغدادى (ت٣٨٥هـ) وهو كالمستدرك ، جمع فيه ماوجده على شرطهما من الأحاديث، وليس بمذكور فى كتابيهما وألزمهما ذكره وهو مرتب على المسانيد .

٣- المستدرك على الصحيحين، للحافظ أبى ذر عبد بن أحمد بن محمد ابن عبد الله الأنصارى الهروى نزيل مكة (ت ٤٣٤ هـ).

٤- سنن أبي داود

مؤلفه :

هو الإمام سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد ابن عمرو الأزدي السجستاني ولد سنة اثنين ومائتين.

لقد نشأ من صغره محباً للعلم والعلماء ولازمهم ، وشرب من معينهم ، أحد حفاظ الأسلام في الحديث وعلمه وعلله، كان واحداً من الذين ارتحلوا وطوفوا البلاد في طلب الحديث. وسمع من خلق كثير بالحجاز ، والشام ومصر والعراق، والجزيرة ، والثغور ،وخراسان وغيرها.

وقد أخذ الحديث عن كثير من الأئمة منهم : أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين، وعبدالله بن مسلمة القعنبي – وأبو عمرو والضرير ، ومسلم بن ابراهيم ، وعبد الله بن رجاء ، وأبو الوليد الطيالسي ، وأحمد بن يونس، وأبو توبة الحلبي ، وسليمان بن حرب وغيرهم.

ومما تجب الإشارة اليه أن الإمام أبو داود قد شارك البخاري ومسلماً في بعض شيوخها كأحمد بن حنبل وعثمان بن أبي شيبة وقتيبة بن سعيد.

وأخذ عنه خلق كثير من أعيانهم أبو عيسى الترمذي ، والنسائي وابنه أبو بكر بن أبي داود ، وأبو عوانه ، وأبو بشر الدولابي ، وعلي ابن الحسن بن العبد، وأبو اسامه محمد بن عبد الملك، وأبو سعيد ابن الأعرابي . وأبو علي اللؤلؤي ، وابو بكر بن داسة ، وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودي، وأبو عمرو أحمد بن علي ، وحدث عنه أيضاً : محمد بن يحيى الصولي وأبو بكر النجاد ، محمد بن أحمد بن يعقوب المتقرى وغيرهم. (١)

ويحسبه فضلاً أن يروى عنه شيخه أحمد بن حنبل حديثاً ويكتبه عنه ، وهو مارواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة عن أبي معشر الدارمي عنه، وهو مارواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة عن أبي معشر الدارمي عن أبيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن العتيرة فحسنها » (٢)

---

(١) راجع : تاريخ بغداد ٩/٥٦ ومابعدها .

(٢) البداية والنهاية ١١/ ٥٥ .

وابوداود - رحمه الله - من تلامذة البخاری ، أفاد منه و سلك فی العلم سبيله ، وكان فی أعلا درجات النسك والعفاف والصلاح والورع، وكان يشبه الأمام أحمد(١) فی هديه ودله وسمته، فقد أفصح هذا بعض الائمة يقول : كان أبو داود يشبه أحمد بن حنبل فی هديه ودله وسماته، وكان أحمد يشبه فی ذلك بوكيع ، وكان وكيع يشبه بسفيان ، وسفيان بمنصور ومنصور بإبراهيم أی النخعی، وإبراهيم بعلقمة ، وعلقمة بابن مسعود ، وكان ابن مسعود يشبه بالنبی صلی الله عليه وسلم فی هديه ودله وسمته ، وكان صاحب حكمة وفلسفة فی هيئة ثيابه، فقد كان له كم واسع وكم ضيق، فقيل له فی ذلك ، فقال : الواسع للكتب والآخر لا يحتاج إليه فتوسيعه إسراف.

وقد اثنی العلماء عليه فقد كان رحمه الله - علماً من أعلام الإسلام حفظاً وفقهاً ومعرفة بالاحاديث وعللها.

قال فيه الحافظ موسی بن هارون : « خلق أبو داود فی الدنيا للحديث وفی الآخرة للجنة ما رأيت أفضل منه ».

وقال الحاكم أبو عبد الله : « أبو داود إمام أهل الحديث فی عصره بلا مدافعة »(٢)

وجاء سهل بن عبد الله التستری فقيل له : هذا سهل قد جاءك زائراً ، فرحب به وأجلسه فقال له : يا أبا داود لی إليك حاجة ، قال : وما هی ؟ قال : حتی تقول قضيتها مع الإمكان قال : قد قضيتها مع الإمكان، قال : أخرج لسانك الذی حدثت به عن رسول الله صلی الله عليه وسلم حتی أقبله، فأخرج لسانه فقبله.

وقالا فيه محمد بن اسحاق الصاغانی وابراهيم الحربی : « ألين لأبی داود الحديث، كما ألين لداود عليه السلام الحديد ».

ووصفه أبو بكر الخلال فقال : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانی الإمام المقدم فی زمانه، رجل لم يسبقه إلی معرفة تخريج العلوم، وبصره بمواضعها أحد من أهل زمانه.

وكان أبو بكر الأصبهانی وأبو بكر بن صدقة يرفعان من قدره ويذكرانه بما لا يذكران أحداً

---

(١) اعلام المحدثين ص ٢١٨ .

(٢) تذكرة الحفاظ : ٥٩١ ٥٩٢ .

في زمانه بمثله.

وقال محمد بن مخلد « كان أبو داود يفي بمذاكرة مائة ألف حديث، ولما صنف السنن، وقرأه على الناس، صار كتابه لأهل الحديث كالمصحف يتبعونه ، وأقر له أهل زمانه بالحفظ ».

وقال أبو حاتم بن حبان « كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً، وحفظاً ونسكاً، وورعاً واتقاناً ، جمع وصنف وذب عن السنن ».

وقال أبو عبد الله بن منده : « الذين أخرجوا وميزوا الثابت من المعلول ، والخطأ والصواب أربعة : البخاري ومسلم وبعدهما أبو داود والنسائي».

وقد ذكره أبو اسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء من جملة أصحاب الإمام أحمد، وكذلك ذكره في طبقات الحنابلة(١) القاضي أبو الحسين محمد بن القاضي، ومنهم من قال إنه كان شافعياً.

ومما يدل على اعتزاز الإمام ابو داود- رحمه الله - بالعلم والعلماء، ماذكره الإمام الخطابي (٢) بسنده عن أبي بكر بن جابر خادم أبي داود، قال : كنت مع أبي داود ببغداد ، نصلينا المغرب إذ قرع الباب ففتحته ، فإذا خادم يقول : هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن فدخلت على أبي داود فأخبرته بمكانه فأذن له فدخل وقعد، ثم أقبل عليه أبو داود وقال: ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت ؟ فقال : خلال ثلاث ، فقال : ما هي ؟ قال : تنتقل الى البصرة فتتخذها وطناً ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر بك فإنها قد خربت وانقطع عنها الناس لما جرى من مجيء الزنج، فقال : نعم هات الثالثة ، قال : وتفرد لهم مجلساً للرواية فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة ، فقال أبو داود : أما هذه فلا سبيل اليها ، لأن الناس شريفهم ووضيعهم في العلم سواء قال ابن جابر : فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون ويضرب بينهم وبين الناس ستر فيستمعون مع العامة، وهكذا فليكن العلماء ولا يسعون الى الملوك والأمراء بعلمهم وانما يسعى اليهم الملوك والأمراء.

---

(١) انظر طبقات الحنبلة ص١١٨.

(٢) في معالم السنن ص١٥ .

وتوفى الإمام أبو داود بالبصرة ، وكان ذلك فى السادس عشر من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين (١) فرضى الله عنه وأرضاه.

من مؤلفات أبى داود :

١- السنن	٢- الردعلى أهل القدر
٣- الناسخ والمنسوخ	٤- المسائل
٥- مسند مالك	٦- المراسيل
٧- القدر	٨- فضائل الأعمال
٩- دلائل النبوة	١٠- الدعاء
١١- الزهـد	١٢- اخبار الخوارج

من أجل وأشهر هذه المؤلفات على الأطلاق السنن وسنتناوله الآن بالشرح والتفصيل.

كتاب السنن

لأبى داود

نهج الإمام أبو داود رحمه الله- نهجاً جديداً فى التأليف ، فقد كانت المؤلفات فى الحديث قبله تجمع بين الأحكام وبين أحاديث التاريخ والتفسير والرقائق والآداب والقصص والمواعظ ، حتى جاء أبو داود فجعل كتابه خاصاً بالسنن والأحكام، فجعلها هى الظاهرة العامة فى كتابه، ومن هنا كانت تسميته بالسنن لا بالجامع كالبخارى.

ولما صنف أبو داود كتابه السنن عرضه على الإمام أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه، فهو أحد الكتب الستة الصحاح - التى هى البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة وقد حاز القبول عند أهل المعرفة والإتقان لصناعة الحديث والفقهاء، خصوصاً من ناحية الصحة والترتيب ، وفقه متون الأحاديث، ويسر التناول، وسهولة الإفادة.

---

(١) تهذيب التهذيب ٤/ ١٦٩ - ١٧٣

هذا الكتاب - سنن ابو داود - لم يلزم فيه مؤلفه تخريج الصحيح - كما فعل البخارى ومسلم - بل الصحيح والحسن و الضعيف الذى فيه ضعف قريب محتمل، مالم يجمع العلماء على تركه، وأما ما فيه ضعف شديد فقد بينه ونبه عليه، فى قوله : « كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة الف حديث انتقيت منها أربعة آلاف وثمانمائة ضمنتها هذا الكتاب، جمعت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما ذكرت فى كتابى حديثاً أجمع الناس على تركه، وما كان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه مالا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض ، ولا أعلم بعد القرآن شيئاً ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب ، ويكفى الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث : أحدها : « إنما الأعمال بالنيات » والثانى : « من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه » والثالث : « لايكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لاخيه مايرضاه لنفسه » والرابع : « الحلال بين والحرام بيّن » الحديث.

وهذا الكتاب اشتهر بين الفقهاء اشتهاراً عظيماً لجمعه أحاديث الأحكام حتى قالوا (أنها تكفى المجتهد بعد كتاب الله تعالى)، وقد أجاد إجادة تامة فى التراجم على الأحاديث مما يدل على كمال احاطته بمذاهب العلماء ومعرفته بمسالكهم في الاستدلال، فإنه ترجم على كل حديث بما استنبط منه عالم أو ذهب إليه ذاهب .

شرط أبو داود فى سننه :

مما سبق من مقالة ابى داود يتبين شرطه فى سننه وطريقته فيها حيث أنه لا يلتزم بتخريج الصحيح ، قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح (١) « ومن مظانه - يعنى الحديث الحسن - سنن ابى داود السجستانى رحمه الله روينا عنه أنه قال : ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه وروينا عنه أيضاً ما معناه أنه يذكر فى كل باب أصح ما عرفه فى ذلك الباب وقال : ما كان فى كتابى من حديث فيه وهن شديد فقد بينه ومالم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض .

وقال ابن الصلاح : فعلى هذا، ما وجدناه فى كتابة مذكوراً مطلقاً ، وليس فى واحد من الصحيحين، ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن، عرفنا بأنه من الحسن عند

(١) مقدمة علوم الحديث ص ١٨ .

أبي داود ، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عنده ، ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به.

إذ حكى ابو عبد الله بن منده الحافظ أنه سمع محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول : كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه. (١)

قال ابن منده : وكذلك أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه.

ويخرج الإسناد الضعيف اذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأي الرجال)١هـ

وذكر الإمام السيوطي (٢) : « فعلى ما نقل عن أبي داود يحتمل أن يريد بقوله (صالح) الصالح للاعتبار دون الاحتجاج فيشمل الضعيف أيضاً. لكن ذكر ابن كثير أنه روى عنه : (وما سكت عنه فهو حسن) فإن صح ذلك فلا اشكال » ١ هـ.

وقد وضح ابوداود طريقته في سننه ، وبيان درجة أحاديثها في رسالته التي كتبها إلى أهل مكة جواباً لهم، وقد نقل ابن الصلاح بعضه فيما يتعلق بكتابه قال : « فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في الباب؟ ووقفت على جميع ما ذكرتم فاعلموا أنه كذلك كله، إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين فأحدهما أقدم إسناداً والآخر صاحبه أقدم في الحفظ ، فربما كتبت ذلك ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث ، ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين ، وان كان في الباب أحاديث صحاح فإنها تكثر وإنما أردت قرب منفعته ، فإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين وثلاثة ، فإنما هو من زيادة كلام فيه ، وإنما تكون فيه كلمة زائدة على الأحاديث، وربما اختصرت الحديث الطويل لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك .

وأما المرسل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري، ومالك ، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره – رضوان الله عليهم ، فإذا لم يكن مسند غير المراسيل فالمرسل يحتج به، وليس هو مثل المتصل في القوة.

وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء ، فإذا كان فيه حديث منكر بينته أنه منكر وليس على نحوه في الباب غيره.

---

(١) شروط الأئمة الستة لابن طاهر ص١٢ .

(٢) تدريب الراوي ١/١٣٥ .

. وما كان فى كتابى من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ومنه مالا يصح سنده، وما لم اذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض، وهذا لو وضعه غيرى لقلت أنا فيه أكثر ، وهو كتاب لا يرد عليك سنة عن النبى صلى الله عليه وسلم بإسناد صالح إلا وهى فيه، ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب ، ولا يضر رجلاً أن لا يكتب شيئاً من العلم بعد ما يكتب هذا الكتاب، والأحاديث التى وضعها فى كتاب السنن أكثرها مشاهير ... وإن من الأحاديث فى كتابى السنن ما ليس بمتصل وهو مرسل ومدلس، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل ، وهو مثل الحسن عن جابر ، والحسن عن أبى هريرة ، والحكم عن مقسم عن ابن عباس، وليس بمتصل ... وأماما فى كتاب السنن من هذا النحو فقليل ولعله ليس للحارث الأعور فى كتاب السنن إلا حديث واحد فإنما كتبته بآخره ..... ولم أصنف فى كتاب السنن إلا الأحكام، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها فهذه الأربعة آلاف والثمانية كلها فى الأحكام ، فأما أحاديث كثيرة فى الزهد والفضائل وغيرها فلم أخرجها والسلام عليكم »(١) ١هـ

ومن خصائص السنن :

أولاً : اعتنى عناية كبيرة بمتون الحديث ، ولهذا يذكر الطرق واختلاف الفاظها والزيادات المذكورة فى بعضها دون بعض.

كما يعنى هذا الكتاب أيضاً بفقه الحديث أكثر من عنايته بالأسانيد، فقد كان هدف أبى داود جمع الأحاديث الى استدل بها فقهاء الأمصار وبنوا عليها الأحكام.

ثانياً: كما أنه لا يذكر فى الباب الواحد أحاديث كثيرة خشية أن يكبر الكتاب ، وكذلك لا يعيد الحديث فى الباب إلا لزيادة فيه، وقد يختصر الحديث الطويل ليدل على موضع الاستشهاد ويقول «فى رسالته لأهل مكه » « وربما اختصرت الحديث الطويل ، لأنى لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه، ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك »

ثالثاً : قد يترك الأقوى، إسناداً الى حديث صحيح ولكنه دونه، اذا كان صاحبه أقدم فى الحفظ ، يقول فى رسالته : « ولا أرى فى كتابى من هذا عشرة أحاديث ».

---

(١) رسالة ابى داود ص ٤ - ٨ .

كما أنه يشير إلى الحديث الذي فيه وهن شديد ويبينه، قال في رسالته: « وما في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه مالم يصح مسنداً »، وكذلك لم يذكر حديثاً أجمع الناس على تركه، وكثيراً ما يذكر علة الحديث. (١)

رابعاً : وأما عن الأحاديث التي سكت عنها أبو داود اختلف العلماء فيها ، فمنهم من يقول : أنها حسنة، ومنهم من يقول أنها صحيحة، ويقول أبو داود في ذلك : « وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض ». ولكن يجب أن تنظر في الأحاديث التي سكت عنها أبو داود ، فما حكم له سنده بالصحة كان صحيحاً وما حكم له سنده بالضعف كان ضعيفاً(٢)

خامساً : كما اختص سنن ابو داود ، بأنه ليس فيه شيء من الآثار وأحياناً يفاضل بين حديثين فيقوي أحداهما على الآخر، كما يوجد فيه كثير من المراسيل.

هذا وأما عن رواياته فقد قال ابن كثير في « مختصر علوم الحديث » إن الروايات لسنن أبي داود كثيرة يوجد في بعضها ما ليس يوجد في الأخرى

أقوال العلماء في سنن ابي داود

قد قال فيه الحافظ أبو سليمان الخطابي (٣): «أعلموا رحمكم الله أن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من كافة الناس، على اختلاف مذاهبهم، فكل منه ورد ومنه شرب، وعليه معول أهل العراق ومصر وبلاد المغرب، وكثير من مدن أقطار الأرض».

وقال الإمام الغزالي « إنها تكفي المجتهد في العلم بأحاديث الأحكام »

وقال ابن الأعرابي « لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كلام الله تعالى ثم كتاب أبي داود لم يحتج معهما الى شيء من العلم البته » .

وقال الإمام النووي :«ينبغي للمشتغل بالفقه وغيره الاعتبار بسنن ابي داود بمعرفته

---

(١)راجع مختصر سنن ابي داود للمنذري ٨/١ .

(٢) أبو داود حياته وسننه لمحمد الصباغ ص٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٣) كتاب معالم السنن ٦/١

التامه، فإن معظم أحاديث الأحكام التى يحتج بها فيه مع سهولة تناوله ، وتلخيص أحاديثه، وبراعة مصنفه، واعتنائه بتهذيبه».

وقال ابن قيم الجوزية : صار كتابه حكماً بين أهل الاسلام، وفصلاً فى موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم المصنفون، وبحكمه يرضى المحققون، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام ، ورتبها أحسن ترتيب ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن أنتقاء ، واطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء »

هذا الذى ذكرنا طرفاً من ثناء العلماء على سنن أبى داود .

عدد أحاديث سنن ابى داود :

قال أبو داود شأن عدد أحاديثه ومقدار صحتها : كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة الف حديث انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب - يعنى كتابه السنن - جمعت فيه أربعة آلاف حديث وستمائة حديث ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه »(١).

وهذا الرقم الذى ذكره ابو داود ، تبين من عدد أحاديثه المرقمة من قبل الاستاذ محمد محي الدين عبد الحميد محقق سنن ابى داود أن عدد أحاديث الكتاب يبلغ ٥٢٧٤ حديثاً، وقد علل المحقق هذه الزيادة بأمرين (٢).

الأول : أن روايات الكتاب ينقص بعضها عن بعض .

الثانى : أن فى الكتاب أحاديث كثيرة متكررة بأسناد واحد، يأتى تكرار الحديث منها فى موضعين أو أكثر من أبواب الكتاب، بسبب اشتمال الحديث الواحد على عدة أحكام، فالمؤلف يذكره فى الأبواب التى يتعرض فيها لبيان أدلة الأحكام التي اشتمل عليها .... ويبدو أن أبا داود لم يكن يعتبر الحديث الذى من هذا النوع الا واحداً ».

وقد قسم ابو داود كتابه إلى كتب والكتب الى أبواب ، وعدة الكتب خمسة وثلاثون كتاباً منها ثلاثة كتب لم يبوب فيها أبواباً، وعدة الأبواب أحد وسبعون وثمانمائه وألف .

---

(١) معالم السنن للخطابى ٦/١ .

(٢) مقدمة محقق الكتاب (سنن ابى داود) .

أشهر رواة سنن أبي داود

قد روى السنن عن أبي داود كثيرون من أشهرهم :

١- أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق التمار المصرى، المعروف بابن داسة (ت ٣٤٦ هـ).

٢- أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر المعروف بابن الأعرابى (ت٣٤٠٦ هـ) .

٣- أبو على محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤى البصرى.

٤- أبو عيسى اسحاق بن موسي بن سعيد الرملى، وراق أبى داود.

وأكمل هذه الروايات رواية ابن داسة ، وتقاربها رواية الرملى. أما رواية اللؤلؤى فهى من أصح الروايات لأنها من آخر ما أملى أبو داود ، وعليها مات، وكان ذلك فى المحرم سنة ٢٧٥هـ

الأحاديث المنتقدة على السنن

أنتقد الإمام ابن الجوزى بضعة أحاديث ذكرها أبو داود فى سننه وعدها من الموضوعات وهى تبلغ تسعة أحاديث ومع ما عرف عن ابن جوزى من التساهل فى الحكم بالوضع فهى قليلة جداً وهى على قلتها لا يسلم له فيها الحكم بالوضع من جميع العلماء .

وقد أجاب عن هذه الأحاديث الإمام الجلال السيوطى فى كتاب سماه «التعقبات على الموضوعات» وهكذا يتبين لنا أن هذه الأحاديث التسع موضع التنازع واختلاف الآراء، ولو سلم لابن الجوزى الحكم عليها فهى لا تكاد تذكر بالنسبة إلى مجموع أحاديث الكتاب .

وأيضاً لقد نفى الإمام الخطابى وقوع الموضوع فى السنن فقال : «كتاب أبى داود جامع لنوعى الصحيح والحسن، وأما السقيم فعلى طبقات شرها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول، وكتاب أبى داود خلا منها برئ من جملة وجهها» لذلك لا نرى بعد البحث والموازنة حرجاً فى تقديمها على كتب السنن الأخرى وعدها من دواوين الإسلام وأصول كتب الحديث المعتمدة (١)

---

(١) أعلام المحدثين ص ٢٢٦ .

شروح سنن أبي داود

من أهم شروح سنن ابي داود ما يلي :-

١- «معالم السنن» للإمام أبي سليمان أحمد بن ابراهيم البستي الخطابي . (ت ٣٨٨هـ).

٢- شرح الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن علي بن الملقن .

٣- شرح قطب الدين أبو بكر اليمني الشافعي المتوفى سنة (٦٥٢ هـ).

٤- شرح الشيخ الحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦ هـ). ولم يكمل .

٥- شرح الشيخ العلامة علاء الدين بن قليج الحنفي المعروف بمغلطاي (ت ٧٦٢ هـ) ولم يكمل .

٦- شرح العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ) ولم يكمل .

٧- "مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود" للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ).

٨- شرح الشيخ أبو الحسن السندي المدني (ت ١١٣٨ هـ).

٩- "عون المعبود على سنن أبي داود" شرح للشيخ شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن علي حيدر الصديق العظيم ابادي المتوفى في القرن الرابع الهجري .

١٠- «غاية المقصود في حل سنن أبي داود» لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي .

١١- «المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود» للشيخ محمود بن محمد بن خطاب السبكي .

مختصرات السنن :

اختصر سنن أبي داود الحافظ عبد العظيم المنذري صاحب كتاب «الترغيب والترهيب» (ت٦٥٦ هـ) .

وقد التزم المنذري أن يذكر عقب كل حديث من وافق أبا داود من الأئمة الخمسة على

تخريجه بلفظه أو بنحوه، كما بين علل بعض الأحاديث فأحسن في عمله وأجاد .

وهذب المختصر ابن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٥١ هـ) ذكر فيه أن الحافظ المنذرى قد أحسن فى اختصاره فهذبته نحو ما هذب هو به الأصل وزدت عليه من الكلام على علل سكت عنها اذ لم يكملها وتصحيح أحاديثه والكلام على متون مشكلة لم يفتح معضلها وقد بسطت الكلام على مواضع لعل الناظر لا يجدها فى كتاب سواه (١).

وقد طبع المختصر وتهذيبه وكتاب «معالم السنن» بمصر فى كتاب واحد.

نماذج من سنن أبى داود :

كتاب الطهارة:

١- حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي ثنا عبد العزيز - يعنى بن محمد - عن محمد - يعنى ابن عمرو - عن أبي سلمة عن المغيرة بن شعبة «أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا ذهب المذهب أبعد »(٢).

٢- حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح وابن عبدة فى آخرين - وهذا لفظ ابن عبدة - قال أنا سفيان عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة أن أعرابياً دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه سلم جالس فصلى، - قال أبو عبيدة - ركعتين ثم قال : اللهم ارحمنى ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لقد تحجرت واسعاً (٣) ، ثم لم يلبث أن بال فى ناحية المسجد ، فأسرع الناس إليه ، فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم وقال : إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين، صبوا عليه سجلاً (٤) من ماء أو قال : ذنوباً من ماء (٥).

---

(١) كشف الظنون ٤٧٨/١ .

(٢) أخرجه أبو داود فى سننه ، كتاب الطهارة : باب التخلى عند قضاء الحاجه ٢٨/١ .

(٣) تحجرت واسعاً : أى ضيقت واسعاً .

(٤) سجلاً : السجل والذنوب ، الدلو ملأى .

(٥) أخرجه أبو داود فى سننه ، كتاب الطهارة : باب الارض يصيبها البول ١٥٥/١ .

٣- حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عبد الله بن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب حدثني حمزة بن عبد الله بن عمر قال : قال ابن عمر:كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت فتى شاباً عزباً وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك. (١)

٤- حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم عن محمد ابن إبراهيم عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنها سألت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إني امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر فقالت أم سلمة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهره ما بعده (٢)

كتاب الصلاة :

٥- حدثنا محمد بن العلاء ، حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور وأن تطيب وتنظف » (٣)

كتاب النكاح :

٦- حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : إني لأمشي مع عبد الله بن مسعود بمنى إذ لقيه عثمان فاستخلاه ، فلما رأى عبد الله أن ليست له حاجة قال لي : تعال يا علقمة فجئت، فقال له عثمان : ألا نزوجك يا أبا عبد الرحمن جارية بكراً لعله يرجع إليك من نفسك ما كنت تعهد ؟ فقال عبد الله : لئن قلت ذاك لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من استطاع منكم الباءة(٤) فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الطهارة : باب في طهور الأرض إذا يبست ١٥٦/١

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الطهارة :باب الأذى يصيب الذيل ١٥٦/١.

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة : باب اتخاذ المساجد في الدور ١٨٢/١ .

(٤) الباءة : النكاح أو نفقته .

للفرج، ومن لم يستطع منكم فعليه بالصوم فإنه له وجاء» (١)

٧- حدثنا مسعود حدثنا يحيى، يعنى ابن سعيد حدثنى سعيد ابن أبى سعيد عن أبيه عن أبى هريرة عن النبى النبى صلى الله عليه وسلم قال : « تنكح النساء لأربع : لما لها ولحسبها، ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك».(٢)

كتاب الصوم :

٨- حدثنا سليمان بن حرب ومسدد قالا : حدثنا حماد بن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أن حمزة الأسلمى سأل النبى صل الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إنى رجل أسرد الصوم (٣) ، أفأصوم فى السفر ؟ قال « صم إن شئت وأفطر إن شئت» (٤)

٩- حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن سعيد الجريرى عن أبى السليل عن مجيبه الباهلية عن أبيها أو عمها أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انطلق فأتاه بعد سنة وقد تغيرت حالة وهيئته فقال : يا رسول الله . أما تعرفنى قال : ومن أنت ؟ قال : أنا الباهلى الذى جئتك عام الأول قال : فما غيرك وقد كنت حسن الهيئة قلت : ما أكلت طعاماً منذ فارقتك إلا بليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لم علبت نفسك ثم قال : صم شهر الصبر (٥) ويوماً من كل شهر قال زدنى فإن بى قوة قال : صم يومين ، قال زدنى : قال صم ثلاثة أيام قال زدنى قال صم من الحرم واترك- قالها ثلاثاً وقال بأصابعه الثلاثة فضمها ثم أرسلها(٦)

---

(١) وجاء : أى له أثر فى كسر الشهوة ، والحديث أخرجه أبو داود فى سننه ، كتاب النكاح باب التحريض على النكاح ٨٢/٢ .

(٢) أخرجه ابو داود فى سننه،كتاب النكاح:باب مايؤمر من تزويج ذات الدين ١٠٥/٢

تربت يداك معناها:لصقت بالتراب إن لم تفعل ، والمراد الحث على طلب ذات الدين لاالدعاء عليه

(٣) أسرد الصوم : اتابعه . -

(٤) أخرجه ابو داود فى سننه ، كتاب الصوم : باب الصوم فى السفر ١٨٣/٢ .

(٥) أى شهر رمضان .

(٦) أخرجه أبو داود فى سننه ، كتاب الصوم : باب فى صوم الأشهر الحرم ١٨٥/٢ .

كتاب السنة :

١٠- حدثنا أحمد بن حنبل « نا » الوليد بن مسلم «نا» ثور بن يزيد حدثني خالد بن معدان حدثني عبد الرحمن بن عمرو السلمي وحجر ابن حجر قالا : أتينا العرباض بن سارية وهو ممن نزل فيه : ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه». فسلمنا وقلنا أتيناك زائرين وعائدين ومقتبسين، فقال العرباض : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل : يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال : « أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبداً حبشياً فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة»(١)

كتاب الأدب :

١١- حدثنا مسدد «نا» أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا تسبوا أصحابي فو الذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه» (٢)

١٢- حدثنا محمد بن الصباح بن سفيان وابن السرح قالا : ثنا سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل « يؤذيني ابن آدم يسب الدهر ، وأنا الدهر ، بيدي الأمر، أقلب الليل والنهار» (٣)

قال ابن السرح : عن ابن المسيب مكان سعيد والله أعلم.

وهذا الحديث هو آخر حديث في سنن أبي داود.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب السنة : باب في لزوم السنة ٤/ ٢٨٠-٢٨١.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب السنة : باب النهي عن سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ٤/٢٩٧ .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الأدب : باب في الرجل يسب الدهر ٤/٤٩٩ .

٦- سنن الترمذي

مؤلفه :

هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي.

ولد سنة تسع ومائتين، قال الصلاح الصفدي في (نكت الهميان) : « ولد سنة بضع ومائتين.

كان جد أبو عيسى مروزياً ثم انتقل الى ترمذ وأقام بها، ويقال أن بها ولد حفيده أبو عيسى، نقل ملا علي القاري عن الترمذي أنه قال : « كان جدي مروزياً في أيام ليث بن سيار، ثم انتقل منه إلى ترمذ »(١)

وقد حبب للإمام ابو عيسى الترمذي العلم والحديث من صغره ورحل في سبيله المراحل الطويلة، فارتحل الى الحجاز والعراق، وخراسان وغيرها، وقابل في هذه الرحلات كبار الأئمة وعلماء الحديث، وأخذ عنهم وكان يكتب كل ما يسمعه ويقيده في الحل وفي السفر.

كان الإمام الترمذي - رحمه الله - آية في الحفظ والذكاء ، وكان إماماً ثقة حجة ورعا زاهداً ، ترك عدداً من الكتب، وكان ضريراً عمي في آخر حياته، ثم توفي، وكانت وفاته بترمذ ليلة الإثنين الثالث عشر من شهر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين. (٢)

أدرك الترمذي كثيراً، من قدماء الشيوخ وسمع منهم ، من أعيانهم الإمام البخاري ، وبه تخرج ومسلم وأبوداود، وشاركهم في بعض شيوخهم ، وقتيبة بن سعيد واسحاق بن موسى، ومحمود بن غيلان ، وسعيد بن عبد الرحمن، ومحمد بن بشار، وعلي بن حجر، وأحمد بن منيع، ومحمد بن المثنى، وسليمان بن وكيع، وعبد الله بن معاوية الجمحي، وسويد بن نصر المروزي، وابراهيم بن حاتم الهروي، واسماعيل ابن موسى الفزاري وغير هؤلاء كثيرون.

---

(١) شرح الشمائل ٨/١ .

(٢) له ترجمة في : البداية والنهاية١١/٦٦-٦٧،تهذيب التهذيب ٩/٣٨٧-٣٨٩،ميزان الاعتدال للذهبي ٦٧٨/٣،مقدمة شروط الأئمة الستة ص٦،الرسالة المستطرفة ص٩،العبر للذهبي ٦٤/٢،النجوم الزهرة ٨/٣،وفيات الأعيان٢٧٨/٤،تذكرة الحفاظ ٢٨٣/٣ .

والترمذي تلميذ البخاري وخريجه، وعنه أخذ علم الحديث، وتفقه فيه ومرن بين يديه، وسأله واستفاد منه، وناظره فوافقه وخالفه، كعادة هؤلاء العلماء في اتباع الحق حيث كان، وفي أنكار التقليد والإعراض عنه، إذ يرى الترمذي اختلاف الرواة في حديث، فيسأل عنه الحافظ الدارمي، ويسأل عنه البخاري : أي الروايات أصح؟ فلم يرجح واحد منهما شيئاً، ثم يرى البخاري يختار إحدى الروايات ويضعها في كتابه (الجامع الصحيح) ثم لا يرضى الترمذي أن يقلد شيخه البخاري فيما رآه أشبه، فيرجح هو رواية أخرى ، بما قام لديه من دليل.(١)

والرواه عن أبي عيسى الترمذي كثيرون، منهم أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي، ومكحول بن الفضل، ومحمد بن محمد بن عنبر، وحماد بن شاكر، وعبد بن محمد النسفيون، والهيثم بن كليب الشاشي، وأحمد بن يوسف النسفي، ومحمد بن المنذرين سعيد الهروي، وأبو العباس محمد بن محبوب المحبوبي، روى جامع الترمذي عن مؤلفه، ومما يدل على جلالته، ما قيل إن إمام الأئمة البخاري روى عنه حديثاً واحداً (٢) كعادة كبار الشيوخ في سماعهم ممن هو أصغر منهم، وهو حديث عطية عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي: « لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك ».

أقوال العلماء فيه وفي كتابه الجامع الصحيح :

كان الإمام أبو عيسى الترمذي - رحمه الله - مشهوداً له بالحفظ والصلاح والتقوى والأمانة والضبط، روى عبد الرحمن بن محمد الادريسي الحافظ قال : محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الحافظ الضرير، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنف كتاب الجامع والتواريخ والعلل، تصنيف رجل عالم متقن، كان يضرب به المثل في الحفظ» (٣)

---

(١) مقدمة سنن الترمذي تحقيق الشيخ أحمد شاكر ٨٢/١ ، ٨٣ .

(٢) أورده ابن حجر في التهذيب (٣٨٧/٩) ثم قال ابن حجر : قال الترمذي : سمع مني محمد بن اسماعيل [يعني البخاري] هذا الحديث .

وبنحو هذا أورده ابن كثير في البداية والنهاية ٦٧/١١ .

(٣) كتاب : شروط الأئمة الحفاظ أصحاب الكتب الستة للمقدسي .

وما يدل على قوة حفظه وسيلان ذهنه ما ذكره الحافظ ابن حجر (١) عن أحمد بن عبد الله بن أبي داود قال : سمعت أبا عيسى الترمذي يقول : كنت في طريق مكة، وكنت كتبت جزءين من أحاديث شيخ، فمر بنا ذلك الشيخ، فسألت عنه ؟ فقالوا فلان، فذهبت إليه وأنا أظن أن الجزءين معي، وحملت معي في محملي جزءين كنت أظن أنهما الجزءان اللذان له. فلما ظفرت به وسألته أجابني إلى ذلك، أخذت الجزءين فإذا هما بياض، فتحيرت، فجعل الشيخ يقرأ عليّ من حفظه ثم ينظر إلى فرأى البياض في يدي، فقال : أما تستحي مني ؟! قلت : لا، وقصصت عليه القصة وقلت : أحفظه كله، فقال : اقرأ ، فقرأت جميع ما قرأ عليّ على الولاء، فلم يصدقني، وقال : استظهرت قبل ان تجيء ؟ فقلت : حدثني بغيره، فقرأ عليّ أربعين حديثاً من غرائب حديثه، ثم قال : هات اقرأ ، فقرأت عليه من أوله إلى آخره كما قرأ، فما أخطأت في حرف، فقال لي : ما رأيت مثلك !!»

وقد أثنى عليه كبار الأئمة ومشايخ العلماء، قال الإمام الحاكم : سمعت عمر بن علك يقول: مات البخاري ، ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد».

ووصفه السمعاني في الأنساب بأنه « إمام عصره بلا مدافعة، صاحب التصانيف» وبأنه « أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث».

ونقل الذهبي في تذكرة الحفاظ، والصفدي في نكت الهميان، والمزي في التهذيب أن ابن حبان ذكره في الثقات وقال : « كان ممن جمع وصنف ، وحفظ وذاكر ».

ووصفه المزي في التهذيب بأنه « الحافظ صاحب الجامع وغيره من المصنفات ، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين »

وقال الحافظ الذهبي في الميزان « الحافظ العلم ، صاحب الجامع ثقة مجمع عليه، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال : إنه مجهول، فإنه ما عرف ولا درى بوجود الجامع ولا العلل له».

---

(١) راجع تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٧ كما توجد هذه القصة أيضاً في الأنساب وتذكرة الحفاظ

وقال أبو يعلى الخليلى فى كتابه « علوم الحديث » : محمد بن عيسى بن سورة بن شداد الحافظ متفق عليه، له كتاب فى السنن، وكتاب فى الجرح والتعديل، روى عنه أبو محبوب، والأجلاء، وهو مشهور بالأمانة والإمامة والعلم وكتابه الجامع الصحيح يدل على عظيم قدره واتساع حفظه، وكثرة اطلاعه، وغاية تبحره فى فن الحديث، وقد جمع إلى الحفظ الفقاهة ومعرفة المذاهب الفقهية والترجيح بينهما ».

ولا يضير الترمذى تجاهل ابن حزم له ودعواه أنه مجهول قال العلامة ابن كثير (١) : «وجهالة ابن حزم لأبى عيسى لا تضره حيث قال فى محلاه : ومن محمد بن عيسى بن سورة ؟ فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ... »

وقال الحافظ ابن حجر (٢) : « وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الأطلاع فقال فى كتاب الفرائض ، محمد بن عيسى ابن سورة مجهول ولا يقولن قائل : لعله ما عرف الترمذى ولا أطلع على حفظه ولا على تصانيفه ، فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة فى خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبى القاسم البغوى ، اسماعيل بن محمد الصفار، وأبى العباس الأصم، والعجب أن الحافظ ابن الفرضى ذكره فى كتابه « المؤتلف والمختلف، ونبه على قدره فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه».

وقال ابن العماد الحنبلى(٣) : « كان مبرزاً على الأقران آية فى الحفظ والإتقان ».

وفى التهذيب : « قال أبو الفضل البيلمانى : سمعت نصر بن محمد الشيركوهى يقول : سمعت محمد بن عيسى الترمذى يقول : قال لى محمد بن إسماعيل - يعنى البخارى - ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بى »

وقال ابن الأثير فى تاريخه : « كان إماماً حافظاً، له تصانيف حسنة، منها الجامع الكبير، وهو أحسن الكتب».

وفى كشف الظنون فى الكلام عن (الجامع الصحيح) للترمذى : «وهو ثالث الكتب الستة

(١) البداية والنهاية ٦٧/١١.

(٢) تهذيب التهذيب ٣٨٧/٩

(٣) شذرات الذهب

فى الحديث، وقد اشتهر بالنسبة إلى مؤلفه، فيقال جامع الترمذى، ويقال له : السنن أيضاً، والأول أكثر ».

ونقل أبو على منصور بن عبد الله الخالدى عن الترمذى أنه قال فى شأن كتابه [الجامع] : « صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان فى بيته هذا الكتاب فكأنما فى بيته نبى يتكلم »(١)

مؤلفاته :

وصفه العلماء فيما مضى بأنه « صاحب التصانيف » وسموا كتباً من مؤلفاته وهى :-

١- الجامع الصحيح ٢- الشمائل النبوية

٣- العلل ٤- التاريخ

٥- الزهـد ٦- الأسماء والكنى

وستناول بالتفصيل أجل هذه المؤلفات وأعظمها وهو :

الجامع الصحيح للترمذى

هو أجل كتب الترمذى وأنفعها، وهو يعتبر أحد الكتب الستة وأحد دواوين الإسلام المشهورة، وقد اشتهر هذا الكتاب بنسبته الى مؤلفه فيقال : « جامع الترمذى » ويقال له أيضاً « سنن الترمذى » والأول هو الأكثر.

وقال فيه العلامة طاش كبرى زاده : « له تصانيف كثيرة فى علم الحديث، وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيباً وأقلها تكراراً، وفيه ماليس فى غيره من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفى آخره كتاب العلل، وقد جمع فيه فوائد حسنة، لايخفى قدرها على من وقف عليها »

وللقاضى أبى بكر بن العربى فى اول شرحه على الترمذى المسمى بـ (عارضة الاحوذى)

(١) نقل ذلك الذهبى فى التذكرة ، وابن حجر فى التهذيب .

فصل نفيس في مدح كتاب الترمذي ووصفه بناء فيه: « اعلموا - أنار الله أفئدتكم - أن كتاب الجعفي يريد به صحيح البخاري - هو الأصل الثاني في هذا الباب، والموطأ هو الأول والباب، وعليهما بناء الجميع، كالقشيري - يريد به صحيح مسلم - والترمذي فمن دونهما .. وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى، حلاوة مقطع، ونفاسة منزع، وعذوبة مشرع. وفيه أربعة عشر علماً، وذلك أقرب الى العمل وأسلم : أسند ، وصحح، وضعف ، وعدد الطرق ، وجرح وعدل ، وأسمى ، وأكنى، ووصل، وقطع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره ، وذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نصابه. فالقارىء له لايزال في رياض مونقة، وعلوم متفقة منسقة، وهذا شيء لا يعمه إلا العلم الغزير، والتوفيق الكثير ، والفراغ والتدبير (١) »

وسبق أن أشرنا الى أن الترمذي لما ألف كتابه الجامع عرضه على علماء عصره فحاز رضاهم، روى عنه أنه قال : صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان في بيته فكأنما في بيته نبي يتكلم».

وقد جعله بعض العلماء أسهل تناولاً ومأخذاً من الصحيحين، قال : محمد ابن طاهر المقدسي سمعت أبا اسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري يقول : « وكتاب الترمذي - عندي - أنور من كتاب البخاري ومسلم، لأنه لا يصل الى الفائدة منهما إلا من هو من أهل المعرفة التامة بهذا الفن، وكتاب الترمذي قد شرح أحاديثه وبينها فيصل اليها كل أحد من الناس : من الفقهاء والمحدثين وغيرهم».

وقال المجد بن الأثير في مقدمة « جامع الأصول»(٢) : وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب و أكثرها فائدة ، وأحسنها ترتيباً وأقلها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره : من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال ، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب العلل، قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها ».

---

(١) نقلاً من مقدمة المحقق الشيخ أحمد شاكر لجامع الترمذي ٩٨/١ ، ٩٠ .

(٢) جامع الأصول ١١٤/١.

درجة أحاديثه وشرط الترمذى فيه :

سنن الترمذى كبقية السنن لم يلتزم فيه تخريج الصحيح وحده، بل ذكر الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل وأبان عن علته.

وقد التزم أن لا يخرج فى كتابه إلا حديثاً عمل به فقيه أو احتج به محتج حيث قال : «ما أخرجت فى كتابى إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء».

وقد تكلم الأمام الترمذى عن كل حديث بما يقتضيه ، وكان من طريقته أن يترجم الباب الذى فيه حديث مشهور عن صحابى قد صح الطريق إليه، وأخرج من حديثه فى الكتب الصحاح، فيورد فى الباب ذلك الحكم من حديث صحابى آخر لم يخرجوه من حديثه ولا تكون الطرق إليه كالطريق الأول ، وإن كان الحكم صحيحاً ثم يتبعه بأن يقول : « وفى الباب عن فلان وفلان » ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابى المشهور وأكثر ، وقلما يسلك هذه الطريقة إلا فى أبواب معدودة (١)

وقال الحافظ ابن رجب فى شرح علل الترمذى : « اعلم أن الترمذى خرج فى كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف ، والحديث الغريب ، والغرائب التى خرجها فيها بعض المناكير ولا سيما فى كتاب الفضائل، لكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه، ولا أعلم أنه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق أو مختلفاً فى إسناده، وفى بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب ، ومحمد بن السائب الكلبى، نعم قد يخرج عن سيىء الحفظ وعمن غلب على حديثه الوهم ويبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه» ا هـ(٢).

وقال صاحب « بستان المحدثين » : تصانيف الترمذى كثيرة وأحسنها هذا الجامع الصحيح، بل هو من بعض الوجوه والحيثيات أحسن من جميع كتب الحديث.

---

(١) شروط الأئمة الستة ص ١٤ .

(٢) من تعليقات الشيخ زاهد الكوثرى على شروط الأئمة الخمسة للحازمى ص٥٤ بالهامش

١- من جهة حسن الترتيب وعدم التكرار.

٢- من جهة ذكر مذاهب الفقهاء ووجوه الاستدلال لكل أحد من أهل المذاهب.

٣- من جهة بيان أنواع الحديث من الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل بالعلل.

٤- من جهة بيان أسماء الرواة وألقابهم وكناهم ونحوها من الفوائد المتعلقة بعلم الرجال، وفي اخر الجامع كتاب العلل، وفيه من الفوائد الحسنة مالا يخفى على الفطن، ولذا قالوا هو كاف للمجتهد، ومغن للمقلد. (١)

خصائص سنن الترمذي :

الى جانب ما أشرنا اليه سابقاً نذكر من خصائصه أيضاً

أولا: جاء بمذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، فكتابه من الكتب التى تعنى بأدلة الأحكام، وقد سمى الترمذى مع كل حديث من احتج به من أهل المذاهب، كما ذكر ما عارضه به الآخرون ومن ثم كان كتابه من أهم المصادر لدراسة الخلاف بين مدارس الفقه المختلفة.

ثانياً : اختصر طرق الحديث فذكر واحداً وأومأ الى ما عداه، كما يكثر فى كتابه من الاتيان بالجرح والتعديل.

ثالثاً : كما ان هناك بعض المصطلحات التى انفرد بها أبو عيسى الترمذى : ومن ذلك قوله : حسن صحيح ، وكذلك قوله غريب.

ومما تجب الإشارة اليه ، أن الترمذى قد علا فى جامعة حتى صار بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم ثلاثة رواه وذلك فى ثلاثى واحد ، قال الترمذى فيه : حدثنا اسماعيل بن موسى قال حدثنا عمر بن شاكر عن أنس بن مالك - رضى الله تعالى عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يأتى على الناس زمان الصابر على دينه كالقابض على الجمر ».

ما انتقد على الجامع :

وقد انتقد بعض الحفاظ على الترمذى أحاديث ذكرها فى جامعة وعددها من الموضوعات

---

(١) انظر : اعلام المحدثين ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

كالحافظ ابن الجوزى فى موضوعاته والإمامين ابن تيمية والذهبى ، وجملة ما انتقده ابن الجوزى عليه ثلاثون حديثاً، وقد نازعه فى الحكم عليها بالوضع الحافظ جلال الدين السيوطى فى كتابه «التعقبات على الموضوعات»

وفى الحق أن كثيراً منها فى الفضائل ، وأن هذه الأحاديث المنتقدة منها ما يسلم الحكم عليها بالوضع لابن الجوزى، ومنها مالا يسلم له.

ومهما يكن من شىء فهى أحاديث قليلة لا تغضى من قيمة الكتاب العلمية ، واعتباره من دواوين الحديث وكتبه المعتمدة (١).

الترمذى والحديث الحسن :

ذكر الإمام ابن تيمية رحمه الله -أن أول من استعمل اصطلاح «الحسن» هو الترمذى وأن المحدثين قبله كانوا يقسمون الحديث الى صحيح وضعيف كما يقسمون الرجال الى ضعيف وغير ضعيف فقال «والترمذى أول من قسم الأحاديث الى صحيح وحسن وغريب وضعيف ، ولم يعرف قبله هذا التقسيم عن أحد ، لكن كانوا يقسمون الأحاديث الى صحيح وضعيف كما يقسمون الرجال الى ضعيف وغير ضعيف ،والضعيف عندهم نوعان : ضعيف لا يحتج به وهو الضعيف فى اصطلاح الترمذى .. والثانى ضعيف يحتج به وهو الحسن فى اصطلاح الترمذى ... ولهذا يوجد فى كلام أحمد وغيره من الفقهاء أنهم يحتجون بالحديث الضعيف كحديث عمرو بن شعيب وابراهيم الهجرى وغيرهما، فإن ذلك الذى سماه أولئك الفقهاء هو أرفع من كثير من الحسن» (٢)

وقال ابن الصلاح (٣) : «كتاب ابى عيسى الترمذى أصل فى معرفة الحديث الحسن، وهو الذى نوه باسمه، وأكثرمن ذكره فى جامعه، ويوجد فى متفرقات من كلام بعض مشايخه- والطبقة التى قبله كأحمد بن حنبل والبخارى وغيرهما ».

---

(١) راجع اعلام المحدثين ص ٢٥١ .

(٢) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ١/٢٥١-٢٥٢ ، ١٨/٢٥، ٢٤٨، وقواعد التحديث ص٨٣، منها ج السنة ٢/١٩١.

(٣) علوم الحديث ص٣٥.

ويبدو أن الحسن كان موجوداً فى كلام المتقدمين ولكن لم يكثر استعماله عند العلماء إلا بعد الترمذى .

قال الجزائرى « فالترمذى هو الذى أكثر من التعبير بـ (الحسن) ونوه بذكره »(١)

معنى قول الترمذى « حسن صحيح :

هذا الاصطلاح أنفرد به الترمذى ، ووجد العلماء فى ذلك نوعاً من الإشكال ، لأن الحسن قاصر عن الصحيح، فكيف يجتمع القصور ونفيه فى حديث واحد ؟

اختلف العلماء فى الإجابة على ذلك إلى اقوال نذكر منها :(٢)

١- أجاب ابو عمرو بن الصلاح بجوابين : أحدهما : أن ذلك راجع الى الاسناد ، باعتبار أن الحديث له أسنادين أحدهما حسن والآخر صحيح، فهو حسن باعتبار الإسناد الحسن، صحيح باعتبار الاسناد الصحيح، والثانى : أن المراد بالحسن المعنى اللغوى وهو ما تميل اليه النفس ولا يأباه القلب.

وقد اعترض على القول الأول بأن هناك بعض الأحاديث ليست مروية الا من طريق واحد، وعلى القول الثانى أن هناك أحاديث ضعيفة وهى تميل اليه النفس ولا يأباه القلب.

٢- رأى السيوطى ، وهو يرى أنه لا أشكال فى ذلك ، إذا نظرنا الى نوعى الصحيح : الصحيح للذاته والصحيح لغيره، ونوعى الحسن : الحسن للذاته ، والحسن لغيره ، وأن الصحيح لغيره هو نفسه الحسن للذاته ، اذا روى من طريق آخر.

٣- ما قاله ابن دقيق العيد، وهو أن الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة إلا حيث إنفرد الحسن، أما إذا ارتقى الى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحة ، لأن وجود أعلى درجات القبول كالحفظ والاتقان، لا ينا فى وجود أول هذه الدرجات كالصدق فقط، وعلى هذا يصح أن يقال صحيح بالاعتبار الأول ، حسن بالاعتبار الثانى، فكلما كان الحديث صحيحاً كان حسناً ، ولا يلزم العكس.

---

(١) المرجع السابق ص ٣٢ .

(٢) جمعت هذه الأقوال فى كتاب « التيسير فى علوم الحديث » د. رجاء حزين ود.سعدية أحمد فؤاد ص١١٣-١١٥ .

٤- كما أجاب الحافظ ابن كثير على هذا الإشكال بأن ما قيل فيه : حسن صحيح قسم ثالث مزج من القسمين ، فما يقال فيه "حسن صحيح" هو أعلى رتبه من الحسن ودون الصحيح . وقد انتقد هذا الرأى بأنه تحكم بلا دليل وهو بعيد .

٥- ما قاله الحافظ ابن حجر، وهو أمثل ما قيل حول هذا الإشكال، وخلاصته : أنه إن كان للحديث إسنادان فأكثر فوصفه بالصحة والحسن راجع إلى أنه صحيح بإسناد، حسن بإسناد آخر، وغاية الأمر أنه حذف حرف العطف، وكان الأولى أن يقول : حسن صحيح وعليه فيكون ما يقول فيه :حسن صحيح فوق ما يقول فيه صحيح فحسب، لأن كثرة الطرق مما يتقوى به الحديث .

وأما اذا لم يكن له إلا إسناد واحد فالجمع بينهما للتردد الحاصل من الإمام المجتهد فى الحديث أهو جامع لأوصاف الصحيح أم هو قاصر عنها ؟ ولا يترجح عنده أحدهما فاقتضاه الأمر الى التعبير بهذا رعاية للأمانة وغاية ما فى التعبير أنه حذف حرف الشك وكان حقه أن يقول : حسن أو صحيح . وعلى هذا فما قيل فيه : حسن صحيح دون ما قيل فيه : صحيح لأن الجزم أقوى من التردد .

معنى قول الترمذى : «حسن غريب»

وكذلك مما يكثر منه الإمام الترمذى فى جامعه قوله : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

إن كانت الغرابة فى السند والمتن ، وهو الذي لم يرو إلا بإسناد واحد، فهذا يعنى ان الحديث حسن لذاته. وقد يحكم عليه بذلك لوجود دلائل تقوى معناه .

وإذا كان الحديث غريباً فى السند فقط - وهو الذى اشتهر من عدة أوجه، ثم جاء من طريق غير مشهورة - فهذا متفق مع تعريف الحديث الحسن عند الترمذى، لأنه يصدق عليه أنه روى من غير وجه.

قال الحافظ ابن حجر - فى نخبة الفكر - أن الترمذى لم يعرف الحسن مطلقاً يعنى بقسميه الحسن الذاته، والحسن لغيره، وإنما عرفه بنوع خاص منه، وقع فى كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير ضم صفة أخرى، ذلك أنه يقول فى بعض الأحاديث : حسن، وفى بعضها : صحيح، وفى بعضها غريب ، وفى بعضها : حسن صحيح، وفى بعضها : حسن غريب، وفى

بعضها : صحيح غريب، وفى بعضها حسن صحيح غريب، وتعريفه للحسن إنما أراد به الأول فقط وعبارته فى آخر جامعه ترشد الى ذلك حيث قال :«وما قلنا فى كتابنا حديث حسن فإنما أردنا حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن، فعرف بهذا أنه يعرف ما يقول فيه حسن فقط، أما ما يقول فيه : حسن صحيح أو حسن غريب فلم يعرج على تعريفه ، كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه : صحيح فقط أو غريب فقط، وكأنه ترك ذلك إستغناء لشهرته عند أهل الفن، واقتصر على ما يقول فيه : حسن فقط، إما لغموضه أو لأنه اصطلاح جديد ولذلك قيده بقوله : «عندنا» ولم ينسبه الى أهل الحديث كما فعل الخطابى، وبهذا التقرير يندفع كثير من الإيرادات التى طال البحث فيها، ولم يسفر وجه توجيهها فلله الحمد على ما ألهم وعلم .

شروح جامع الترمذى

لسنن الترمذى شروح كثيرة منها :

١- «عارضة الأحوذى فى شرح الترمذى» للحافظ أبى بكر محمد بن عبد الله الأشبيلى المعروف بابن العربى المالكي (ت ٥٤٣ هـ).

٢- شرح الحافظ الإمام أبى الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى الشافعي (ت٧٣٤ هـ).

٣- شرح زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن النقيب بن رجب الحنبلى (ت ٧٩٥ هـ).

٤- شرح زوائد الترمذى على الصحيحين وأبى داود، لسراج الدين عمرو بن على بن الملقن (ت ٨٠٤ هـ).

٥- «العرف الشذى على جامع الترمذى» لسراج الدين عمر بن رسلان البلقينى الشافعى (ت ٨٠٤ هـ) ولم يكمله .

٦- «قوت المغتذى على جامع الترمذى» للحافظ جلال الدين السيوطى (ت٩١١ هـ).

٧- شرح الشيخ أبى الحسن عبد الهادى السندى المدنى (ت ١١٣٨هـ) .

ومن مختصراته

١- مختصر الجامع لنجم الدين سليمان بن عبد القوى الطوفى الحنبلى (ت ٧١٠ هـ) .

٢- مختصر الجامع لنجم الدين محمد بن عقيل الميالسى الشافعى (ت ٧٢٩ هـ) .

نماذج من جامع الترمذى :

أبواب الطهارة :

١- حدثنا قتيبه بن سعيد حدثنا أبو عوانه عن سماك بن حرب «ح» وحدثنا هنا د حدثنا وكيع عن إسرائيل عن سماك عن مصعب بن سعد عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «لا تقبل صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول (١)» قال هناد وفى حديثه : «إلا بطهور» .

قال أبو عيسى : هذا الحديث أصح شئ فى هذا الباب وأحسن، وفى الباب عن أبى المليح عن أبيه، وأبى هريرة، وأنس، وأبو المليح بن أسامة اسمه « عامر » ويقال « زيد بن أسامة بن عمير الهذلى».

٢- حدثنا محمود بن غيلان حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يتوضأ منه (٢) »

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح. وفى الباب عن جابر.

أبواب الصلاة :

٣- حدثنا على بن حجر حدثنا اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن : « أنه دخل على أنس بن مالك فى داره بالبصرة حين انصرف من الظهر، وداره بجنب المسجد، فقال : قوموا

---

(١) أخرجه الترمذى فى سننه ، كتاب الطهارة : باب ما جاء لاتقبل صلاة بغير طهور ١/٥.٦

(٢) أخرجه الترمذى فى سننه ، كتاب الطهارة : باب ماجاء فى كراهية البول فى الماء الراكد /١

فصلوا العصر، قال : فقمنا فصلينا، فلما انصرفنا قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : تلك صلاة المنافق، يجلس يرقب الشمس، حتى إذا كانت بين قرنى الشيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً» (١)

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح.

٤- حدثنا محمود بن غيلان حدثنا وكيع عن سفيان عن خالد الحذاء عن أبى قلابة عن مالك بن الحويرث قال : « قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا وابن عم لى، فقال لنا : إذا سافرتما فأذنا وأقيما، وليؤمكما أكبركما »(٢).

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح.

والعمل عليه عند أكثر أهل العلم : اختاروا الأذان فى السفر. وقال بعضهم : تجزىء الإقامة، إنما الأذان على من يريد أن يجمع الناس. والقول الأول أصح، وبه يقول أحمد واسحق.

أبواب النكاح :

٥- حدثنا ابن أبى عمر : أخبرنا سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه نوف، عن الزهرى، عن أنس بن مالك : « أن النبى صلى الله عليه وسلم أولم على صفية بنت حيى بسويق وتمر»(٣)

هذا حديث حسن غريب.

٦- حدثنا عبد الله بن أبى زياد ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم عن ابن سعد، حدثنا ابن أخى ابن شهاب عن عمه، عن سعيد بن المسيب، عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن المرأة كالضلع إن ذهبت تقيمها كسرتها، وإن تركتها استمتعت بها على عوج»(٤).

---

(١) أخرجه الترمذى فى سننه ، كتاب الصلاة : باب ماجاء فى تعجيل العصر ٣٠٢،٣٠١/١

(٢) أخرجه الترمذى فى سننه ، كتاب الصلاة :باب ماجاء فى الأذان فى السفر ٤٠٠،٣٩٩/١

(٣) أخرجه الترمذى فى سننه ، كتاب النكاح : باب ماجاء فى الوليمة ٢٧٨/٢.

(٤) أخرجه الترمذى فى سننه ، كتاب النكاح : باب مدارة النساء ٤٣٠/٢ .

وفى الباب عن أبى ذر وسمرة وعا... ...يث أبى هريرة حديث حسن صحيح، غريب من هذا الوجه.

أبواب البر والصلة :

٧- حدثنا أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله بن المبارك عن شعبة عن عدى بن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن أبى مسعود الأنصارى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « نفقة الرجل على أهله صدقة »(١)

قال : وفى الباب عن عبد الله بن عمرو، وعمرو بن أمية الضمرى وأبى هريرة.

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح.

٨- حدثنا زياد بن أيوب البغدادى ، حدثنا المحاربى عن الليث وهو ابن ابى سليم عن عبد الملك عن عكرمة عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لا تمار أخاك، ولا تمازحه، ولا تعده موعدة فتخلفه».(٢)

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعبد الملك عندى هو ابن بشير.

كتاب الزهد :

٩- حدثنا العباس الدورى، حدثنا عبد الله بن يزيد المقرى، حدثنا سعيد بن أبى ايوب عن عمرو بن جابر الحضرمى، عن جابربن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تدخل فقراء المسلمين الجنة قبل اغنيائهما بأربعين خريفاً(٣)

هذا حديث حسن.

١٠- حدثنا محمد بن بشار، وغير واحد قالوا : حدثنا محمد بن يزيد بن خنيس المكى

---

(١) أخرجه الترمذى فى سننه ، كتاب البر والصلة : باب ماجاء فى النفقة فى الأهل ٣٤٤/٤

(٢) أخرجه الترمذى فى سننه ، كتاب البر والصلة : باب ماجاء فى المراء ٣٥٩/٤

(٣) أخرجه الترمذى فى سننه ، كتاب الزهد : باب ماجاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل اغنيائهم ٥٧٨/٤.

قال : سمعت بن سعيد حسان المخزومي قال : حدثتني أم صالح عن صفية بنت شيبة عن أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كل كلام ابن آدم عليه لا له، إلا أمر بمعروف أو نهى عن منكر أو ذكر الله» (١)

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن يزيد بن خنيس.

كتاب القراءات :

حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو داود قال : أنبأنا شعبة عن منصور : سمعت أبا وائل عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « بئس ما لأحدهم أو لأحدكم أن يقول نسيت آية كيت وكيت بل هو نسي، فاستذكروا القرآن، فو الذي نفسي بيده لهو أشد تفصياً من صدور الرجال من النعم من عقله »(٢).

قال أبوعيسى : هذا حديث حسن صحيح.

كتاب الدعاء :

١١- حدثنا نصر بن عبد الرحمن الكوفي ، حدثنا أبو قطن عن حمزة الزيات عن أبي إسحق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا ذكر أحداً فدعا له بدأ بنفسه»(٣)

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب صحيح وأبو قطن اسمه عمرو بن الهيثم.

كتاب المناقب :

١٢- حدثنا سفيان بن وكيع، حدثنا حميد بن عبد الرحمن حدثنا زهير عن أبي إسحاق قال:

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه ، كتاب الزهد : باب ماجاء في حفظ اللسان ٦٠٨/٤

(٢) أخرجه الترمذي في سننه ، كتاب القراءات : باب - ١٩٣/٥ .

(٣) أخرجه الترمذي في سننه ، كتاب الدعاء : باب ماجاء أن الداعي يبدأ بنفسه ٤٦٣/٥.

سأل رجل البراء : « أكان وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل السيف؟ قال : لا مثل القمر» (١)

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن.

١٣- حدثنا هارون بن موسى بن أبى علقمة القروى المدنى، حدثنى أبى عن هشام بن سعد عن سعيد بن أبى سعيد عن أبيه عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « قد أذهب الله عنكم عُبية الجاهلية وفخرها بالآباء، مؤمن تقى، وفاجر شقى والناس بنو آدم، وآدم من تراب»(٢)

قال : وهذا أصح عندنا من الحديث الأول، وسعيد المقبرى قد سمع ابا هريرة، ويروى عن أبيه أشياء كثيرة عن أبى هريرة رضى الله عنه.

---

(١) أخرجه الترمذى فى سننه ، كتاب المناقب: باب ماجاء فى صفة النبى صلى الله عليه وسلم ٥/٥٩٨ .

(٢) أخرجه الترمذى فى سننه ، كتاب المناقب : باب فى فضل الشام واليمن ٥/ ٧٣٥.

٧- سنن النسائي (المجتبى)

مؤلفه :

هو الإمام أحمد بن شعيب بن على بن سنان بن بحر بن دينار أبو عبد الرحمن .

ولد الإمام النسائي بنساء سنة خمس عشرة ومائتين(١)، وقيل سنة أربع عشرة ومائتين.(٢)

بدأ أبو عبد الرحمن حياته العلمية على كبار علماء عصره فى الحديث وهو في سن الخامسة عشرة، ولا شك أنه تلقى قبل ذلك المعلومات الضرورية من قراءة وكتابة وحفظ للقرآن وما شاكل ذلك، وقد رحل الى قتيبة بن سعيد محدث خراسان وبقى عنده سنة وشهرين.(٣)فأكثر عنه الرواية.

ولما شب وبلغ مبلغ الشباب حبب إليه الارتحال ولما يجاوز الخامسة عشرة كما سبق أن ذكرنا- فارتحل الى الحجاز والعراق والشام ومصر والجزيرة وسمع من الكثيرين من علماء بلده وعلماء هذه الأمصار حتى برع فى هذا الشأن وتفرد بالمعرفة والاتقان وعلو الأسناد، حتى قيل : إنه أحفظ من مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح.

وقد طاب له المقام بمصر فاستوطنها، وكان قد دخلها طالباً قبل أن يكون عالماً. وفى بداية حياته يدلنا على ذلك قصته الشهيرة مع الحارث بن مسكين عالم الديار المصرية وقاضيها، إذ دخل عليه النسائي فى زى أنكره الحارث عليه إذ كان يرتدى قلنسوه وقباء، وكان الحارث خائفاً من أمور تتعلق بالسلطان، فخاف أن يكون عيناً عليه، فمنعه من الدخول إليه مع الطلبة، فكان يجيء ويقعد خلف الباب ويسمع، ولذلك نجده يقول دائماً : الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع. (٤)

---

(١)انظر فتح المغيث للسخاوى ٣/ ٣١٠ .

(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان ١/ ٥٦ .

(٣) راجع تاريخ الاسلام ٦/ ١٧١ .

(٤) المرجع السابق ٦/ ١٧٢ .

شيوخه :

ونظرة فى أسماء بعض شيوخه الذين أخذ عنهم هذا الشأن يظهر لنا مدى رحلته الطويلة في سبيل الرواية، وللنسائي شيوخ كثيرون، حيث حصل العلم على كبار الشيوخ المذكورين آنئذ، والمشهود لهم بالحفظ والضبط، ومنهم:

قتيبة بن سعيد، ولد سنة (١٤٩ هـ) ، ويحيى بن موسى أبو زكريا الحافظ الحجة (ت.٢٢٣هـ) ، واسحق بن راهويه (ت ٢٣٨ هـ). وأحمد بن منيع البغدادى (ت ٢٤٤ هـ).

وعثمان بن أبى شيبة الحافظ الكبير صاحب المسند (ت ٢٣٦ هـ) ،وابراهيم بن يوسف (ت ٢٣٩ هـ) وقد تفرد عنه دون الستة.

ومحمود بن غيلان المروزى (ت ٢٣٦ هـ) ، ومحمد بن أبان البلخى (ت ٢٤٤ هـ) ، وهناد بن السرى (ت ٢٤٣ هـ) ، والعباس بن عبد العظيم العنبرى (ت ٢٤٦ هـ).

ولا يخفى أن أكثر هؤلاء من شيوخ البخارى ومسلم الذين شاركهم فى الرواية عنهم، ثم يزاد مجموع شيوخه نظراً لتأخر وفاته، ونلاحظ أيضاً أن الإمام النسائى روى عن بعض أقرانه فقد روى عن رفيقه أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى (ت ٢٧٣ هـ) كما روى عن سليمان بن سيف الحرانى وأكثر عنه (ت ٢٧٢ هـ) ، وعن سليمان بن أيوب الأسدى (ت٢٨٩هـ) وغيرهم.

تلامذته :

تلامذة النسائى أكثر من أن يحصروا فعلى امتداد حياته التى امتدت قرابة قرن من الزمن حتى أصبح وحيد عصره، كانت الرحلة إليه من جميع الأقطار لأسباب عديدة منها ، امامته وبصره ومعرفته بعلم الحديث وعلله، ثم علو إسناده لأنه روى عن طبقة قتيبة وإقرانه التى توفيت فى حدود الأربعين، ولم يكن أحد من أقرانه على رأس الثلاثمائة، أدرك هذه الطبقة، وكان علو الأسناد سنة مرغوباً فيها عند المحدثين، وقد أخذ عنه الحديث والعلم خلق كثير منهم :

ابنه عبد الكريم بن أحمد بن شعيب، وأبو بكر أحمد بن محمد بن اسحق بن ا[illegible] وأبو على الحسن بن الخضر [illegible] يوطى، والحسن بن رشيق الع[illegible]كرى، وأبو الحسن محمد [illegible] الله

بن زكريا بن حيوية، ومحمد بن معاوية بن الأحمر الأندلسي، ومحمد بن قاسم بن سيار القرطبي، وعلى بن أبى جعفر الطحاوى، وأبو بكر أحمد بن محمد بن المهندس.

وهؤلاء هم رواة السنن عنه، نص على ذلك الحافظ ابن حجر.(١) ويقصد بذلك أنهم المشهورون برواية السنن عنه.

وروى عنه كبار الأعلام آنذاك منهم :

أبو بشر الدولابى ، وهو من أقرانه، والحافظ أبو حاتم بن حيان البستى، والإمام أبو عوانه فى صحيحه، وأبو جعفر الطحاوى الحنفى، وأبو جعفر العقيلى، وأبو على النيسابورى، وأبو القاسم الطبرانى، وأبو أحمد بن عدى، ومحمد بن داود بن سليمان النيسابورى، ومن تلاميذه الكبار : قاسم بن ثابت السرقسطى صاحب الدلائل، وآخر من روى عنه هو أبيض بن محمد بن أبيض الفهرى المصرى، فإنه روى عنه مجلسين وتوفى سنة ٣٧٧ هـ (٢).

صفاته الخلقية والخُلقية وتشدده فى الرواية :

كان الإمام النسائى - رحمه الله - نضر الوجه ، حسن الملامح كأن فى وجهه قنديل- كما يقول ابن كثير - وكان فى شيخوخته مهيباً مليح الوجه، ظاهر الدم، حسن الشيبة، صحيح الجسم، وكان يكثر أكل الديوك تشترى وتسمن له بعد خصيها، ويشرب عليها نقيع الزبيب الحلال(٣).

وكان يؤثر لبس البرود النوبية الخضراء، كما كان رحمه الله تعالى فى غاية التصون والتحفظ والاجتهاد فى العبادة بالليل والنهار، قال محمد بن المظفر: سمعت مشايخنا يصفون اجتهاده ، وأنه خرج للغداء مع أمير مصر فوصفوا من شهامته وإقامته للسنن المأثورة فى فداء المسلمين واحترازه عن مجالس السلطان الذى خرج معه والانبساط فى المأكل، وأنه لم يزل على ذلك حتى أستشهد.(٤)

---

(١) تهذيب التهذيب ٣٦/١ .

(٢) أنظر : العبر فى خبر من غبر للذهبى ، وشذرات الذهب ٨٨/٣ .

(٣) راجع : تاريخ الاسلام ١٧١/٦ ، البداية والنهاية ١٢٣/١١ .

(٤) طبقات الشافعية للسبكى ٨٤/٢ .

وقد بلغ من ورعه وتقواه أنه كان يصوم يوماً ويفطر يوماً، وهو هدى نبى الله داود عليه السلام.

وكان النسائى الى جانب حفظه للحديث ومعرفته بالعلل والرجال، فقيها، قال الدارقطنى فيه: « وكان أفقه مشايخ مصر فى عصره، وأعلمهم بالحديث والرجال ».

وكذلك قال الحاكم أبو عبد الله النيسابورى : أما كلام أبى عبد الرحمن على فقه الحديث فاكثر من أن تذكر ومن نظر فى كتابه السنن له تحير فى حسن كلامه.

وقد ذكر مجد الدين ابن الاثير الجزرى(١) : أنه كان شافعى المذهب وله مناسك ألفها على مذهب الشافعى.

ومما يجدر الاشارة إليه فى هذا الصدد، أن الإمام النسائى كان شديد التحرى عن الرجال، كما كان من المتشددين فى قبول المرويات، وذلك دعا الى القول من البعض كأبى على النيسابورى بأن له شرطاً فى الرجال أشد من شرط مسلم، ومقالة الذهجانى فيه، وأن شرطه أشد من شرط البخارى ومسلم - هذا القول والذى قبله غير مسلم لقائليهما - والحق أن فى العبارتين شيئاً من المبالغة والمغالاة فللشيخين شروط أعلى من شرط غيرهما لا محالة ، ولذلك لم يسلم بعض العلماء المحققين لهما هذا القول إلا أنهما تدلان على شدة تحريه فى نقد الرجال وعلمه بعلل الحديث، وقد كان مبرزاً فيهما ولاشك، وقد دعاه هذا المنهج فى التحرى والتوثيق الى ترك أحاديث ابن لهيعة، قال أحمد بن نصر الحافظ: من يصبر على ما يصبر عليه النسائى؟ عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة يعنى عن قتيبه عنه فما صنفها.

وقال ابن حجر : وكان عنده عالياً عن قتيبة عنه - يعنى ابن لهيعة - ولم يحدث به لا فى السنن ولا فى غيرها.

وكان الإمام النسائى - رحمه الله - شديد التحرى فى الألفاظ كذلك، فلا يتساهل فى وضع « حدثنا » مكان « أخبرنا » ولا « أخبرنا » مكان « حدثنا » وليس أدل على ذلك - مما زكرناه آنفاً - من طريقة روايته عن الحارث بن مسكين، وذلك أن الحارث كان يتولى القضاء بمصر، وكان بينه وبين أبى عبد الرحمن شىء لم يمكنه من حضور مجلسه، فكان يستتر فى مكان

(١) فى مقدمة جامع الأصول .

ويسمع حيث لا يراه، فلذلك تورع وتحرى فلم يقل : « حدثنا وأخبرنا » ولكن يقول : « الحارث ابن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع » وهذا غاية الأمانة والورع فى النقل.

أقوال العلماء فيه :

قال الحاكم أبو عبد الله : « النسائى أفقه مشايخ أهل مصر فى عصره ، وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الاثار، وأعرفهم بالرجال ونقل الحاكم عن الدارقطنى أنه قال : أبو عبد الرحمن النسائى مقدم على كل من يذكر بهذا العلم - علم الحديث - من أهل عصره، وكان يسمى كتابه « الصحيح ».

وقال أبو على النيسابورى : حدثنا الإمام فى الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النسائى.

وكان يقول أيضاً : للنسائى شرط فى الرجال أشد من شرط مسلم بن الحجاج.

وقال ابن طاهر : سألت سعد بن على الزنجانى عن رجل فوثقه، فقلت قد ضعفه النسائى، فقال يابنى إن لأبى عبد الرحمن شرطاً فى الرجال أشد من شرط البخارى ومسلم.

ويصفه الذهبى فيقول : كان من بحور العلم مع الفهم والاتقان، والبصر ونقد الرجال وحسن التأليف... ورحل الحفاظ إليه، ولم يبق له نظير فى هذا الشأن.(١)

وقال عنه الحافظ أبو سعيد بن يونس صاحب تاريخ مصر : كان إماماً حافظاً ثبتاً».

والإمام الذهبى يقدمه على مسلم وأبى داود وأبى عيسى الترمذى ، ومن باب أولى على ابن ماجه فى معرفة العلل والرجال ويقول : هو جارٍ فى مضمار البخارى وأبى زرعة (٢)

وهو من الذين حملوا لقب شيخ الإسلام الذى لم ينله على مدار التاريخ الإسلامى إلا أعلام الأعلام.

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبى ١٧٢/٦.

(٢) طبقات الشافعية للسبكى ٨٣/٢ .

كما وصفه ابن كثير فقال : قد أبان في تصنيفه عن حفظ واتقان، وصدق وإيمان، وعلم وعرفان.(١)

وفاته :

خرج أبو عبد الرحمن النسائي من مصر في العام الثاني بعد المائة الثالثة، يقول الدارقطني: خرج حاجاً، ويقول ابن يونس تلميذه : خرج في شهر ذي القعدة ، ومر على دمشق فسئل بها عن فضائل معاوية بن أبي سفيان فقال : ألا يرضى راساً برأس حتى يفضل ؟ وقال أي شيء أخرج لمعاوية ؟ أحديث :اللهم لا تشبع بطنه ؟ (٢) فمازالوا يدفعونه في خصيه حتى أخرج من المسجد فاعتل على إثر ذلك فقال : احملوني الى مكة وتوفي بها ودفن بين الصفا والمروة (٣)، وذلك في شعبان سنة ثلاث وثلاثمائة، وهذا هو رأي الإمام الدارقطني.

ويرى ابن يونس تلميذ الإمام النسائي أنه حمل إلى الرملة، ومات هناك بفلسطين في شهر صفر من سنة ثلاث وثلاثمائة، ويصحح هذا القول الذهبي في كتبه والتاج السبكي في طبقات الشافعية والصفدي في الوافي بالوفيات وغيرهم، وقد اعتمدوا في ذلك على ابن يونس وعبارة الحافظ ابن كثير الدمشقي أوضح ما نقل في الموضوع إذ يقول : قال الدارقطني : كان أفقه مشايخ مصر في عصره وأعرفهم بالصحيح من السقيم من الآثار. فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه فخرج الى الرملة فسئل عن فضائل معاوية فأمسك عنه فضربوه في الجامع، ثم قال أخرجوني الى مكة، فأخرجوه وهو عليل قال الحافظ أبو بكر بن نقطة في تقييده ومن خطه نقلت، ومن خط أبي عامر محمد بن سعدون العبدري الحافظ : مات أبو عبد الرحمن النسائي بالرملة مدينة بفلسطين

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير ١٢٣/١١ .

(٢) تذكرة الحافظ للذهبي ٦٩٨/٢ .

(٣) المصدر السابق ٧٠١/٢ .

يوم الأثنين لثلاث عشرة ليلة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاثمائة، ودفن ببيت المقدس(١).

مؤلفاته :-

لقد ألف النسائي كتباً كثيرة منها :

(١) السنن الكبرى.

(٢) السنن الصغرى المسمى « المجتبى ».

(٣) الخصائص.

(٤) فضائل الصحابة.

(٥) المناسك.

(٦) الضعفاء والمتروكون.

سنن النسائي :

صنف النسائي كتاب السنن الكبرى مشتملاً على الصحيح والمعلول ثم أختصره في كتاب السنن الصغرى وسماه (المجتبى) وهو صحيح عند النسائي،جاء عنه أنه قال : « كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول، والمنتخب المسمى بالمجتبى صحيح كله» وذكروا أنه لما ألف النسائي كتابه السنن الكبرى أهداها إلى أمير « الرملة» فقال له : أكل ما فيها صحيح ؟ فقال : فيها الصحيح والحسن وما يقاربها فقال له : ميزلي الصحيح من غيره». فصنف كتاب « السنن الصغرى » وسماها « المجتبى من السنن »

---

(١) البداية والنهاية ١٢٤/١١ ، الوافي بالوفيات ٤١٦/٦ .

راجع ترجمته في : البداية والنهاية ١٢٣/١١ - ١٢٤ ، وفيات الأعيان ٧٧/١ - ٧٨ ، وشذرات الذهب ٢٣٩/٢ ، والعبر ١٢٣/٢ ، الرسالة المستطرفة ص١٠ ، والنجوم الزهرة ١٨٨/٣ ، تهذيب التهذيب ٣٦/١ - ٣٨ ، وطبقات الشافعية ٢١٤/٣ ، وفيات ابن قنفذ ص١٩٨ - ١٩٩ .

وكتاب السنن مرتب على الأبواب الفقهية كبقية كتب السنن.

درجة أحاديثه وشرط النسائي فيه :

أشرنا فيما سبق أن ذكرناه، تشدد النسائي في نقد الرجال ومبالغته في التحري حتى قال بعضهم : إن له شرطاً في الرجال أشد من شرط مسلم بل والبخاري، وقال أحمد بن محبوب الرملي : سمعت أبا عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي يقول : لما عزمت على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة على ما سمعت، والظاهر أن هذا التحوط البالغ إنما سار عليه في تأليفه كتابه السنن الصغرى.

ومن ثم قال العلماء : إن درجة السنن الصغرى بعد الصحيحين لأنها أقل السنن بعدهما ضعيفاً.

قال الحافظ أحمد بن نصير شيخ الدارقطني : (من يصبر على ما يصبر عليه النسائي كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة، فما حدث عنه شيء). قال ابن حجر : (وكان عنده عالياً عن قتيبة عنه ولم يحدث به لا في السنن ولا في غيرها).

وقد سبق أن قدمنا كلام الحازمي في إن أبا داود والنسائي يخرجان من أحاديث الطبقة الأولى والثانية والثالثة ولا يتجاوزانها الى الرابعة في الأصول بخلاف المتابعات والشواهد، غير أن سنن النسائي تقدم على سنن أبي داود لتحري مؤلفه واحتياطه في أمر الرجال وفحصه الشديد عن حال الرواةوتركه لكثير ممن روى عنه أبو داود والترمذي.

قال الحافظ ابن حجر : « كم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي اخراج حديثه بل تجنب النسائي اخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين ».

ولذا نجد أن الأحاديث التي انتقدها أبو الفرج بن الجوزي على السنن وحكم عليها بالوضع قليلة جداً وهي عشرة أحاديث، وليس الحكم عليها بالوضع بمسلم لابن الجوزي، بل نازعه فيها بعض العلماء، كما فعل السيوطي في كتابه « التعقبات على الموضوعات ».

وسنن النسائى (المجتبى» اشتمل على الصحيح والحسن والضعيف ولكنه قليل بالنسبة الى غيرها من كتب السنن الأخرى، وأما ما قاله ابن منده وابن السكن وأبو على النيسابورى وابن عدى والخطيب والدارقطنى : كل ما فى السنن صحيح، فتساهل، وغير دقيق، ولعلهم أرادوا بذلك أن معظمها صحيح.

وكذا ما قاله محمد بن معاوية الأحمر الراوى عن النسائى، قال النسائى : كتاب السنن كله صحيح، وبعض معلول إلا أنه لم يبين علته والمنتخب المسمى بالمجتبى صحيح كله فهو محمول أيضاً على الغالب والكثير أو أنه قال ذلك حسب اجتهاد، وغالب ظنه.

وقال ابن كثير (١) : « وقول الحافظ أبى على بن السكن وكذا الخطيب البغدادي فى كتاب « السنن » للنسائى : أنه صحيح، فيه نظر، وإن له شرطاً فى الرجال أشد من شرط مسلم، غير مُسلم، فإنه فيه رجالاً مجهولين : إما عيناً، أو حالاً،وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة كما نبهنا عليه فى الأحكام الكبير».

وقال الحافظ أبو الفضل بن طاهر (٢) ما خلاصته : كتاب أبى داود والنسائى ينقسم على ثلاثة أقسام :

الأول : الصحيح المخرج فى الصحيحين.

الثانى : صحيح على شرطهما حكى أبو عبد الله بن منده أن شروط أبى داود والنسائى إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال، فيكون هذا القسم من الصحيح إلا أنه طريق دون طريق ما أخرج البخارى ومسلم فى صحيحيهما.

والثالث : أحاديث أخرجاها من غير قطع منهما بصحتها وربما أبانا علتها بما يفهمه أهل المعرفة وإنما أودعا هذا القسم فى كتابيهما لأنه رواية قوم لها واحتجاجهم بها فأوردآها، وبينا سقمها لتزول الشبهة وذلك إذا لم يجداله طريقاً غيره لأنه أقوى عندهما من رأى الرجال.

---

(١) الباعث الحثيث ص١٨ .

(٢) شروط الأئمة الستة ص١٢ .

وقد علق الحافظ أبو الفضل العراقي على مقاله ابن منده بقوله :

هذا مذهب متسع. وقال الحافظ ابن حجر : إن الذى يتبادر الى الذهن من أن مذهب النسائى فى الرجال متسع وليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذى تجنب النسائى إخراج حديثه بل تجنب النسائى إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين(١).

وهذه السنن الصغرى (المجتبى) هى التى عدت من الأصول المعتمدة عند أهل الحديث ونقاده، وهو أقل الكتب الستة بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً(٢).

مقصد النسائى فى سننه :

النسائى شافعى المذهب من فقهائه، وكانت المعركة فى عصره محتدمة حامية لبناء الفقه الاسلامى، طبقاً للاستدلال الصحيح وكان الفقهاء يرجعون الى المحدثين فى هذا الجانب، فكان النسائى يقصد فى سننه جمع ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يمكن أن يستدل به الفقهاء، ولكنه لم ينسى نفسه كمحدث فجمع بين الفقه والحديث، وسار على هذه الطريقة الدقيقة التى تجمع بين الاستدلال والإسناد، ورتب الأحاديث على الأبواب، ووضع لها عناوين، وسلك طريقة جمع الأسانيد فى مكان واحد كصنيع الإمام مسلم ليبرز ما فيها، فكان فى حقيقة الأمر جامعاً بين طريقتى البخارى ومسلم، ومن هنا جاء تفضيل من فضله عليهما، لأن البخارى يفرق الحديث الواحد فى أماكن متعددة وفى غير مظانة بما يعسر الكشف عنه، ولا يبرز الفوائد الاسنادية والعلل الحديثية، ومسلم بعكسه يسوق الحديث سرداً دون تبويب.

أعلى الأسانيد وأدناها عند النسائى :

نظراً لتأخر وفاة النسائى أولاً، ولتأخره فى الميلاد ثانياً عن زملائه أصحاب الخمسة، فقد فاته شيوخ كبار أخذوا عنهم أمثال : يحيى بن معين وعلى بن المدينى وأحمد بن حنبل وغيره ولهذا فلم يقع له أسانيد ثلاثية، كما وقع للبخارى، وكما وقع للترمذى ولا بن ماجه.

---

(١) زهر الربى على المجتبى ١/٢.٣ وشروط الأئمة الستة ص١٤ .

(٢) فتح المغيث للسخاوى ١/٨٤ .

وأعلى ما عند النسائى أسانيد رباعية، هذا من جانب العالى، أما الجانب النازل، فقد كان النسائى - كما قدمنا - يبحث عن نظافة الأسناد وصحته ، أكثر مما يبحث عن العالى والنازل، وهذا يظهر من خلال تصرفه فى المجتبى، وقد روى من طريق عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل حديثين.

وهو يروى عن أقرانه إذا تحقق فيهم شرطه، ولهذا نزلت أسانيده إلى عشرة رجال وهى أدنى ماعنده، وليس عند الخمسة عشاريات فى الأسانيد سوى الترمذى، فعنده بعض الأحاديث العشارية حتى أنه قال عقب حديث عشارى: لا أعرف حديثاً صحيحاً أطول من هذا.

وانظر الى صنيع النسائى حين يروى من طريق البخارى وهو من أقرانه، وأحياناً ينزل إلى أن يروى عن رجل عنه.(١) ومع هذا فهذه العشاريات من الأسناد النازل، لم تغض من قيمة سننه بل نص المحدثون على أن أسناداً صحيحاً بنزول خير من اسناد عالٍ من طريق ضعيفة.(٢)

مقارنة بين السنن الكبرى والصغرى للنسائى :(٣)

تمتاز الصغرى عن الكبرى بعدة أمور:

أولاً : يوجد فى الكبرى زيادة كتب ليست موجودة فى المجتبى منها : كتاب السير، المناقب، النعوت، الطب، الفرائض، الوليمة، التعبير، فضائل القرآن، العلم ... الخ ولا تنقص الكبرى عن المجتبى من الكتب سوى الإيمان وشرائعه، والصلح، وهذا يعطى للكبرى ميزة الكبر والاتساع، لتلم بجميع الكتب مما يصح أن يطلق معه على الكبرى المصنف أو الجامع.

ثانياً: يدخل فى الكبرى كتب ألفت مستقلة ، ثم ضمها إليها مصنفها ووضعها فى المكان الذى يناسبها مثل كتاب فضائل القرآن، فقد نص الزركشى فى كتابه البرهان فى علوم القرآن أنه ألفه مستقلاً.

---

(١) راجع هدى السارى لابن حجر .

(٢) راجع : فتح المغيث للسخاوى ٣/٣ ، وكذا تدريب الراوى للسيوطى .

(٣) هذا الموضوع كتبته بتصرف يسير مقتبساً من مقدمة كتاب « عمل اليوم والليلة للنسائى » تحقيق د. فاروق حمادة ص ٧٣-٧٦ .

أما كتاب خصائص عليّ، فهو مشهور جداً أنه ألفه مستقلاً بل وكان سبب وفاته كما تقدم، وذلك أنه دخل دمشق والمنحرف عنه كثير فصنف كتاب الخصائص رجاء أن يهديهم الله تعالى بذلك، ثم ضمه إلى الكبرى مع فضائل الصحابة الذى ألفه بعد ذلك .

ومثله كتاب التفسير، فقد نص الذهبى على أنه مستقل، ويقع فى مجلد ، وقد روى مع الكبر، أما عمل اليوم والليلة فقد روى من طريق أبى محمد الباجى عن ابن الأحمر وابن سيار مع الكبرى، ومن طريق بقية الرواه مستقلاً.

ثالثاً : تزيد الكبرى عن المجتبى بعدد الأبواب، ومن ثم بعدد الأحاديث، وضرب محقق كتاب « عمل اليوم والليلة » على ذلك مثالاً من كتاب الصوم نجد فيه أبواباً كثيرة ليست فى المجتبى منها صيام يوم الأربعاء، تحريم صيام يوم الفطر ويوم النحر، صيام يوم عرفة والفضل فى ذلك، افطار يوم عرفة بعرفة، التأكد فى صوم يوم عاشوراء، صيام ستة أيام من شوال، صيام الحى عن الميت، صيام المحرم، صيام شعبان، اغتسال الصائم، والسواك للصائم، السعوط للصائم، القبلة فى شهر رمضان ما يجب على من يجامع امرأته ... الخ، وهكذا تزيد الكبرى عن الصغرى بأربعة وستين باباً، ويبدو أن هذا الكتاب أكثر الكتب زيادات على المجتبى.

رابعاً : يستتبع ذلك زيادة فى تعليل الأحاديث، وذلك حين يوردها مبيناً ما فيها من العلل والوقف والإرسال وغير ذلك، وهذا غير قليل فى الكبرى، وقد تفنن فى هذا تفنناً عجيباً ومع هذا فقد نجد فى المجتبى كلمة موضحة أو لفظة زائدة فى الإسناد أو فى المتن، ولا نجدها فى الكبرى وإن كان هذا قليلاً، مع وجود أحاديث فى المجتبى ليست فى الكبرى.

خامساً: ومن الملاحظ فى المجتبى أنه يستعمل فى مطلع اسناده لفظ « أخبرنا » وأحياناً « أخبرنى »، وهذا مما امتاز به كذلك عن بقية الستة أما فى الكبرى فيتوسع حتى إنه يستعمل أحياناً البلاغات منها قوله: بلغنى عن ابن وهب عن مخرمة بن بكير عن أبيه قال : سمعت سليمان بن يسار أنه سمع الحكم بن الزرقى يقول : حدثتنى أمى أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى فسمعوا راكباً يصرخ يقول إلا لا يصومن من أحد فإنها أيام أكل وشرب ، قال أبو عبد الرحمن : ما علمت أحداً تابع مخرمة على هذا الحديث الحكم الزرقى، والصواب

مسعود بن الحكم.

سادساً : فى المجتبى زيادة تراجم وأبواب واستنباطات لا توجد فى الكبرى كما فى ترجمته فى كتاب الطهارة فى الكبرى : النهى عن استقبال القبلة واستدبارها عند الحاجة، والأمر باستقبال المشرق والمغرب، وساق تحته حديثين عن أبى أيوب الأنصارى وجعل هذه الترجمة فى المجتبى ثلاث تراجم : النهى عن استقبال القبلة عند الحاجة، النهى عن استدبار القبلة عند الحاجة، الأمر باستقبال المشرق أوالمغرب عند الحاجة، وأضاف المجتبى حديثاً ليس فى الكبرى، ولهذا نظائر كثيرة مبثوثة فى ثنايا المجتبى لا سيما الكتب الأولى من الطهارة، الصلاة، الصوم، الحج....

سابعاً : أما رجاله ومنهجه فى الانتقاء فهو واحد تقريباً فى الكتابين، وإن كان فى الكبرى بعض رجال ليسوا فى المجتبى، فهذا تبع لسعة الكتاب وزياداته، ولا يخرجون عن الاطار العام الذى ينتقى به النسائى رجاله.

شروح سنن النسائى :

لم تحظ سنن النسائى بمثل ما حظيت به كتب الحديث المعتمدة الأخرى، من الشروح، وقد أشار الى ذلك الإمام السيوطى فى شرحه حيث قال فى مقدمته: « وهو تعليق على سنن الحافظ أبى عبد الرحمن النسائى على نمط ما علقته على الصحيحين وسنن أبى داود، وجامع الترمذى، وهو بذلك حقيق، إذ له منذ صنف أكثر من ستمائة سنة، ولم يشتهر عليه من شرح ولا تعليق».

أشهر شروحه :

١- شرح الشيخ سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى (ت ٨٠٤ هـ). وهو شرح لزوائدها على الصحيحين.

٢- زهر الربى على المجتبى : للحافظ جلال الدين السيوطى (ت ٩١١ هـ) وهو تعليقة لطيفة حل فيها بعض ألفاظه، ولم يتعرض بشىء للأسانيد وقد طبعت مع المجتبى مراراً، ولهذه التعليقة مختصر باسم « عرف زهر الربى » لعلى بن سليمان الدمناتى الباجمعاوى المغربى (ت١٣٠٦هـ) وقد طبع بالقاهرة.

٣- شرح الشيخ العلامة أبى الحسن محمد بن عبد الهادى الحنفى المشهور بالسندى (ت١١٣٨ هـ).

نماذج من سنن النسائى (المجتبى) :

باب الترغيب فى السواك :

١- أخبرنا حميد بن مسعدة ومحمد بن عبد الأعلى عن يزيد وهو ابن زريع قال حدثنى عبد الرحمن بن أبى عتيق قال حدثنى أبى قال : سمعت عائشة رضى الله عنها عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب » (١)

باب المسح على العمامة:

٢- أخبرنا الحسين بن منصور قال: حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش «ح» وأنبأنا الحسين بن منصور قال : حدثنا عبد الله بن نمير قال : حدثنا الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن كعب ابن عجرة عن بلال قال : رأيت النبى صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين والخمار(٢) »

باب تأويل قول الله عزوجل : « ويسألونك عن المحيض» :

٣- أخبرنا إسحاق بن ابراهيم قال : حدثنا : سليمان بن حرب قال: حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال : كانت اليهود إذا حاضت المرأة منهم لم يؤاكلوهن ولم يشاربوهن، ولم يجامعوهن فى البيوت، فسألوا نبى الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله عز وجل : «يسألونك عن المحيض قل هو أذى» الآية فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤاكلوهن ويشاربوهن ويجامعوهن فى البيوت وأن يصنعوا بهن كل شىء ما خلا الجماع» (٣)

---

(١) أخرجه النسائى فى سننه ، كتاب الطهارة : باب الترغيب فى السواك ١/ ١٠ .

(٢) أخرجه النسائى فى سننه ، كتاب الطهارة :باب المسح على العمامة ١/ ٧٥ .

(٣)أخرجه النسائى فى سننه ، كتاب الحيض والاستحاضة ١/ ١٨٧ .

باب الدعاء عند الأذان :

٤- أخبرنا عمرو بن منصور قال : حدثنا على بن عياش قال : حدثنا شعيب بن محمد بن المنكدر عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه المقام المحمود الذى وعدته إلا حلت له شفاعتى يوم القيامة »(١)

أدخال البعير المسجد :

٥- أخبرنا سليمان بن داود عن ابن وهب قال : أخبرنى يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف فى حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن.(٢)

باب تخليق المساجد :

٦- أخبرنا إسحاق بن ابراهيم قال : حدثنا عائذ بن حبيب قال : حدثنا : حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم نخامة فى قبلة المسجد فغضب حتى أحمر وجهه فقامت أمرأة من الأنصار فحكتها وجعلت مكانها خلوقاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أحسن هذا » (٣)

باب إعادة الصلاة مع الجماعة بعد صلاة الرجل لنفسه :

٧- أخبرنا قتيبة عن مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بنى الديل يقال له بسر بن محجن عن محجن أنه كان فى مجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذن بالصلاة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رجع ومحجن فى مجلسه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما

---

(١) أخرجه النسائى فى سننه ، كتاب الأذان : باب الدعاء عند الأذان ٢٧/٢ .

(٢) أخرجه النسائى فى سننه ، كتاب المساجد : باب ادخال البعير المسجد ٤٧/٢ .

(٣) أخرجه النسائى فى سننه ، كتاب المساجد :باب تخليق المساجد ٥٢/٢، ٥٣ .

منعك أن تصلي ألست برجل مسلم قال : بلى ولكنى كنت صليت فى أهلى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت » (١)

باب قيام الإمام فى الخطبة :

٨- أخبرنا أحمد بن عبد الله بن الحكم قال : حدثنا محمد بن جعفر قال : حدثنا شعبة عن منصور عن عمرو بن مره عن أبى عبيدة عن كعب بن عجرة قال : دخل المسجد وعبد الرحمن بن أم الحكم يخطب قاعداً فقال : انظروا الى هذا يخطب قاعداً، وقد قال الله عز وجل (وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً)(٢).

باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر :

٩- أخبرنا هارون بن سعيد بن الهيثم أبو جعفر الأيلى قال : حدثنا ابن وهب قال أخبرنى يونس عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلاً، العشر، وما سقى بالسوانى والنضح نصف العشر »(٣).

باب حب النساء :

١٠- حدثنى الشيخ الإمام أبو عبد الرحمن النسائى قال : أخبرنا الحسين ابن عيسى القومسى قال : حدثنا عفان بن مسلم قال : حدثنا سلام أبو المنذر عن ثابت عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حبب إلىّ من الدنيا النساء والطيب وجعلت قرة عينى فى الصلاة »(٤)

---

(١) أخرجه النسائى فى سننه ، كتاب الامامة : باب إعادة الصلاة مع الجماعه بعد صلاة الرجل لنفسه ١١٢/٢ .

(٢) أخرجه النسائى فى سننه ، كتاب الجمعه : باب قيام الإمام فى الخطبة ١٠٢/٣ .

(٣) أخرجه النسائى فى سننه ، كتاب الزكاة : باب مايوجب نصف العشر ٤١/٥.

(٤) أخرجه النسائى فى سننه ، كتاب عشرة النساء : باب حب النساء ٦١/٧.

باب فضل الحاكم العادل فى حكمه :

١١- أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا سفيان عن عمرو «ح» وأنبأنا محمد بن آدم بن سليمان عن ابن المبارك عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إن المقسطين عند الله على منابر من نور على يمين الرحمن الذين يعدلون فى حكمهم وأهليهم وما ولوا »(١).

قال محمد فى حديثه : وكلتا يديه يمين.

باب ابرار القسم :

١٢- أخبرنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار عن محمد قال : حدثنا شعبة عن الأشعث ابن سليم عن معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب قال : « أمرنا باتباع الجنائز وعيادة المريض وتشميت العاطس وإجابة الداعى ونصر المظلوم وإبرار القسم ورد السلام» (٢)

باب فضل من تكلم بالحق عند إمام جائر :

١٣- أخبرنا إسحاق بن منصور قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن طارق بن شهاب أن رجلاً سأل النبى صلى الله عليه وسلم وقد وضع رجله فى الغرز : أى الجهاد أفضل : قال : كلمة حق عند سلطان جائر» (٣)

باب ذكر الفطرة :

١٤- أخبرنا ابن السنى قراءة عليه قال : حدثنا أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب لفظاً قال:أنبأنا محمد بن عبد الأعلى قال : حدثنا المعتمر وهو ابن سليمان قال : سمعت معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم :

---

(١)أخرجه النسائى فى سننه ، كتاب اداب القضاه ، باب فضل الحاكم العادل فى حكمه ٨/٢٢١، ٢٢٢.

(٢) أخرجه النسائى فى سننه ، كتاب الإيمان والنذور ، باب ابرار القسم ٨/٧.

(٣) أخرجه النسائى فى سننه ، كتاب البيعة : باب فضل من تكلم بالحق عند إمام جائر ١٦١/٧ .

«خمس من الفطرة : قص الشارب ونتف الإبط وتقليم الأظافر والاستحداد والختان»(١).

باب ذكر الأشربة المباحة :

١٥- أخبر إسحاق بن ابراهيم قال : أنبأنا جرير عن ابن شبرمة قال : قال طلحة لأهل الكوفة : فى النبيذ فتنة يربو فيها الصغير، ويهرم فيها الكبير قال : وكان إذا كان فيهم عرس كان طلحة وزبير يسقيان اللبن والعسل فقيل لطلحة : ألا تسقيهم النبيذ ؟ قال إنى أكره أن يسكر مسلم فى سببى»(٢)

أخبرنا إسحاق بن ابراهيم قال : أنبأنا جرير قال : كان ابن شبرمة لايشرب إلا الماء واللبن. وهو آخر حديث فى السنن

---

(١) أخرجه النسائى فى سننه ، كتاب الزينه : باب ذكر الفطرة ١٢٨/٨ ، ١٢٩

(٢) أخرجه النسائى فى سننه ، كتاب الأشربه : باب ذكر الأشربه ٣٣٥/٨ .

٨- سنن ابن ماجه

مؤلفه

هو أبو عبد الله : محمد بن يزيد بن مالك بن ماجه الربعي القزويني.(١) الحافظ المشهور صاحب كتاب السنن المشهور باسمه، مفسر ومحدث ومؤرخ.

ولد سنة تسع ومائتين، وكانت وفاته يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين، عن أربع وستين سنة .

وصلى عليه أخوه أبو بكر، وتولى دفنه مع أخيه أبي عبد الله وابنه عبد الله بن محمد بن يزيد رحمه الله.

وقيل كانت وفاته عام ٢٧٥ هـ

وقد نشأ محباً للعلم والمعرفة شغوفاً بالحديث وروايته، وقد ارتحل في سبيل الحديث وجمعه، فكانت له رحلة الى العراق والبصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر والري، وغيرها من الأمصار والأقطار، فلقي كثيراً من شيوخ الحديث وأئمته، وأخذ عنهم وسمع من أصحاب مالك والليث وغيرهم من أئمة الحديث.

وقد سمع كذلك من أبي بكر بن أبي شيبة، ويزيد بن عبد الله اليمامي، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، وجبارة بن المغلس ، وإبراهيم ابن المنذر الحزامي وعبد الله بن معاوية، وهشام ابن عمار، ومحمد بن رمح، وداود بن رشيد، وعلقمة بن عمرو الدارمي، وعلي بن محمد، والعباس بن الوليد، وأحمد بن الأزهر، وموسى بن عبد الرحمن، وبشر بن آدم، وأزهر بن مروان وغيرهم.

وروى عنه الكثيرون : ومنهم أبو الحسن القطان وأحمد بن ابراهيم القزويني جد الحافظ أبي يعلى الخليلي، وجعفر بن إدريس، وعلي بن إبراهيم بن سلمة القزويني الحافظ، وأحمد بن روح البغدادي وابن سيبويه، وإسحاق بن محمد، وأحمد بن ابراهيم وغيرهم كثيرون.

---

(١) قال ابن خلكان : الربعي هذه نسبة الى ربيعة ، وهي اسم لعدة قبائل ، لاأدري الى أيها ينتسب . والقزويني : نسبة الى قزوين وهي من أشهر مدن عراق العجم ، خرج منها جماعة من العلماء المعتبرين .

وقد شهد له العلماء الأثبات ووثقوه . قال الخليلي : ثقة كبير متفق عليه، محتج به، له معرفة بالحديث وحفظ،وله مصنفات في السنن والتفسير والتاريخ.

وقال عن كتابه « عرضت هذه السنن على أبي زرعة، فنظر فيه وقال : « أظن ان وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها ».

ثم قال : « لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً، مما في إسناده ضعف». وقال ابن كثير عن ابن ماجه « صاحب كتاب السنن المشهورة، وهي دالة على عمله، وعلمه وتبحره، واطلاعه واتباعه للسنة في الأصول والفروع، ويشتمل على اثنين وثلاثين كتاباً، وألف وخمسمائة باب، وعلى أربعة آلاف حديث كلها جياد سوى اليسيرة »(١)

مؤلفاته :

١- تفسير القرآن الكريم.

٢- تاريخ كامل من لدن الصحابة الى عصره.

٣- كتاب السنن الذي هو أحد الكتب الستة.

سنن ابن ماجه :

هو أحد السنن الأربع، وأحد الكتب الست الأمهات، الصحيحين والسنن الأربع، وهو أجل كتب ابن ماجه وأبقاها على الزمان وبه عرف واشتهر.

رتبه على الكتب والأبواب، والمشهورون برواية السنن عن ابن ماجه أبو الحسن القطان، وسليمان بن يزيد، وأبو جعفر محمد ابن عيسى، وأبو بكر حامد الأبهري.

وقد رتب السنن ترتيباً فقهياً كما هو الشأن في الكتب الخمسة، وقد بدأ كتابه بباب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأتى فيه بالأحاديث الدالة على حجية السنة ووجوب اتباعها والعمل بها.

---

(١) له ترجمة في : تهذيب التهذيب ٥٣٠/٩ ، البداية و النهاية ٥٢/١١ ،العبر للذهبي ٥١/٢ شذرات الذهب ١٦٤/٢ ، وفيات الأعيان ٢٧٩/٤ ، والرسالة المستطرفة ص١٠ - ١١ تذكرة الحفاظ ١٨٩/٢ ، نيل الأوطار للشوكاني ٢١/١ .

درجة أحاديث سنن ابن ماجه ومنزلته :

كتاب سنن ابن ماجه، وهو سادس الكتب الستة على رأى جمهور من العلماء، وبعض الحفاظ اقتصروا على الخمسة الاولى التى هى صحيح البخارى وصحيح مسلم، وسنن ابى داود، وسنن النسائى، وسنن الترمذى ولم يضموا اليها سنن ابن ماجه لتأخر مرتبتها، وأول من عدها سادس الستة ابن طاهر المقدسى (ت ٥٠٧) فى كتابه « أطراف الكتب الستة » ورسالته «شروط الأئمة الستة» ثم الحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد المقدسى (ت ٦٠٠ هـ) فى كتابه «الإكمال فى أسماء الرجال ».

وإنما قدم هؤلاء العلماء « سنن ابن ماجه » لكثرة زوائده على الكتب الخمسة بخلاف الموطأ.

ولماكان ابن ماجه قد أخرج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقه الأحاديث، قال بعضهم : ينبغى أن يجعل السادس كتاب الدارمى، ولا سيما وقد أطلق عليه اسم الصحيح غير واحد من الحفاظ وأنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كان فيه كثير من الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة (١)

وجعل آخرون الموطأ هو السادس لصحته وجلالته، وممن فعل ذلك ابن رزين السرقسطى (ت ٥٣٥هـ) فى كتابه « تجريد الصحاح» وتبعه فى ذلك ابن الاثير(ت ٦٠٦ هـ) فى كتابه « جامع الأصول» وأيضاً العلامة الزبيدى (ت ٩٤٤ هـ) فى كتابه « تيسر الوصول».

ومنهم من جعل الأصول سبعة، فعد زيادة على الصحيحين وأبى داود والترمذى والنسائى كلا من (الموطأ) و (سنن ابن ماجه) (٢)

وسنن ابن ماجه فيها الصحيح، والحسن، والضعيف، بل والمنكر والموضوع على قلة وهى بالنسبة لكتب السنن الأخرى متخلفة عنها لكثرة الأحاديث الضعيفة التى فيها حتى قال الحافظ المزى : إن كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة فهو ضعيف ».

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٤٢ .

(٢) الرسالة المستطرفة ص ١٢-١٣ .

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في مقالته وقال : « إنه انفرد بأحاديث كثيرة وهي صحيحة فالأولى حمل الضعف على الرجال ».

ومراد الحافظ ابن حجر أن ضعف سند الحديث ورواته لا يلزم منه أن يكون الحديث ضعيفاً في الواقع ونفس الأمر لجواز أن يكون الحديث روى من طريق آخر بإسناد صحيح ولهذا كثيراً ما يقول المحدثون : هذا الحديث ضعيف بهذاالإسناد.

هذا وسنن ابن ماجه مصنف على الأبواب كالسنن الثلاثة السابقة، وهو دونها في الدرجة إذ المشهور أن ما انفرد به يكون ضعيفاً إلا أن هذا ليس على عمومه فقد قال الحافظ ابن حجر (انه انفرد بأحاديث كثيرة وهي صحيحة فالأولى حمل الضعيف على الرجال وقد ألف الحافظ أحمد بن أبي بكر البوصيري كتاباً في زوائده على الخمسة نبه فيه على غالبها).

وقد تكلم الحافظ البوصيري على كل من أسانيد تلك الزوائد بما يليق بحاله من الصحة أو الحسن أو الضعف، وما سكت عنه ففيه نظر، وقد يصرح في بعضها بن حكم بوضعه وقد لا يصرح ولكن يبين حال السند بما يعرف به أنه واه ساقط عن الاعتبار، وصنيع البوصيري هذا، يرد مقالة الحافظ المزي.

وقال السيوطي في شرحه على مجتبى النسائي المسمى بزهر الربى : (ان كتاب ابن ماجه قد تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم مثل جبيب بن أبي حبيب كاتب مالك، والعلاء بن زيد وداود بن المحبر، وعبد الوهاب بن الضحاك،واسماعيل بن زياد الكوفي، وعبد السلام بن يحيى بن أبي الجنوب وغيرهم.

قال : و أماما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة الرازي أنه نظر فيه فقال : لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً (١) مما فيه ضعف فهي حكاية لا تصح لانقطاع سندها، وإن كانت محفوظة فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية، أو كان ما رأى من الكتاب إلا جزءاً منه فيه هذا القدر، وقد حكم أبو زرعة على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة، أو منكرة، وذلك محكي في كتاب العلل لأبي حاتم.(٢)

---

(١) شروط الأئمة الستة ص١٦.

(٢) زهر الربى على المجتبى ٣/١.

وقال الحافظ الذهبى فى تذكرته : « سنن ابى عبد الله - يعنى ابن ماجه - كتاب حسن لولا ما كدره من ذكر أحاديث واهية ليست بالكثيرة».

وقال الحافظ ابن كثير (١) : « وقد اشتمل على اثنين وثلاثين كتاباً وألف وخمسمائة باب وعلى أربعة آلاف حديث كلها جياد سوى اليسيرة .

وقد حكى عن أبى زرعة الرازى أنه انتقد منها بضعة عشر حديثاً ربما يقال : إنها موضوعة أو منكرة جداً.

أما عن الاعتماد على كتابه : فلا يجوز لطالب الحديث أن يعتمد حديثاً من سنن ابن ماجه إلا اذا استوثق من درجته، وذلك بالرجوع الى شروح ابن ماجه، أو التعليقات عليه.

الرجال والأحاديث المنتقدة :

سبق أن ذكرنا آنفاً ما وجه الا بعض رجال سنن ابن ماجه، وأنه قد يخرج عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث مثل حبيب ابن أبى حبيب وداود بن المحبر واسماعيل بن زياد وغيرهم.

كما وجه بعض الأئمة النقد لعدد من أحاديث السنن ونزولهاعن درجة الاحتجاج، وقد انتقد ابن الجوزى أحاديث ذكرها ابن ماجه ذكرها ابن ماجه فى سننه وجعلها من الموضوعات كما ذكر السيوطى فى « تعقباته» ثلاثون حديثاً، وقد نازع السيوطى ابن الجوزى فى الحكم عليها بالوضع. وبعض هذه الأحاديث مما أجمع الحفاظ على وضعها غلطاً، وذلك مثل ماروى ابن ماجه فى سننه عن اسماعيل بن محمد الطلحى عن ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبى سفيان عن جابر مرفوعاً : « من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار » فهذا الحديث موضوع ولكن على سبيل الغلط، لا على سبيل التعمد.

فقد غلط ثابت بن موسى فظنه حديثاً وليس بحديث،والسبب فى هذا الغلط ما ذكره الحاكم قال : دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبد الله القاضى والمستملى بين يديه وشريك يقول : حدثنا الأعمش عن أبى سفيان عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر المتن، فلما نظر شريك إلى ثابت بن موسى قال : « من كثرت صلاته ..الخ» وإنما أراد شريك

(١) البداية والنهاية .

ثابتاً لزهده وورعه فظن ثابت أنه روى هذا الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد، فكان ثابت يحدث ؛ عن شريك بهذا الإسناد غلطاً وقد سرقه منه جماعة ضعفاء وحدثوا به عنه وحقيقته كما ذكرنا.

ثلاثيات ابن ماجه

قد علا ابن ماجه في بعض الأحاديث حتى صار بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة رجال وهي ما تعرف بالثلاثيات.

عدد أحاديث سنن ابن ماجه :

ذكر أبو الحسن القطان - من أصحاب ابن ماجه - أن في السنن يعني « سنن ابن ماجه » ألف وخمسمائة باب ، وجملة ما فيها أربعة آلاف حديث.

وهذه الجملة دقق فيها أحد علماء العصر الحديث، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي فبلغت في تعداده (٤٣٤١) حديثاً من هذه الأحاديث(٣٠٠٢) حديثاً أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم، ولكنه رواها من طرق غير طرقهم.

وباقي الأحاديث ، وعددها (١٣٣٩) ألف وثلثمائة وتسع وثلاثون حديثاً هي الزوائد على ما جاء في الكتب الخمسة، وهذه الزوائد هي التي عرض لها الحافظ الشهاب البوصيري في «مصباح الزجاجة». وتنفصل الزوائد كما يلي (١) :

(٤٣٨) أربعمائة وثمانوثلاثون حديثاً، رجالها ثقات، صحيحة الإسناد

(١٩٩) تسع وتسعون ومائة حديث حسنة الإسناد.

(٦١٣) ثلاثة عشر وستمائة حديث ضعيفة الإسناد.

(٩٩) تسع وتسعون حديثاً واهية الإسناد أو منكرة أو مكذوبة

ويقرر الاستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، أن من مزايا الكتاب : هذا الذي نرى من رواية أحاديث الكتب الخمسة من طرق أخرى يؤيد بعضها بعض مما يعطي الأحاديث قوة على قوة ، ثم كون الأحاديث- صحيحة الإسناد وحسنة الإسناد- تشكل عدداً كبيراً مما انفرد به، فإذا أضيف هذا الى مزاياه الأخرى ظهرت لنا قيمة الكتاب بشكل جلي .

---

(١) كما أثبتها الاستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في آخر الجزء الثاني من سنن ابن ماجه ١٥٢١/٢

شروح سنن ابن ماجه :

١- شرح العلامة أبى الحسن على بن عبد الله بن نعمة الأنصارى الأندلسى المحدث الفقيه المالكى (ت ٥٦٧هـ).

٢- شرح العلامة سعد الدين أبى محمد مسعودبن أحمد العراقى الحارثى المصرى (ت٧١١هـ).

٣- « ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه » : للشيخ سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى (ت ٨٠٤ هـ) شرح فيه زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة.

٤- « الديباجة شرح سنن ابن ماجه» : لكمال الدين محمد بن موسى الدميرى الشافعى (ت٨٠٨هـ).

٥- مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه » : للحافظ جلال الدين السيوطى (ت٩١١هـ).

٦- شرح الشيخ أبى الحسن بن عبد الهادى السندى المدنى (ت ١١٣٨ هـ)

نماذج من سنن ابن ماجه :

باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم :

١- حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أطاعنى فقد أطاع الله، ومن عصانى فقد عصى الله» (١)

باب المنديل بعد الوضوء والغسل :

٢- حدثنا العباس بن الوليد وأحمد بن الأزهر قالا : حدثنا مروان ابن محمد حدثنا يزيد بن السمط حدثنا الوضين بن عطاء عن محفوظ بن علقمة عن سليمان الفارسى« أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فقلب جبه صوف كانت عليه فمسح بها وجهه»(٢)

---

(١) أخرجه ابن ماجه فى سننه ، فى المقدمة :باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ٤.٣/١ .

(٢) أخرجه ابن ماجه فى سننه ، كتاب الطهارة وسننها :باب المنديل بعد الوضوء والغسل ١/٥٨ .

باب الوضوء من النوم :

٣- حدثنا محمد بن المصفى الحمصى حدثنا بقية عن الوضين بن عطاء عن محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدى عن على بن أبى طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « العين وكاء السه (١) فمن نام فليتوضأ »(٢)

باب الحجر على من يفسد ماله :

٤- حدثنا أزهر بن مروان حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك أن رجلاً كان فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى عقدته (٣) ضعف وكان يبايع وإن أهله أتو النبى صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله احجر عليه فدعاه النبى صلى الله عليه وسلم فنهاه عن ذلك فقال : يا رسول الله أنى لا أصبر عن البيع فقال : إذا بايعت فقل : ها ولا خلابة» (٤)

باب تفليس المعدم والبيع عليه لغرمائه :

٥- حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا شبابه حدثنا الليث بن سعد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عياض بن عبد الله بن سعد عن أبى سعيد الخدرى قال : أصيب رجل فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك يعنى الغرماء.(٥)

---

(١) وكاء السه : الوكاء هو ماتسد به رأس القربة ونحوها . والسه من أسماء الدبر .

(٢) أخرجه ابن ماجه فى سننه ، كتاب الطهارة وسننها : باب الوضوء من النوم ١٦١/١

(٣) فى عقدته : أى فى رأيه ونظره فى مصالح نفسه ، وعقله .

(٤) أخرجه ان ماجه فى سننه ، كتاب الأحكام :باب الحجر على من يفسد ماله ٧٨٨/٢ .

(٥) أخرجه ابن ماجه فى سننه ، كتاب الأحكام:باب تفليس المعدم والبيع عليه لغرمائه ٧٨٩/٢

باب الرجل ينحل ولده :

٦- حدثنا أبو بشر بكر بن خلف حدثنا يزيد بن زريع عن داود بن أبى هند عن الشعبى عن النعمان بن بشير قال : انطلق به أبوه يحمله الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : أشهد أنى قد نحلت النعمان من مالى كذاوكذا قال : فكل بنيك نحلت مثل الذى نحلت النعمان ؟ قال : لا. قال : فأشهد على هذا غيرى. قال أليس يسرك أن يكونوا لك فى البر سواء ؟ قال : بلى. قال : فلا إذا » (١)

باب المسلمون شركاء فى ثلاث :

٧- حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد « ثنا » سفيان عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاث لا يمنعن : الماء والكلأ و النار » (٢)

فى الزوائد : هذا إسناد صحيح، ورجاله موثوقون.

باب الشرب من زمزم :

٨- حدثنا على بن محمد « ثنا » عبد الله بن موسى عن عثمان بن الأسود عن محمد بن عبد الرحمن بن أبى بكر قال : كنت عند ابن عباس جالساً فجاءه رجل فقال : من أين جئت ؟ قال : من زمزم ، قال : فشربت منها كما ينبغى ؟ قال : وكيف ؟ قال : إذا شربت منها فاستقبل القبلة، واذكر اسم الله وتنفس ثلاثاً وتضلع منها ، فإذا فرغت فاحمد الله عز وجل، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم(٣) ».

فى الزوائد : هذا إسناد صحيح ورجاله موثقون.

---

(١) أخرجه ابن ماجه فى سننه ، كتاب الهبات : باب الرجل ينحل ولده ٢/٧٩٥ .

(٢) أخرجه ابن ماجه فى سننه ، كتاب الرهون : باب المسلمون شركاء فى ثلاث ٢/٨٢٦ .

(٣) أخرجه ابن ماجه فى سننه ، كتاب المناسك : باب الشرب من زمزم ٢/١٠١٧ .

باب الطافي من صيد البحر :

٩- حدثنا هشام بن عمار « ثنا » مالك بن أنس حدثني صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة من آل ابن الأزرق أن المغيرة بن أبي بردة- وهو من بني عبد الدار - حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البحر الطهور ماؤه، الحل ميتته »(١).

قال أبو عبد الله : بلغني عن أبي عبيدة الجوادي أنه قال : هذا نصف العلم لأن الدنيابر وبحر فقد أفتاك في البحر وبقي البر.

باب من تطبب ولم يعلم منه طب :

١٠- حدثنا هشام بن عمار وراشد بن سعيد الرملي قالا : « ثنا » الوليد بن مسلم « ثنا »، ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من تطبب ولم يعلم منه طب قبل ذلك فهو ضامن »(٢)

باب ما أسكر كثيره فقليله حرام :

١١- حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم « ثنا » أنس بن عياض حدثني داود بن بكر بن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام »(٣).

باب التوكل واليقين :

١٢- حدثنا محمد بن الصباح أنبأنا سفيان بن عيينة عن ابن عجلان عن الأعرج عن أبي هريره يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك ولا تعجز، فإن غلبك أمر فقل : قدر الله

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب الصيد : باب الطافي من صيد البحر ١٠٨١/٢ .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب الطب : باب من تطبب ولم يعلم منه طب ١١٤٨/٢.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب الأشربه : باب ماأسكر كثيره فقليله حرام ١١٢٣/٢

وماشاء فعل ، وإياك واللو فإن اللو تفتح عمل الشيطان»(١)

باب الحكمة :

١٣- حدثنا عبد الرحمن بن عبد الوهاب حدثنا عبد الله بن نمير عن ابراهيم بن الفضل عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الكلمة الحكمة ضالة المؤمن، حيثما وجدها فهو أحق بها » (٢)

باب صفة أمة محمد صلى الله عليه وسلم :

١٤- حدثنا أبو كريب وأحمد بن سنان قالا : « ثنا » أبو معاوية عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يجيء النبى ومعه الرجلان، ويجيء النبى ومعه الثلاثة وأكثر من ذلك وأقل فيقال له : هل بلغت قومك ؟ فيقول : نعم فيدعى قومه، فيقال : هل بلغكم ؟ فيقولون : لا، فيقال : من شهد لك ؟ فيقول محمد وأمته، فتدعى أمة محمد ، فيقال : هل بلغ هذا؟ فيقولون : نعم، فيقول : وما علمكم بذلك ؟ فيقولون : أخبرنا نبينا بذلك أن الرسل قد بلغوا فصدقناه، قال فذلكم قوله تعالى « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً (٣)

١٥- حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة وأحمد بن سنان قالا: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما منكم من أحد إلا

---

(١) أخرجه ابن ماجه فى سننه ، كتاب الزهد : باب التوكل واليقين ١٣٩٤/٢.

(٢) أخرجه ابن ماجه فى سننه ، كتاب الزهد : باب الحكمة ١٣٩٥/٢.

(٣) أخرجه ابن ماجه فى سننه ، كتاب الزهد : باب صفة أمة محمد صلى الله عليه وسلم ١٤٣٢/٢ .

له منزلا ن : منزل فى الجنة، ومنزل فى النار، فإذا مات فدخل النار ورث أهل الجنة منزله، فذلك قوله تعالى « أولئك هم الوارثون » (١)

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم

---

(١) أخرجه ابن ماجه فى سننه ، كتاب الزهد : باب صفة أمة محمد صلى الله عليه وسلم ١٤٣٣/٢ .

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع

[illegible]